م.لينا قطيفان

أ.أيمن سليمان

قرى الكتلة الكلسية في شمال سورية

إرشادات أولية



وزارة الثقافة
المديرية العامة للآثار والمتاحف

قرى الكتلة الكلسية في شمال سورية

إرشادات أولية

الطباعة وفرز الألوان مطابع وزارة الثقافة

دمشق ٢٠١٢

الإعداد:
م. لينا قطيفان
أ. أيمن سليمان

التدقيق اللغوي:
أ. خالد حمودة ـ مركز الباسل للبحث والتدريب الأثري

الإخراج الفني:
جهينة أظن ـ مركز الباسل للبحث والتدريب الأثري

تصميم الغلاف:
خالد حياتلة ـ مركز الباسل للبحث والتدريب الأثري

عائدية الصور:
المديرية العامة للآثار والمتاحف
م. لينا قطيفان
ألفيرا برتغال

محتويات الفهرس

إن حماية الإرث الإنساني واجب على كل بني البشر، ولعلنا في سورية محظوظون بأننا نملك إرثاً حضارياً واسعاً على مدى العصور.

سورية لاتمثل ذاكرة الشعب السوري وحده، بل ذاكرة الإنسان المتحضر على الأرض. وإن مواقع الكتلة الكلسية أو ما يصطلح على تسميته أيضاً (بالقرى المنسية). هي مواقع مهمة، مما دعا العالم ممثلاً بمنظمة اليونسكو لحمايتها ووضعها على لائحة التراث العالمي. وبذلك أصبحت تخضع لقوانين ومعايير عالمية.

هذا الكتاب الذي أعده منفذو المشروع الدولي، يضع القارئ الكريم أمام صورة واضحة لواقع هذه المنطقة وكيفية إدارتها والتعامل معها.

إنه مؤلف يفيد الباحث المتخصص في هذه المنطقة، ويفيد المواطن العادي، ليعرف ما له وما عليه تجاه هذا الإرث الحضاري المهم.

إنه جهد مشكور، لأنه توضيحي علمي قانوني، يضاف إلى المكتبة الأثرية السورية.

د. يسرى الكجك
مديرة مركز الباسل للبحث والتدريب الأثري

مقدمة:

مواكبةً لملف تسجيل القرى الأثرية في شمالي سورية على قائمة التراث العالمي، وبدعمٍ وتمويلٍ من الوكالة السويسرية للتنمية تمّ إعداد هذا الكتاب الذي سميناه /إرشادات أولية/ ولهذه التسمية مبرراً حيث أنّ منطقةً القرى الأثرية في شمالي سورية الغنية بالدراسات التاريخية والأثرية عنها، إلا أنها تفتقر للدراسات والبحوث القانونية والإدارية كذلك لدليل عمل يُرشد المهتمين والمخططين والمستثمرين والسكان في المنطقة للخطوات التي يمكن إتباعها في حال القيام بأي نشاط اقتصادي أو سياحي أو ترويجي أو إستثماري.

وقد هَدفَنا إلى التعريف والتوصيف والتقييم للواقع الحالي للتجمعات الأثرية الثمانية في محافظتي حلب وإدلب والتي رُشحت للتسجيل على قائمة التراث العالمي، كذلك لعرض واقع الحماية القانونية لها، ومعايير اختيار مواقع التراث العالمي ودراسة قرار التسجيل النموذجي وإشتراطاته وأهدافه، ونظام إدارة التجمعات الأثرية (أهميته أهدافه إطارهُ.. إلخ). والأضرار التي لحقت بالتجمعات الأثرية جراء سوء الإستخدام.

كذلك ضمناً الكتاب دليل عملٍ شمل اشتراطات النشاطات الإقتصادية والزراعية والصناعية والسياحية والترويجية في منطقة القرى الأثرية، تم التطرقُ فيه لإشتراطات السكن وتصميم المنازل ومواد البناء..إلخ).

ويكتسب هذا الكتاب أهمية استثنائية كونه يحتوي معلومات تفصيلية (قانونية فنية) وإرشادات عملية لمنطقة التجمعات الأثرية تم اشتقاقه من روح ملف التسجيل على قائمة التراث العالمي، وبشكل يلائم خصوصية المواقع والمباني الأثرية في المنطقة مع مراعاة الحفاظ على المشهد الطبيعي الثقافي فيها.

نأمل ونحن نقدم هذا العمل المتواضع أن نكون قد وفقنا بالإجابة على بعض الأسئلة التي تطرحها مؤسسات الدولة ذات الصلة بالموضوع والسكان المحلين القاطينين لمنطقة والباحثين والمهتمين فيها.

ولاشك أنها بدايةٌ لطريقٍ طويل نأمل أن يكمله الاختصاصين والباحثين بحيث تتم الإحاطة بمجمل جوانب منطقة القرى الأثرية في شمالي سوريةٍ التي تُعتبر بحق درة التراث الثقافي في سورية والعالم.



القسم الأول
توصيف إداري وقانوني

١- الحماية القانونية
٢- معايير التسجيل على لائحة التراث العلمي
٣- واقع الحماية القانونية للمواقع المسجلة على لائحة التراث العالمي
٤- حق التملك
٥- إدارة التجمعات الأثرية
٦- ديموغرافية السكان
٧- أضرار سوء الاستخدام
٨- المشروعات الوطنية والدولية
٩- الاقتراحات والبدائل

كنيسة قلب لوزة - تجمع جبل الأعلى

الفصل الأول

الحماية القانونية

أولاً - الحماية القانونية:

١- مقدمة:

يمثل الإرث الحضاري الإنساني كل ما خلفته الحضارات البشرية المتعاقبة، أو تركته الأجيال السابقة، وتم الكشف عنه أو العثور عليه حالياً، سواء كان تراثاً ثابتاً أم منقولاً. هذا الإرث الحضاري؛ بممتلكاته الثقافية المتنوعة يزيد المعرفة بالحضارة الإنسانية، وينير الحياة الثقافية لكل الشعوب، كما وينّمي الاحترام والتقدير المتبادلين بين الأمم، الأمر الذي حدا بالمجتمع الدولي لعقد الاتفاقيات العالمية، وتنظيم الندوات والمؤتمرات الدولية، والحرص على تسجيل العديد من الممتلكات الأثرية المميزة على لائحة التراث العالمي، وذلك بهدف التعريف بأهمية الإرث الحضاري الإنساني، وتنظيم الجهود وتبادل الخبرات لصيانته وحمايته، وتفعيل عمليات تبادله، والتعريف به وبخصائصه ومميزاته بين الأمم خدمة للبشرية، وتعميقاً للثقافة، وتعريفاً بحضارات وتجارب الشعوب، وتعزيزاً للشعور بأنه ملك للبشرية جمعاء.

والأراضي السورية تختزن حصةً كبيرةً ونصيباً وافراً من ذاك التراث العظيم، حيث اليسير من مكنوناتها قد باح عن حضارات كانت ذات يوم سائدة، وما تزال مئات التلال المنتشرة في كافة أرجائها حبلى بمدن وقرى ومكتشفات سوف تُذهل العالم، منوهين إلى أنَّ هناك العشرات إن لم نقل المئات من المواقع والمباني التاريخية، والتلال الأثرية، تنظر بشغف إلى عزيمة الآثاريين المختصين في التنقيب والتوثيق والترميم لكشفها وتوثيقها وإظهارها كشاهد على حضارات سالفة.

وبلا أدنى شك فإن ذاك الإرث العظيم يتطلب القيام بمهام جسام وعملٍ دؤوب على الصعيد الوطني والعالمي. كما أن هناك الكثير من الأعمالٍ التي يجب القيام بها لحمايته؛ من إدارة، وتوثيق، وتسجيل، وصيانة، وتأهيل، ونشر للدراسات المتعلقة به والناتجة عن تحليله.

ومن المعلوم اليوم أن أية دولة متحضرة في العالم تسعى لتوثيق ممتلكاتها الثقافية المسجلة على لوائحها الوطنية إلى اللائحة العالمية، لما في ذلك من أهمية مميزة وفائدة كبيرة لتلك الآثار بمختلف المجالات. وقد أدركت السلطات الأثرية السورية ذلك الأمر منذ فترة لا بأس بها، واستشعرت الأهمية الاستثنائية والمكانة العالمية للقرى الأثرية المتموضعة في الهضبة الكلسية في شمال سورية، وعملت على دراستها وتوثيقها وتحديد مناطق الحماية لها، تمهيداً لوضع خطة متكاملة لإدارتها بكامل مكوناتها التاريخية والأثرية والطبيعية، اعترافاً منها بأهميتها وتميزها.

كما سعت مؤخراً بالتعاون مع منظمة اليونسكو للتربية والثقافة والعلوم لتسجيلها على لائحة التراث العالمي، وهو بتقديرنا سعيٌ مبررٌ، كونها تشكل مجموعة أثرية فريدة من نوعها تتمركز حول المتوسط، وتمثل عمارة السكن الريفي فيما بين القرنين الأول والسابع للميلاد، ناهيك عن احتوائها على عناصر معمارية وأثرية متنوعة وغنية ومميزة، تدل بشكل واضح على مستوى رقي البناء، وارتفاع سوية المعيشة والرفاه الذي كان سائداً آنذاك.

أضف إلى أن ملف المواقع الأثرية تلك، والمرشح للتسجيل على لائحة التراث الثقافي العالمي يتضمن قلعة ودير سمعان، وهما يتمتعان بشهرة عالمية واسعة، حيث يتقاطر عليهما مئات الآلاف من الحجاج سنوياً ومن مختلف أصقاع الأرض للزيارة والتبرك والاستشفاء نظراً للسمعة العطرة التي حظي بها القديس سمعان العمودي مؤسس الطريقة الأكثر إدهاشاً بالتوحد والانعزال والتي سميت بالعمودية، حيث أصبح مثالاً لهذا النوع من التنسك، وقلده فيما بعد بذلك نُساكٌ كثيرون من جميع أنحاء سورية وآسيا الوسطى والغرب.

وفي الحقيقة لم يكن القيام بمهمة إلقاء الضوء والبحث في الواقع الإداري والقانوني إضافة إلى المحاور الأخرى التي تطرقنا إليها بمهمتنا بالأمر اليسير لعدة أسباب نوجز أهمها بالآتي:

- وجود بعض المواقع والتلال الأثرية ضمن الملكيات الخاصة بالمواطنين مما سيخلق إشكالية ناتجة عن تقييد حق التصرف الحر بالملكية الخاصة، إضافة لعدم إمكانية قيام الدولة بدفع قيمة تلك الأراضي أو الأضرار التي ستنجم عن تقييد حق الملكية الخاصة.
- عدم وجود أطر ونصوص قانونية وتشريعية تنظم ضوابط البناء والاستثمار في الملكيات والأراضي الواقعة ضمن المناطق المقترحة للتسجيل.
- عدم وجود تعليمات تنفيذية تحدد آليات التنسيق بين السلطات الأثرية والجهات الإدارية الأخرى ضمن النطاق المكاني أو على المستوى الوطني.
- طبيعة الأرض الصخرية في جزء لا بأس به من المناطق المقترحة للتسجيل مما يفرض على المجتمع المحلي في تلك المناطق نمطاً معيناً من النشاط الاقتصادي يرتكز في معظمه على تربية الدواجن والمواشي، واستثمار المقالع، وذلك لعدم وجود مساحات صالحة للزراعة.
- صدور عدة قرارات لم تراعِ التطور الاقتصادي والتزايد السكاني، كمنع البناء وإقامة المداجن والحظائر والمقالع، مما تسبب بمصادرة النشاط الاقتصادي لشريحة واسعة من سكان تلك المناطق، وبالتالي انعكس الأمر سلباً على مستوى معيشتهم، وخلق حالة نفور بين المجتمع المحلي والآثار الموجودة في المنطقة، ومما زاد الأمر سوءاً عدم تحديد وجائب المدن الأثرية في شمال سورية بشكل دقيق مما تسبب بمصادرة الملكيات وحقوقها في مساحات واسعة في تلك المناطق.
- إن الشائعات التي انتشرت في المناطق المقترح تسجيلها على لائحة التراث العالمي والتي مفادها أن الدولة تنوي الحصول على أراضي السكان في المنطقة المحيطة بالتجمعات الأثرية بأقل من ثمنها الحقيقي، خلق خللاً بميزان حركة بيع الأراضي في بعض المناطق حيث تزايدت وتيرة البيع لصالح بعض الجهات المستفيدة من بث تلك الشائعات مما سيخلق مشكلة بهذا الموضوع.
- عدم وجود خطط تنموية متكاملة (وجيبة قلعة سمعان) للنهوض بالمجتمع المحلي خلال السنوات الماضية لدى مختلف الجهات والدوائر المؤثرة في تلك المناطق (المصالح العقارية الخدمات الفنية الأوقاف الكهرباء الآثار الثقافة.... الخ) بالإضافة إلى ارتجالية الإجراءات التي تمت سابقاً.
- عدم وجود دراسات دقيقة لمشاكل المجتمع المحلي بتلك المناطق (اقتصادية ديموغرافية ثقافية خدماتية...)، وبالتالي تعذر معرفة الاحتياجات الحقيقية والخطط العلمية والمنطقية المتكاملة للنهوض بالواقع الحالي.
- ضعف المستوى الخدماتي بشكل عام في التجمعات المقترحة للتسجيل (عدم وجود شبكة طرق جيدة مراكز تقديم خدمات صحية مراكز مبيت واستراحات للزائرين مراكز استقبال زائرين مرآب سيارات لوحات دلالية وإرشادية...) مما يجعل التجمعات المقترحة للتسجيل مناطق متقطعة الأشلاء شبه مهجورة ويُصَعِّب عملية التدخل فيها.
- عدم القيام بأي تحرك فاعل ومنظم (حملات توعية وتعريف بأهمية التسجيل وانعكاساته الإيجابية..) من قبل مديرية الآثار تجاه المجتمع المحلي في المناطق المقترحة للتسجيل.
- إضافة للنقاط السابقة، يمكن ذكر بعض الخلافات الجوهرية بين ملف تسجيل هذه المواقع والمواقع المسجلة سابقاً، من الجوانب التالية التي تشكل عوامل ضعف إضافية:
- اتساع رقعة المساحات المقترحة للتسجيل في ظل غياب الإمكانات البديلة المتاحة للسكان من حيث الخدمات وريعية الاستثمار الاقتصادي والتعويضات المناسبة.
- نقص الإمكانات البشرية والمادية في مديريات الآثار التي تتبع لها تلك التجمعات، بحيث تصبح إدارتها صعبة للغاية وخاصة مع عدم القدرة على التنسيق الكامل بين الوحدات الإدارية المكانية المقترحة.
- إلا أنه ومع بدء العمل بملف التسجيل فقد تم تجاوز العديد من هذه القضايا بمساعدة محافظتي حلب وإدلب.

- ولا يفوتنا أن نؤكد أن مشروع تسجيل القرى الأثرية في الهضبة الكلسية في شمالي سورية على لائحة التراث العالمي هو رهان للمستقبل، وطموحٌ استراتيجيٌ مشروعٌ وملحٌّ، وإنصافٌ عادلٌ للمكانة المرموقة لتلك المواقع الفريدة.
- فضلاً عن كون نجاحه بمثابة صمام الأمان لذاكرتنا التاريخية والتراثية في وقتٍ قد تشكل فيه سياسات الانفتاح والتطوير الاقتصادي وتشجيع السياحة الثقافية والاستثمارات القائمة تهديدات حقيقية لهذا الإرث إذا ما تم تطبيقها دون قيود ورقابة صحيحة. وفي الوقت التي تحتاج فيه تلك المناطق بحضورها الأثري والبيئي الأخاذ لاستراتيجية متكاملة وتنمية مستدامة تحافظ عليها وتقدمها للعالم بأبهى صورها.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المواضيع التالية:

- تقديم توصيف إداري وقانوني للتجمعات الأثرية المرشحة للتسجيل على قائمة التراث العالمي، وشرح موجز لقرارت التسجيل التي سُجلت بموجبها تلك التجمعات في عداد المواقع الأثرية السورية.
- معايير اختيار مواقع التراث العالمي،
- الأضرار التي لحقت بتلك التجمعات خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- التعريف بقرارات تسجيل التجمعات الأثرية.
- التعريف بخطة الإدارة.
- اقتراح جملة من الحلول والتوصيات.

٢- الحماية القانونية:

تقع مسؤولية حماية التراث الثقافي في سورية بشكل رئيس على عاتق وزارة الثقافة ومجلس الآثار والمديرية العامة للآثار والمتاحف، وينظم قواعدها المرسوم التشريعي رقم /٢٢٢/ لعام ١٩٦٣م وتعديلاته التي كان آخرها القانون رقم /١/ تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٨م. وتؤازر بعض القوانين الأخرى بمساعدة قانون الآثار في هذا الموضوع، مثل قانون العقوبات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٤٨/ تاريخ ١٩٤٩/٥/٢٢م، والقانون المدني الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٨٤/ تاريخ ١٩٤٩/٥/١٨م، وقانون الإدارة المحلية الصادر بالقرار رقم /١٥/ تاريخ ١٩٧١/٥/١١م والمعدل بالقانون رقم /١٢/ تاريخ ١٩٧١/٦/٢٠م، والقانون رقم /٩/ تاريخ ١٩٧٤/١/٢٢م الخاص بفرز وتحسين وتنظيم المدن، والمرسوم التشريعي رقم /٢٥/ تاريخ ٢٠٠٧/٤/٩ المتضمن قانون الحراج والاستثمار السياحي البيئي، ويتناول تلك الحماية في بعض جوانبها أيضاً القانون رقم /١/ تاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٩م المتضمن مسؤولية الجهات الإدارية ومجالس المدن والبلدات حيال المخالفات، وتكليفها بالقيام بالدور التنفيذي في ذلك. وتوجد أيضاً بعض القوانين والقرارات الإدارية والتنظيمية ذات الصلة بالموضوع مثل القانون /١٩٧/ تاريخ ١٩٧٥/١١/٢٣م المتضمن تنظيم وزارة الثقافة، والمرسوم الجمهوري رقم /٢١٧٦/ تاريخ ١٩٨٠/٩/٢٥م المتضمن ملاك المديرية العامة للآثار والمتاحف، والقرار الوزاري رقم /٢٧١/آ تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٣م المتضمن النظام الداخلي للمديرية العامة للآثار والمتاحف، والقرار رقم /١٤٤/ ل.ر الصادر بتاريخ ١٠/٦/ ١٩٢٥م المتضمن نظام الأملاك العامة، والمرسوم رقم /٢٠/ لعام ١٩٨٣م المتضمن قانون الاستملاك، والمرسوم رقم /١٨٩/ تاريخ ١٩٥٢/٤/١ المتضمن نظام تمليك الأجانب في سورية.

ومن الجدير بالاهتمام أن نذكر أن أحكام القوانين العامة (المساعدة) ليس لها أية آثار قانونية في الحالة التي تتعارض فيها مع قانون الآثار (تنازع القوانين) الذي يشكّل الحالة الأولى في التطبيق في الحالة الخاصة.

٢-١ الدستور السوري:

صدر الدستور السوري بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٣م بموجب المرسوم رقم /٢٠٨/ وقد احتوى بمضمونه على أربعة أبواب شملت: (المبادئ الأساسية سلطات الدولة تعديل الدستور أحكام عامة)، وبدورها فقد توزعت تلك الأبواب إلى /١٥٦/ مادة، وقد نصت المادة /٢١/ منه على الأحكام التي تثبت مبادئ حماية وإدارة وتأهيل التراث الثقافي وسياسة الدولة تجاهه، حيث ورد فيها الآتي:

(إن السياسة الوطنية في مجال التربية والثقافة يجب أن تهدف إلى خلق جيل مرتبط بتاريخه وفخور بتراثه).

٢-٢ الاتفاقيات الدولية:

- صادقت الجمهورية العربية السورية في /١٤/ أيار ١٩٥٤ على اتفاقية هوغو لحماية الثروات الثقافية في حال الصراع المسلح.
- اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية ومنع الاتجار غير المشروع – باريس ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٠.
- وقّعت الجمهورية العربية السورية في ١٩٧٥/٨/١٣م على اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٢م المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي. وتعتبر هذه الاتفاقية الدعامة الدولية المهمة لحماية التراث الثقافي والطبيعي للبشرية كون أحد مبادئها يرتكز على «التزام جميع الدول المتعاقدة بالتعاون لتأمين صون التراث الذي يتسم بطابع عالمي».
- مؤخراً صدرت أكثر من توصية من السلطات الأثرية السورية تتضمن طلب التصديق على اتفاقية ٢٠٠٣ لحماية التراث المغمور بالمياه.

٢-٣ التشريع الوطني:

- عُدّل بالقانون رقم /٢٩٦/ تاريخ ١٩٦٩/١٢/٢م.
- عُدّل بالمرسوم رقم /٣٣٣/ تاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٣م.
- عُدّل بالمرسوم المتضمن القانون رقم /١/ تاريخ ١٩٧٤/١/١م.
- عُدّل بالمرسوم المتضمن القانون رقم /٥٢/ بتاريخ ١٠/آب/١٩٧٧م.
- عُدّل بالقانون رقم /١/ بتاريخ ٢/٢٨/ ١٩٩٩م.

أما القانون المذكور آنفاً فيتكوّن من ستٍّ وسبعين مادة موزعة على ستة فصول كالآتي: قانون الآثار الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٢٢/ تاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٦م. وقد تمّ تعديله عدّة مرّات على النحو التالي:

الفصل الأول: يتألف من (١٢) مادة (١-١٢) توضح تعريف الآثار وأنواعها وتبعيتها والمحظورات المتعلقة بها، وتحديد السلطات الأثرية وصلاحياتها، بالإضافة إلى علاقتها مع السلطات والجهات الإدارية الأخرى.

الفصل الثاني: يتألف من (١٧) مادة (١٣-٢٩) تتعلق بالأحكام المرتبطة بالآثار الثابتة لجهة التعيين والتسجيل وما يجب أن يحافظ عليه إضافة إلى تحديد مناطق الحماية وأنظمة البناء في محيط الآثار وحق الاستملاك والاستثمار والترميم ومنع الاعتداء عليها ومراقبتها ودراستها وتوثيقها.

الفصل الثالث: يتألف من (١١) مادة (٣٠-٤٠) تتعلق بالمسائل المرتبطة بالآثار المنقولة من حيث إمكانية البيع والإهداء والاستغناء والتبادل والإعارة والاقتناء ونقل الملكية وصناعة النماذج.

الفصل الرابع: يتألف من (١٥) مادة (٤١-٥٥) تبحث بالمسائل المرتبطة بأعمال التنقيب عن الآثار والضوابط التي تحكم ذلك والإجراءات الواجب اتباعها عند الترخيص للهيئات العلمية والأفراد في التنقيب ضمن المواقع الأثرية وواجبات وحقوق البعثة المرخص لها بالتنقيب.

الفصل الخامس: يتكون من (١٣) مادة (٥٦-٧٦) تتعلق بالتدابير الجزائية والعقوبات التي تفرض بحق مخالفي أحكام القانون.

الفصل السادس: يتألف من (٨) مواد (٦٩-٧٦) ويضم عدداً من الأحكام المتفرقة التي تعطي الحق للسلطات الأثرية بمنح إجازات التصدير للآثار التي يقرر تبادلها مع المتاحف والهيئات والآثار الناتجة عن أعمال التنقيب التي تخص الهيئات والبعثات العلمية، إضافة إلى اعتبار موظفي الآثار كموظفي الضابطة العدلية وإعطاء الحق للسلطات الأثرية بإزالة التعديات على المواقع الأثرية ومنح المكافآت لمن يصادر أثراً من موظفي الجمارك.

نصوص المواد القانونية التي تؤمن حماية الآثار الثابتة وتنص على إجراءات الحماية:

المادة (١): «تعد آثار الممتلكات الثابتة والمنقولة التي بناها أو صنعها أو أنتجها أو كتبها أو رسمها الإنسان قبل مئتي سنة ميلادية أو قبل مئتين وست سنوات هجرية ويجوز للسلطات الأثرية أن

تعد من الآثار الممتلكات الثابتة أو المنقولة التي ترجع إلى عهد أحدث إذا رأت أن لها خصائص تاريخية أو فنية أو قومية ويصدر بذلك قرار وزاري».

المادة (٢): «يعني تسجيل أثر ما إقرار الدولة بما يمثله من أهمية تاريخية أو فنية أو قومية وعملها على صيانته وحمايته ودراسته والانتفاع به وفقاً لأحكام هذا القانون».

المادة (٥): «للسلطات الأثرية إجلاء الأفراد والهيئات الذين يشغلون أبنية تاريخية أو مناطق أثرية تملكها الدولة...».

المادة (٦): «إن ملكية الأرض لا تكسب صاحبها حق التصرف بالآثار الثابتة أو المنقولة التي قد توجد على سطحها أو باطنها، كما لا تخوله حق التنقيب عن الآثار فيها».

المادة (٧): «يحظر إتلاف الآثار المنقولة أو الثابتة أو تحويرها أو إلحاق الضرر بها أو تشويهها بالكتابة أو الحفر عليها أو تغيير معالمها أو فصل جزء منها. كما يحظر إلصاق الإعلانات أو وضع اللافتات في المناطق الأثرية وعلى الأبنية التاريخية المسجلة».

المادة (٨): «يتعين عند وضع مشروعات تخطيط المدن والقرى أو توسيعها أو تجميلها وما شابه ذلك المحافظة على المناطق الأثرية أو الأبنية التاريخية الموجودة فيها، ولا يجوز إقرار هذه المشروعات إلا بعد أخذ موافقة السلطات الأثرية عليها، كما لا يجوز تعديلها بعد إقرارها إلا بعد موافقة هذه السلطات».

المادة (٩): «على الوزارات والإدارات واللجان المختصة، عند تنظيم المدن والقرى التي توجد فيها مناطق أثرية أو أبنية تاريخية أو تحسينها أو تجميلها وإزالة الشيوع منها، أن تراعى حقوق الارتفاق التي تضعها السلطات الأثرية، المنصوص عليها في المادتين /١٣ و١٤/ من القانون، وعليها كذلك أن تنص عليها في قرارات التنظيم».

المادة (١٠): «لا يجوز للبلديات أن تمنح رخص البناء والترميم في الأماكن القريبة من المواقع الأثرية والأبنية التاريخية إلا بعد موافقة السلطات الأثرية لتضمن إقامة المباني الحديثة على النسق الذي تراه ملائماً للطابع الأثري».

المادة (١١): «على السلطات الأثرية بالاتفاق مع الإدارات المختصة بمسح الأراضي أو تحديدها وتحريرها أن تحدد المناطق والمباني والتلال الأثرية على الخرائط والمستندات المساحية».

المادة (١٣): «للسلطات الأثرية أن تعين ما يجب أن يحافظ عليه من مناطق أثرية أو أبنية تاريخية أو أحياء قديمة، وذلك لحمايتها وتأمين صيانتها بسبب اجتماع خصائص فنية أصيلة فيها أو دلالتها على عصر ما أو لاقترانها بذكريات تاريخية مهمة، وعلى هذه السلطات أن تعمل على تسجيلها في سجل المناطق الأثرية والأبنية التاريخية، وذلك بعد موافقة مجلس الآثار وصدور قرار وزاري بالتسجيل ويمكن أن يشمل القرار مجموعة أحياء أو مبانٍ أو حياً أو مبنىً واحداً أو جزءاً منهما وينص في قرار التسجيل على حقوق الارتفاق التي تترتب على العقارات المجاورة، فإذا كان قد سبق تسجيل الأثر ولم تكن حقوق الارتفاق التي تترتب على العقارات المجاورة قد عينت، فيصدر بها قرار وزاري لاحق وتبلغ هذه القرارات إلى المالكين أو المتصرفين وإلى السلطات الإدارية والبلدية ذات العلاقة وإلى الدوائر العقارية كما تسجلها في السجل العقاري».

المادة (١٤): «تتضمن حقوق الارتفاق إيجاد حرم غير مبني حول المناطق الأثرية والمباني التاريخية وتحديد طراز الأبنية الجديدة أو المجددة وارتفاعها ومواد بنائها وألوانها لتكون المنشآت الجديدة منسجمة مع المنشآت القديمة. ويشمل ذلك عدم فتح نوافذ أو شرفات على المباني التاريخية أو المناطق الأثرية إلا بترخيص من السلطات الأثرية».

المادة (٢٣): لا يجوز لمالك أحد الآثار الثابتة المسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يقوم بهدمه أو نقله كله أو بعضه أو ترميمه أو تجديده أو تغييره على أي وجه بغير ترخيص سابق من السلطات الأثرية...».

المادة (٢٤): «لا يجوز وضع حقوق ارتفاق جديدة على الممتلكات الأثرية والتاريخية الثابتة المسجلة بعد تسجيلها، كما لا يجوز إسناد أي بناء جديد إلى هذه الممتلكات ويجبر المخالف على إزالة ما استحدث وإعادة المكان إلى ما كان عليه وعلى نفقته وتحت إشراف السلطات الأثرية..».

المادة (٢٥): «لا يجوز أن تكون الأرض الأثرية المسجلة مستودعاً للأنقاض أو للأقذار كما لا يجوز أن يقام فيها بناء أو مقبرة أو وسائل للري، أو أن يحفر أو يغرس فيها أو يقطع منها شجر أو غير ذلك من الأعمال التي يترتب عليها تغيير في معالم تلك الأرض بدون ترخيص السلطات الأثرية أو إشرافها....».

المادة (٢٦): «يمنع إقامة الصناعات الثقيلة والخطرة والمنشآت الحربية في حدود نصف كيلومتر من الممتلكات الأثرية والتاريخية المسجلة».

٢-٤ الخلاصة:

اعتمد قانون الآثار السوري في حماية الآثار على:

أ مبدأ معيار العمر الأدنى للأثر آخذين بعين الاعتبار محتواه.

ب تجاوز معيار العمر الأدنى للأثر في حال امتلاكه لخصائص تاريخية أو فنية أو قومية مميزة.

ألزم البلديات عند وضع مشروعات تخطيط المدن والقرى ضرورة المحافظة على المناطق الأثرية والأبنية التاريخية الموجودة فيها، واحترام حقوق الارتفاق التي وضعتها السلطات الأثرية، وعدم إقرار مشروعات التحسين قبل إقراراها من السلطات الأثرية.

فرض القانون المذكور على السلطات المسؤولة عن مسح الأراضي، ضرورة تحديد المواقع والمباني الأثرية على الخرائط بالتنسيق مع السلطات الأثرية.

ألزم البلديات بعدم منح رخص البناء أو الترميم قرب المناطق الأثرية قبل الحصول على موافقة السلطات الأثرية.

منح السلطات الأثرية وحدها حق تقرير أثريّة الأشياء وتحديد ما يجب تعيينه وتسجيله والمحافظة عليه ووضع حقوق الارتفاق التي تضمن حماية الأثر وإظهاره وإبرازه.

حظر على مالك أحد الآثار الثابتة المسجلة هدمها أو تجديدها أو ترميمها بغير إذن السلطات الأثرية. كذلك حظر وضع الارتفاقات الجديدة على الممتلكات الأثرية المسجلة.

حظر رمي الأقذار والأوساخ في الأرض الأثرية المسجلة أو إقامة مقبرة أو وسائل ري أو غرس أو قطع الأشجار فيها.

منع إقامة الصناعات الثقيلة والخطرة والمنشآت الحربية في حدود نصف كيلومتر من الممتلكات الأثرية والتاريخية الثابتة المسجلة.

اعتبر أن الآثار الثابتة المسجلة التي تعود ملكيتها للدولة لا يمكن تداولها، وأنه للسلطات الأثرية فقط حق استثمارها.

وبمراجعة لحالة حماية الممتلكات الثقافية والحضارية في سورية نجد أن فكرة الحفاظ قد جاءت كفعل شاقولي من الأعلى إلى الأسفل تلبية لضرورات وطنية تتعلق بصياغة الهوية، وفرض القانون الدولة وصياً لحماية التراث دون أن يتضمن القانون نصوصاً تمكن المجتمع من المشاركة في العملية، الأمر الذي جعل من الدولة الممول الأكبر لأعمال الصيانة والحفاظ على التراث العمراني، وبلا شك أثر هذا الموضوع على حالة الحماية والإدارة والحفاظ على التراث الأثري السوري.

بعودا - تجمع جبل الزاوية

الفصل الثاني

معايير اختيار مواقع التراث العالمي

ثانياً - معايير اختيار مواقع التراث العالمي:

بموجب اتفاقية باريس ١٩٧٢ لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ولا سيما المادة /٨/ منها فقد أنشأت لدى منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لجنة دولية حكومية لحماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية، عُرفت باسم (لجنة التراث العالمي)، وأوكلت لهذه اللجنة مهمة تحديد المعايير اللازمة لإدراج موقع من التراث الثقافي والطبيعي على قائمة التراث العالمي.

وبالتالي ينبغي للمواقع المقترحة للتسجيل على لائحة التراث العالمي أن تلبي واحداً من المعايير المعتمدة التالية

١. أن تمثّل تحفة من الإبداع الإنساني الخلاق.

٢. أن تعبّر عن تبادل القيم الإنسانية خلال حقبة من الزمن، أو ضمن منطقة ثقافية من مناطق العالم إزاء التطورات في العمارة أو التكنولوجيا أو فنون المعالم الأثرية أو تخطيط المدن أو تنسيق المواقع.

٣. أن تكون شاهداً فريداً لتقليد ثقافي أو حضارة حية أو زائلة.

٤. أن تكون نموذجاً متميزاً لنوع من البناء أو العمارة أو مجمع تكنولوجي أو موقع يعكس مرحلة مهمة في التاريخ الإنساني.

٥. أن تكون نموذجاً متميزاً لمستوطنة بشرية تقليدية تعبر عن ثقافة بعينها.

٦. أن تتعلّق بشكل مباشر أو محسوس بالأحداث أو التقاليد المعاصرة أو بالأفكار والمعتقدات، أو بأعمال فنية أو أدبية ذات أهمية عالمية خاصة.

٢-١ قيم التراث العالمي للقرى الأثرية في شمالي سورية:

تشكل السلسلة الجبلية الكلسية في شمال سورية كتلة جغرافية أثرية هائلة، وهي تمتد من آفاميا في الجنوب حتى سيروس في الشمال، ومن أنطاكية في الغرب إلى حلب في الشرق. ومازالت القرى الأثرية الموجودة في المنطقة المحددة أعلاه تحتفظ بطابعها الهندسي المتناسق الذي يحمل في طياته دلالات عن تلك القرى، وتظهر الأصالة في مواد البناء المستخدمة في بنائها، إضافة لتقنيات البناء، وأنماط الفن المعماري المختلفة السائدة في تلك الفترة. وقد بقيت تلك القرى الشاهد الوحيد على الحضارة الريفية في حوض البحر المتوسط والعصور الرومانية والبيزنطية، وتشكل هذه الآثار مجتمعة وحدة متكاملة ذات أهمية علمية وتاريخية وثقافية وسياحية وطبيعية فريدة واستثنائية.

إنها باختصار تحفة من الإبداع الإنساني يتوجب أن تضاف إلى مخزون التراث العالمي.

٢-٢ الغاية من التسجيل على لائحة التراث العالمي:

المحافظة على القيم التي تحملها القرى الأثرية في الهضبة الكلسية في سورية وعلى أصالتها، ووضع الخطط والبرامج لحمايتها وتأهيلها وإظهارها، مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق الملاءمة بين حفظها ضمن نطاقها الطبيعي وتقديمها للعالم كمنتج ثقافي سياحي وفق الأسس العلمية والمواثيق والمعايير الدولية.

٢-٣ النتائج المأمولة من التسجيل على لائحة التراث العالمي:

- تعريف العالم بالقرى الأثرية في شمال سورية من خلال إدراجها في لائحة التراث العالمي وبالتالي وجوب المحافظة عليها للإنسانية جمعاء.

- تأمين الحماية المستدامة لتلك المواقع سواءً على الصعيد الوطني، أو من خلال التعاون الدولي، والاهتمام العالمي بحمايتها وصيانتها وتأهيلها وإدارتها، والترويج لها نظراً للأهمية العالمية الاستثنائية التي يتملكها.
- تأهيل القرى الأثرية وجعلها محمية ثقافية طبيعية مؤهلة لاستقبال الزوار بما ينسجم مع المعايير والمواثيق الدولية الناظمة لهذا الموضوع.
- تعزيز الشعور لدى المجتمع المحلي تجاه بيئته، وتنمية إحساسه بالفخر للمكان الذي ينتمي إليه.





قلعة سمعان - تجمع جبل سمعان

الفصل الثالث

واقع الحماية القانونية

ثالثاً - واقع الحماية القانونية للمواقع المقترحة للتسجيل على لائحة التراث العالمي:

بدايةً لا بد من التنويه بأننا نتحدث عن واقع الحماية القانونية للتجمعات الأثرية قبل صدور القرارات الأخيرة في نهاية عام ٢٠٠٩ والتي صُدقت من السيد رئيس مجلس الوزراء وتم بموجبها تحديد حدود التجمعات الأثرية المقترحة للتسجيل على قائمة التراث العالمي، كذلك تبيان لحدود السماح بالتدخل في المحيط الطبيعي الثقافي لتلك التجمعات لمختلف النشاطات، وسنتعرض لاحقاً لقرار التسجيل النموذجي الذي سُجلت على أساسه التجمعات الاثرية، والذي جاء بحصيلة نقاش مطول مع الخبراء الدوليين وممثلي المجتمع المحلي ومحافظي حلب وإدلب ومثلي الوزارات ذات الصلة بالموضوع.

لقد بدأ الاهتمام بإيجاد صك إداري يؤمن الحماية القانونية اللازمة لموقع دير سمعان وقرية سمعان في مرحلة مبكرة من القرن المنصرم، ففي عام ١٩٣٧م صدر القرار رقم /١٥٤/ تاريخ ١٩٣٧/١١/٢٠ عن وزير المعارف آنذاك، واستند القرار المذكور على القرار رقم /١٦٦/ ل.ر تاريخ ١٩٣٣/١١/٧م الذي تضمن تسجيل الأبنية المحددة في ملحقه في عداد الأبنية التاريخية القديمة.

في ١٤ نيسان ١٩٤٥م صدر القرار رقم /٢٢٠/ عن وزير المعارف بحينه، وتضمن إضافة بعض الأبنية والمدن الأثرية الواقعة في ريف حلب وادلب إلى عداد الأبنية الأثرية المسجلة سابقاً، واشتمل القرار المذكور على تسجيل بعض الآثار الموجودة في بلدة دارة عزة (دير سمعان وآثارها)، وعلى تسجيل عدة مدن ومواقع أثرية أخرى، منها: (فدرة رفادة ست الروم - شيخ بركات المشبك باطوطا سنخار دير عمان كلسيس قنسرين قلعة زبد خان تومان).

كذلك اشتمل على تسجيل بعض المدن الأثرية التي تتبع لمدينة ادلب والمعرة مثل: (رويحة)، واشتمل القرار أيضاً على بعض المدن والمواقع الأثرية التي كانت تتبع حماة في ذاك الوقت مثل: (باصوفان برج حيدر كيمار خراب شمس...).

في ١٩ آب ١٩٩٢م صدر القرار رقم /٢٠٧/آ عن وزير الثقافة آنذاك، وقد استند القرار المذكور في حيثياته على المرسوم التشريعي رقم /٢٢٢/ لعام ١٩٦٣م المتضمن قانون الآثار وتعديلاته اللاحقة، وعلى القرار المذكور سابقاً برقم /٢٢٠/ تاريخ ١٩٤٥/٤/١٤م، وعلى جلسة مجلس الآثار الثانية التي كانت قد عقدت بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٦م، وشمل تسجيل المدن الأثرية في محافظة ادلب وفق الملحق المرفق به، حيث تضمن الملحق المشار إليه المدن الأثرية في محافظة ادلب وفق التوزيع العددي الآتي كما في الجدول رقم (١)، وننوه بأننا لم نقم بذكر أسماء القرى الأثرية التي وردت بالقرار المذكور أعلاه:

اسم المنطقة	عدد المدن المسجلة أثرياً
جبل باريشا	٥٠
جبل الأعلى	٢٩
جبل الوسطاني	١٢
جبل الدويلة	٢
سهل الدانا	١٣
جبل الزاوية	٣٥
المجمــوع	١٤١

وقد نص القرار بمادته الثانية على وجوب نشره في الجريدة الرسمية، وإبلاغه لذوي العلاقة لتنفيذه والعمل به، وتم تعميمه على وزارات (الإسكان السياحة)، وكذلك على محافظة ادلب ومجلس المدينة ومديريات الخدمات الفنية والمصالح العقارية والسجل العقاري فيها، وعلى دائرة آثار ادلب.

في ٣٠/١٢/١٩٩٩م صدر القرار رقم /٥٥٧/آ عن وزير الثقافة والمستند في حيثياته إلى قانون الآثار السوري وجلسة مجلس الآثار التي عقدت بتاريخ ٢١/١١/١٩٩٩م، وذلك استكمالاً لمضمون القرار رقم ٢٠٧/آ تاريخ ١٩/٨/١٩٩٢م الذي تضمن تسجيل مغاور دركوش في جبل الوسطاني وفق المخططات المحفوظة لدى المديرية العامة للآثار والمتاحف، وتم فرض منطقة حماية لمسافة /١٠/م حُدّدت باللون الأحمر على المخطط نفسه، وجاء في المادة الثانية من القرار المذكور منع البناء والزراعة ضمن المنطقة الأثرية ومنطقة الحماية.

بتاريخ ٢٣/١١/٢٠٠٣م صدر القرار /٢٥٨/آ المستند أيضاً في حيثياته إلى قانون الآثار السوري وجلسة مجلس الآثار الثالثة التي عقدت بتاريخ ٣٠/٨/٢٠٠٣م، وقد تضمن هذا القرار في المادة/١/ منه تعيين حدود المنطقة الأثرية لقلعة سمعان وقرية سمعان (المنطقة الحمراء). كذلك تم تعيين حدود منطقة الحماية للمنطقة الأثرية التي وردت بالمادة الأولى منه (رقم ٢ من القرار: المنطقة الخضراء). كما نص على منطقة ثالثة خارج حدود منطقة الحماية الأولى التي وردت بالمادة (٢) من القرار.

من المهم أن نذكر أن ذاك القرار كان قد منع البناء منعاً باتاً في المنطقة التي تشمل حدود المنطقة الأثرية لقلعة سمعان وقرية دير سمعان، كذلك في منطقة الحماية للمنطقة الأثرية (المنطقة الخضراء)، وسمح بتنفيذ المشاريع الخدمية (مياه - كهرباء..) بعد الحصول على موافقة السلطات الأثرية، في الوقت الذي سمح فيه بالبناء خارج حدود المنطقة الخضراء المحددة بالمادة (٢) بشرط ألا يتجاوز ارتفاع البناء عن طابقين (أرضي وأول)، وأن تنفذ الواجهات الخارجية للأبنية الجديدة بالحجر الكلسي المشغول يدوياً.

٣-١ قرار التسجيل النموذجي للتجمعات الأثرية:

بعد حصيلة نقاشات طويلة بين الفريق الوطني العامل على إنجاز ملف التسجيل وخبراء منظمة اليونسكو والمسؤولين في محافظتي حلب وادلب وممثلي المجتمع المحلي والبلديات تم التوصل لصيغة القرار النموذجي الذي سُجلت على أساسه التجمعات الأثرية على قائمة التراث الوطني، والذي اعتبر وثيقة مهمة جداً ضمن ملف التسجيل، نظراً للأساس القانوني المرتكزة عليه فقد نصت المادة ٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٢٢ لعام ١٩٦٣ وتعديلاته «على أن قيام الدولة بتسجيل أثر ما يعني إقرارها بما يمثله من أهمية تاريخية أو فنية أو قومية، وعملها على صيانته وحمايته ودراسته والانتفاع به».

ولا يفوتنا هنا أن نلمح إلى ما جاء بالمادة الرابعة من اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي باريس ١٩٧٢ والتي نصت على الآتي «تعترف كل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية بأن واجب لاقيام بتعيين التراث الثقافي والطبيعي الذي يقع في اقليمها وحمايته والمحافظة عليه، واصلاحه، ونقله على الأجيال المقبلة يقع بالدرجة الأولى على عاتقها....» الخ.

٣-٢ بنية القرار النموذجي:

جاء القرار النموذجي في أربعة فصول تضمنت ٢٤ مادة وفق مايلي:

الفصل الاول (الأحكام العامة):

تضمن ست مواد شملت المحاور التالية:

التعاريف: حيث تم تعريف المشهد الطبيعي الثقافي، والتجمع الأثري، والموقع الأثري، والسلطة المختصة.

٣-٣ أهداف القرار الوزاري:

أ. تسجيل التجمع الأثري ( ) في سجل المناطق الأثرية والأبنية التاريخية.

ب. تحديد حدود الموقع والتجمع الأثري حسب الخريطة الطبوغرافية التي تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار.

ت. تحديد الشروط العامة والخاصة حول استثمار الأراضي الواقعة ضمن حدود المواقع الأثرية والتجمع الأثري.

ث. تحديد شروط النشاطات التي يُسمح بها ضمن الموقع والتجمع الأثري (البناء – الزراعة-الصناعات والحرف اليدوية-البنى التحتية والأشغال العامة...الخ).

ج. ضمان حماية المواقع الأثرية والمشهد الطبيعي ضمن حدود التجمع الأثري.

د. وضع وتنفيذ خطة إدارة وحماية وترويج التجمع الأثري (الموقع الأثري والمشهد الطبيعي).

هـ. ترشيح التجمع الأثري للتسجيل على قائمة التراث العالمي كتراث ذي قيمة عالمية استثنائية.

٣-٤ مكونات التجمع الأثري:

ذكر أسماء المواقع الأثرية التي يتألف منه التجمع الأثري، والمحفوظة ضمن مشهد طبيهي ذو قيمة علمية استثنائية.

٣-٥ حدود الموقع الأثري:

بيان بالمساحة التي يشغلها التجمع الأثري حسب الخريطة المرفقة بكل قرار.

٣-٦ حدود المواقع الأثرية ضمن التجمع:

بيان باسم الموقع الأثري، ومساحته وحدوده وذلك حسب الخريطة المرفقة بكل قرار.

٣-٧ الفصل الثاني (الشروط العامة):

تضمن اثنتي عشرة مادة شملت المحاور التالية:

أ. مبدأ عدم السماح بالبناء واستثناءاته: حيث نص القرار على منع البناء وتغيير وتوسيع المباني القائمة داخل حدود التجمع الأثري، على أن تؤخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الممنوحة بموجب قرار التسجيل.

ب. النشاطات الزراعية وحدود الصلاحيات المسموحة بممارستها داخل حدود التجمع الأثري، والنشاطات الزراعية الممنوعة واستثناءاتها.

ت. النشاطات الصناعية والسياحية والقيود المفروضة على كل منهما.

ث. الترويج للتجمع الأثري: حيث أوجب القرار خضوع الترويج الترويج الثقافي والتربوي والاجتماعي والسياحي والاقتصادي للتجمع الأثري والموقع الأثري لموافقة السلطة المختصة، وبعد الحصول على موافقة المديرية العامة للآثار والمتاحف أو (إدارة التجمع الأثري).

ج. انشاءات البنية التحتية واستثناءاتها: فقد منع القرار النشاطات التالية داخل حدود التجمع:

١. شق الطرق الدولية والسريعة وإنشاء ممرات السكك الحديدية.

٢. تعبيد الطرق القائمة حالياً.

٣. إنشاء شبكات الكهرباء (شبكات التوتر العالي) وأنابيب نقل النفط والغاز... الخ.

٤. إنشاء محطات التوليد الكهربائية، ومحطات الهاتف العادية والبرجية، وأبراج استقبال وتقوية البث التلفزيوني، ومحطات تجميع وضخ المياه، والسدود، وقنوات الري.

وسمح ضمن الاستثناءات الخاصة بالبنية التحتية بمايلي:

١. يُمكن تنفيذ الطرق الإسفلتية والترابية والزراعية بغرض تخديم التجمعات السكنية والأراضي الزراعية ضمن حدود التجمع الأثري، من قبل السلطة المختصة وبالشروط التي تحددها المديرية العامة للآثار والمتاحف أو (إدارة التجمع الأثري) في كل حالة على حدة.

٢. يُمكن تنفيذ الطرق الزراعية والترابية وتجديد الموجود سابقاً داخل حدود الموقع الأثري بهدف الإدارة والترويج للموقع الأثري من قبل السلطة المختصة وبعد موافقة المديرية العامة للآثار والمتاحف أو (إدارة التجمع الأثري).

٣. يخضع إنشاء شبكات الكهرباء المتوسطة والخفيفة داخل حدود التجمع الأثري وتحديد مسارها لموافقة المديرية العامة للآثار والمتاحف أو (إدارة التجمع الأثري).

٤. يُخضع إنشاء محطات توزيع الكهربائية، ومحطات الهاتف العادية والبرجية، وأبراج استقبال وتقوية البث التلفزيوني وتحديد مكانها ضمن حدود التجمع الأثري لموافقة المديرية العامة للآثار والمتاحف أو إدارة التجمع الأثري.

٣ -٨ الفصل الثالث:

التخطيط الاقليمي والمسح العقاري: أوجب قرار التسجيل على الإدارات والجهات المسؤولة عن إنجاز التخطيط الإقليمي والمدني أن تلتزم بحدود المواقع الأثرية والتجمع الأثري والأحكام التي تضمنها هذا القرار أثناء إنجازها لعملها وتعتمدها في مخططاتها الإقليمية والمدنية. كذلك بالنسبة لموضوع المسح العقاري فقد نص على إلزام الإدارات والجهات المسؤولة عن عمليات مسح وتحديد وتحرير الأراضي وإزالة الشيوع لحظ حدود المواقع الأثرية والتجمع الأثري وحقوق الارتفاق التي نص عليها هذا القرار على المخططات والخرائط وفي السجلات العقارية والمستندات المساحية في الأراضي المحددة والمحررة سابقاً، وأثناء القيام بأعمال التحديد والتحرير وإزالة الشيوع للأراضي غير المحددة والمحررة أو المملوكة على الشيوع الواقعة ضمن التجمع الأثري.

٣-٩ الفصل الـرابع:

نص على الأحكـام الختـامية، حيث نص على:

١. السماح باستمرار العمل بالمقالع الحجرية المرخصة بموجب ترخيص نظامي داخل حدود التجمع الأثري حتى تاريخ انتهاء الترخيص الممنوح لها، ولا يُسمح بتجديد ترخيصها.

٢. إيقاف العمل بالمقالع غير المرخصة ضمن حدود التجمع الأثري في مدة زمنية أقصاها ستة أشهر بدءاً من تاريخ دخول القرار حيز التنفيذ، ويقع على عاتق مستثمر المقلع نفقة إصلاح التخريب الحاصل في المشهد الطبيعي في مكان توضع المقالع.

٣. إيقاف العمل في مزارع الأبقار والمداجن ومرابط الأغنام غير المُرخصة، على أن تُنقل خارج حدود التجمع الأثري في مدة زمنية أقصاها عام بدءاً من تاريخ دخول القرار حيز التنفيذ، أو تُغير صفة استخدام المباني بما يتناسب مع خطط الحماية والإدارة والترويج للتجمع الأثري.

٤. ضرورة معالجة وضع مكبات المناشر الحجرية والقمامة المنزلية والصناعية الواقعة ضمن حدود التجمع الأثري خلال مدة لا تتجاوز العام بدءاً من تاريخ دخول القرار حيز التنفيذ. وأفرد القرار عدة مواد نصت على صلاحية تنفيذ أحكامه، والتي أُنيطت بالمديرية العامة للآثار والمتاحف، كذلك الوزارات والإدارات ذات الصلة بمختلف أنواعها ومستوياتها تقديم المساعدة للمديرية العامة للآثار والمتاحف أو (إدارة الموقع الأثري) في تنفيذ أحكام القرار.

كما نص على ضرورة قيام وزير الثقافة بإصدار مذكرة تفسيرية لاحكامه، واعتبر القرار نافذاً اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وبالتمعن بقرار التسجيل النموذجي الذي سُجلت على أساسه التجمعات الأثرية نجد الآتي:

- حرص القرار على تحقيق مبدأ الموازنة قدر المستطاع بين حماية التجمعات الأثرية بما تحتويه من مواقع أثرية ومصالح المجتمع المحلي القطن في منطقة التجمعات الأثرية، وتجسد ذلك بالاستثناءات التي نص عليها من المبادئ الاساسية التي شكلت بنيته.
- محاولة تغطية القصور التشريعي الحاصل بقانون الآثار وذلك بتضمين تعريف المشهد الثقافي الطبيعي، والذي يعتبر مرتكزاً أساسياً لقرار الاتسجيل لما يحتويه من قيمة عالمية استثنائية يجب الحفظ عليها.
- ضمان صيغة تنفيذية وإلزامية أعلى لقرارات التسجيل الأثري وذلك بعد تصديقه من السيد رئيس مجلس الوزراء.


رفادة - تجمع جبل سمعان

الفصل الرابع

حق التملك

رابعاً - حق التملك:

٤-١ قلعة وكنيسة سمعان ودير سمعان:

تقع قلعة وكنيسة سمعان ومنطقة دير سمعان في ريف حلب، تبعد عن مركز المحافظة حوالي /٤٠/كم، وتتبع إدارياً لمنطقة دارة عزة التابعة لمحافظة حلب. وجدير بالذكر أن بلدة دير سمعان تقع في منطقة الحماية المحددة بالقرار رقم ٥٢٨/آ تاريخ ٢٠٠٣/١١/٢٣م أما ملكية الأراضي في هذه المنطقة فهي مزيج من مقاسم عامة ومقاسم خاصة، وهي مقسمة إلى ثلاث مناطق تخضع لقوانين واشتراطات مختلفة كما يلي:

المنطقة (١): تضم الموقع الأثري المؤلف من موقع القديس سمعان وقرية دير سمعان وهو مؤلف من ٨٩ عقاراً موزعة وفق الجدول رقم (٢):

العدد الإجمالي للمقاسم	ملكية عامة	ملكية خاصة	محجوز	ملكية أوقاف
٨٩	٤٥ (٤٤) منها مؤجرة بصفة خاصة	٤٣	١ موقع مارسمعان	١ مقبرة

في هذه المنطقة يمنع البناء منعاً باتاً ضمن حدود الموقع الأثري المحدد بالمادة (١) من القرار المذكور أعلاه، في الوقت الذي يسمح فيه بترميم المباني القديمة وتنفيذ المشاريع الخدمية (مياه كهرباء) بعد الحصول على موافقة السلطات الأثرية وذلك لضمان التنسيق معها لوضع اشتراطاتها على الأعمال التي ستنفذ.

المنطقة (٢): تضم ٤٠٢ عقاراً موزعة وفق الجدول (٣):

العدد الإجمالي للمقاسم	ملكية عامة	ملكية خاصة	محجوز
٤٠٢	١٣ (٨) منها مؤجرة بصفة خاصة	٣٨٦	٢

أيضاً يمنع البناء منعاً باتاً ضمن هذه المنطقة ويسمح فقط بتنفيذ المشاريع الخدمية بعد الحصول على موافقة السلطات الأثرية.

المنطقة (٣): منطقة حرة غير محددة يسمح فيها البناء ضمن شروط فنية تلائم طبيعة المنطقة والآثار الموجودة فيها.

الخلاصة:

يتضمن محيط الحماية /٤٩١/ عقاراً موزعة على الشكل التالي:

- ٨٩ عقاراً مؤلفاً للموقع الأثري.
- ٤٠٢ عقاراً تشكل منطقة الحماية.
- منطقة ثالثة غير محددة ترتبط بمحيط الحماية ارتباطاً وثيقاً.

وبالتالي فإننا نجد من أصل /٤٩١/ عقاراً موجوداً في محيط الحماية، أن هناك /٤٢٩/ عقاراً هي بمثابة ملكية خاصة، في الوقت الذي فُرضت فيه قيود صارمة على حق الملكية والانتفاع بالعقارات الواقعة ضمن حدود المناطق المؤلفة لمحيط الحماية المحدد بالقرار المذكور بدايةً.

٤-٢ التجمع الثاني في جبل سمعان:

ويضم باطوطة سنخار الشيخ سليمان.، لم تنته أعمال التحديد والتحرير في المنطقة، وبالتالي فالمعلومات الخاصة بالملكيات في هذه المنطقة غير متوفرة، ولكننا نجد من المهم أن نذكر بأن معظم الأراضي الموجودة في هذا التجمع تعود لملكيات خاصة، وقد تم شراء قسم كبير منها بالقرب من منطقة سنخار الأثرية من قبل نقابة المهندسين في حلب لبناء ضاحية للمهندسين عليه، ولكن المشروع المقترح تعرض للكثير من الانتقادات من قبل المديرية العامة للآثار والمتاحف والخبراء الدوليين العاملين على ملف التسجيل، كذلك عُرض في اكثر من اجتماع وزاري عالة المستوى، ولم تُمنح الموافقة لنقابة المهندسين للقيام بالمشروع المقترح.

٤-٣ التجمع الثالث في جبل سمعان:

يضم براد كفر نبو برج حيدر كالوتا خراب شمس، كما في الجدول رقم (٤):

تسلسل	اسم المنطقة الأثرية	البيانات العقارية الملكيات
١	براد	لم تتم بعد أعمال التحديد والتحرير.
٢	كفر نبو	ملكية الجمهورية العربية السورية، يوجد فيها كنيسة وصومعة وأربع معاصر وجواسق، لا أرقام عقارية فيها لعدم إنجاز أعمال التحديد والتحرير.
٣	برج حيدر	ملكية الجمهورية العربية السورية يوجد فيها كنيستان وصومعتان، ولا أرقام عقارية فيها لعدم إنجاز أعمال التحديد والتحرير.
٤	كالوتا	ملكية الجمهورية العربية السورية يوجد فيها كنيسة شرقية، وكنيسة غربية، جواسق، قبور، ولا أرقام عقارية فيها لعدم إنجاز أعمال التحديد والتحرير.
٥	خراب شمس	ملكية الجمهورية العربية السورية يوجد فيها كنيستان، سراديب، جواسق، لا أرقام عقارية فيها لعدم إنجاز أعمال التحديد والتحرير.


موقع براد - تجمع جبل سمعان

٤-٤ التجمع الأول الشمالي في جبل الوسطاني (منطقتي سلقين وجسر الشغور):

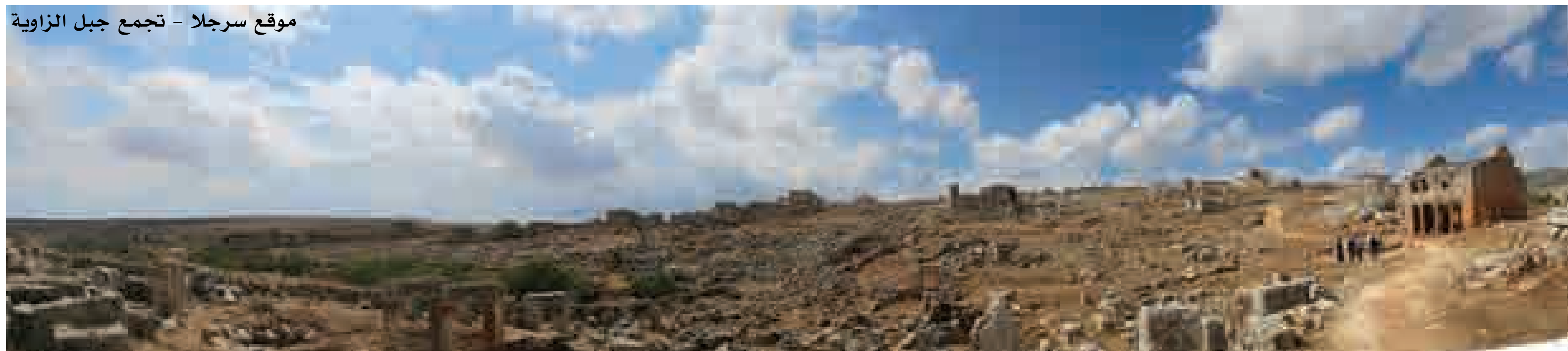
ويضم: كفر عقارب فاسوق خربة بنصرة كما في الجدول (٥):

المناطق العقارية	أرقام العقارات ذات الملكية العامة	أرقام العقارات ذات الملكية الخاصة
بانصرة ٩٣	٤٨-٥١-٥٧-٧٣-١٥٤-١٥٩- ٢٢٢-٢٢٥-٢٣٣-٢٣٩-٢٥٩- ٢٨٢-٣٠٤-٣٢٦-٣٣٠-٣٣٣- ٣٤٠-٣٤٤ ملك لوزارة الزراعة	باقي العقارات أملاك خاصة
كوارو الفاسوق	٦٨٥ ملك لوزارة الثقافة	باقي العقارات أملاك خاصة
الدويلة-١٩ كفرتعقاب	١٠١-١٠٢-١٠٥-١٢٥-١٣٤- ١٣٦-١٤٠-١٤٤- ١٤٧-١٥٢- ١٧١-٣٤٣-١٠٨٧-١١٠٣ أملاك عامة	باقي العقارات أملاك خاصة

٤-٥ التجمع الثاني في جبل الزاوية:

ويضم دللوزة البارة كفر وادي مرتحون خربة ماجيلا خربة بعودا خربة ربيعة خربة حاس بشلا سرجيلا، كما في الجدول (٦):

المناطق العقارية	أرقام العقارات ذات الملكية العامة	أرقام العقارات ذات الملكية الخاصة
البارة-سرجيلا ١٠٧/٢	٩١٠-٩١٢-٩١٦-٩٨٩-١٠٦٧- ١٤٣٦- ١٥٤٦-٢٢٧٥-٢٤٧٤-١٤٣٤-١٥٥٧- ١٥٣٦-١٦٣٢-٢٧٨٠-٢٧٨٧-٢٧٨٩- ٢٧٩٢-١٦٢٢-١٦٢٧-٢٥١٧-١٨٤٨- ٢٨٠٧-٢٧٧٨-٢٧٨٦-٢٨٠٢-٢٨٠٦- ٢٨١٣-٢٨١٥-٢٨١٨-٢٨٢٠-٢٨٢٢- ٢٩١١-٢٩١٤-٢٩١٢-٢٩٢٧-٢٩٢٩- ٢٩٣٠-٢٩٣٤-٣٠٧٩-٣٥٦٢-٤٠٦٩- ٤٠٧٠-٤٠٧١-٤٠٧٢-٤٠٧٣-٤٠٧٥- ٤٠٧٦-٤٠٧٧-٤٠٧٨-٤٠٧٩-٤٠٨٠- ٤٠٨١-٤٠٨٢-٤٠٨٣-٤٠٨٥-٤٠٨٦- ٤٠٨٧-٤٠٨٩-٢٧٨٣-٢٨١٢ ملك لوزارة الثقافة ٤١٩-٦٩٩-٢٠٢٣ ملك لوزارة الزراعة	باقي العقارات أملاك خاصة
احسم دالوزة	١٤٤٦-١٤٥٣-١٤٦٥-١٤٩٤-٣٥٧- ٢٩٧-١٩٦٧-٢٠٨٣-٢٠٨٤ ملك الجمهورية العربية السورية	باقي العقارات أملاك خاصة
بليون (وادي مرتحون)	٢٠٥٦-٣٤٢٧-٣٤٣١-٣٤٤٢-٣٧٩٦ ملك لوزارة الثقافة ١٠٢٧-١٢٧٧-١٣١٦-١٣٢٤-١٣٢٥- ٤٤٥١-٤٨٩٦ ملك لوزارة الزراعة باقي العقارات أملاك خاصة	باقي العقارات أملاك خاصة


موقع سرجلا - تجمع جبل الزاوية

٤-٦ التجمع الثالث في جبل باريشا:

ويضم باقرحا خربة الخطيب دار قيتا ديرونة، كما في الجدول (٧):

المناطق العقارية	أرقام العقارات ذات الملكية العامة	أرقام العقارات ذات الملكية الخاصة
رأس الحصن دارقيتا	١٠٢-٣١٤-٣١٩-٣٢٢ ملك لوزارة الزراعة	باقي العقارات أملاك خاصة
رأس الحصن باقرحة	٤٣٨-٤٤٠ ملك لوزارة الزراعة	
رأس الحصن خربة الخطيب	٣٨١-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٩٠-٣٩١ ملك المديرية العامة للآثار والمتاحف ٣١٧-٣٩٤ ملك لوزارة الزراعة	

٤-٧ التجمع الرابع في الجبل الأعلى:

ويضم قلب لوزة كفير قرقبيرة، كما في الجدول (٨):

المناطق العقارية	أرقام العقارات ذات الملكية العامة	أرقام العقارات ذات الملكية الخاصة
قلب لوزة١/٥١	٤٨٨ كنيسة قلب لوزة ملك لوزارة الثقافة ٢٧٨ ملك المديرية العامة للآثار والمتاحف	باقي العقارات أملاك خاصة
قلب لوزة٢/٥١	١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦ بشندلنتي ملك لوزارة الزراعة	باقي العقارات أملاك خاصة
قلب لوزة٢/٥١	٢٤٥-٢٦٤-٢٦٥-٢٩٤-٣٣٥-٣٤٠-٣٤٨-٣٦٢-٣٧١-٣٨٢-٤٤٩-٥٠٣-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٨١١-٨١٣-٨٤١-٨٦٣-٨٧٩-٨٨٠-٨٨٣-٨٨٨-٩٥٣-٩٦٩-٩٧٨-٩٩٤-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١٩-١٠٢٥- ١٠٣١-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦ ملك لوزارة الزراعة	باقي العقارات أملاك خاصة

٤-٨ التجمع الخامس في جبل الزاوية (معرة النعمان):

ويضم رويحة-جرادة والعقارات التي تقع ضمن الموقع الأثرية في الرويحة من أملاك وزارة الثقافة-المديرية العامة للآثار والمتاحف.


موقع جرادة في جبل الزاوية

سرجلا - تجمع جبل الزاوية

الفصل الخامس

إدارة التجمعات الأثرية

خامساً - إدارة التجمعات الأثرية

تقع مسؤولية إدارة وصيانة وتأهيل الإرث الثقافي السوري على عاتق المديرية العامة للآثار والمتاحف، فهي الجهة الوحيدة المسؤولة عن إدارة وصيانة وتأهيل المواقع الأثرية المسجلة في سورية والمواقع المقترحة سواء بشكل مباشر أو عن طريق فروعها في المحافظات.

في عام ٢٠٠٧، تم إنشاء مديرية متخصصة بإدارة المواقع الأثرية في المديرية العامة للآثار والمتاحف للقيام بالمهام الكبيرة ومواجهة التحديات المرتبطة بهذا الجانب، وكان تحضير ملفات التسجيل لليونسكو عنصراً أساسياً لتقدم التفكير والدراسة فيما يتعلق بإدارة المواقع السورية. ويطرح ملف «القرى القديمة في شمالي سورية» الذي يقترح تسجيل ثمانية تجمعات أثرية تبلغ مساحتها نحو ١٣٠ كلم^{2} على قائمة التراث العالمي، تحديات جديدة أمام إدارة المديرية العامة للآثار والمتاحف.

يحدد مخطط الإدارة المسائل الأساسية التي يطرحها الموقع في الحاضر وفي المستقبل ويقترح حلولاً مبدئية. لكن هذا المخطط ليس سوى البداية، وستكون المهمة الأصعب تطبيق التوصيات التي يقرها المخطط التنفيذي بالتعاون مع الشركاء الآخرين، وبالدرجة الأولى المحافظة ووزارة السياحة.

وبالعودة لاتفاقية باريس ١٩٧٢ والمبادئ التوجيهية لها فإن المقطع ٩٧ منها يؤكد على أن: «كافة الثروات المسجلة على قائمة التراث العالمي يجب أن تتمتع بحماية تشريعية، ذات طابع تنظيمي ومؤسساتي و/أو تقليدي مناسب على المدى البعيد لتأمين حمايتها وحفظها». وتذكر هذه المبادئ إضافة إلى ذلك، في المقطع ١٠٨، بأن «كل ملكية مقترحة للتسجيل يجب أن يكون لها مخطط إدارة مناسب أو منظومة إدارة أخرى موثقة هي التي تحدد الطريقة التي يجب من خلالها حفظ القيمة العالمية الاستثنائية لهذه الملكية، ويفضل أن يكون ذلك بواسطة وسائل تشاركية». إن هذا الشرط المسبق شرط أساسي ويجب أن ينعكس في كافة الملفات الجديدة لاقتراحات التسجيل.

كذلك تقدم المبادئ والتوجيهات مؤشرات عامة في مجالات الحماية والإدارة. وكما أعلن في المقطع ٩٦، «فإن حماية وإدارة ثروات التراث العالمي يجب أن تؤمّن أن القيمة العالمية الاستثنائية، والشروط التي تم تحديدها خلال التسجيل فيما يتعلق بالسلامة و/أو الأصالة، محافظ عليها أو محسنة وموضحة في المستقبل». وتشجع الحكومة السورية بشكل نشيط كما وتدعم تحضير مخططات الإدارة لمواقعها المسجلة على قائمة التراث العالمي ناهيك عن دعمها كل ترشيح جديد.

من جهة أخرى فإن ضرورة تصميم مخطط للإدارة لا تنبع فقط من التوصيات الدولية، بل وأيضاً من تحليل الوضع الذي توجد فيه القرى الأثرية في شمالي سورية ومحيطها المباشر. إن الموقع المرشح يقع في الواقع في منطقة متوسعة نامية على المستوى الديمغرافي كما وعلى المستوى الاقتصادي. ولكي نتمكن من تلبية أهداف الاتفاقية لعام ١٩٧٢ من الأساسي تأمين إطار مؤسساتي واضح وتنسيق فعال قادر على توجيه وإدارة تنمية بعيدة المدى للموقع، عندها يصبح مخطط الإدارة محور هذا البرنامج.

إن إحدى النتائج الأكثر وضوحاً لإدراج موقع على قائمة التراث العالمي هي الوعي العام للجمهور بأهمية الموقع وقيمته الاستثنائية، وبالنتيجة تنمية وتعزيز النشاطات السياحية في الموقع. إن التخطيط والتنظيم لهذا النمو، وفقاً لمبادئ السياحة المستدامة، يشكل أحد العناصر الرئيسية لمخطط الإدارة هذا الذي يهدف إلى السماح بحماية هذا الموقع ذي المشهد الهش، وفي الوقت نفسه تحويله إلى مصدر كبير للعائدات بالنسبة للموقع وللاقتصاد المحلي.

ترتكز خطة إدارة التجمعات الأثرية على المعايير الدولية للإدارة وحفظ التراث الثقافي. وقد بُذلت جهود كبيرة من قبل فريق العمل الوطني وخبراء اليونسكو بالتعاون مع محافظتي حلب وإدلب لكي تكون هذه الخطة واقعية وقابلة للتنفيذ، ومن الممكن تطبيقها ميدانياً.

ويحدد مخطط الإدارة الأهداف الاستراتيجية بالنسبة للقرى الأثرية شمالي سورية. ويتطلب تفعيل هذه الأهداف معايير تشغيلية مكملة يجب أن تعتمد من قبل الوزارات المعنية ومن قبل المحافظين. ولا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة ومحددة من أجل ترجمة الأهداف الاستراتيجية للمخطط إلى أفعال على أرض الواقع ضمن صيرورة مستمرة. وسيسمح نظام المتابعة، القادر على التقييم المستمر للأثر الحقيقي للأعمال الميدانية، بتحديد واتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية المحتملة.

يرتكز مخطط الإدارة على مفهوم التنمية المستدامة، الذي يمكن أن يُعرف بأبسط الطرق الممكنة، على أنه «تنمية تستجيب للحاجات الراهنة دون أن تهدد إمكانيات الأجيال في المستقبل في الاستجابة لحاجاتهم».

٥-١ الإطار التشريعي للحماية

يتألف موقع القرى الأثرية في شمالي سورية من ثمانية تجمعات أثرية غير متجاورة تقع في محافظتي حلب وإدلب. وتنتشر التجمعات على مساحة كلية تصل إلى ١٣٠ كلم٢ في أربعين موقعاً أثرياً مصنفاً وأراضي ذات مواصفات تمتلك قيمة عالمية استثنائية من حيث مشاهدها الطبيعية والثقافية. ويحدد الوضع القانوني للمواقع الأثرية داخل التجمعات المقترحة للتسجيل على قائمة التراث العالمي من خلال قانون الآثار.

أما حماية الأراضي الواقعة خارج المواقع الأثرية فتتم من خلال ثمانية قرارات من رئاسة مجلس الوزراء. وفي الواقع فإن الإطار التشريعي القائم لا يتناول الآليات التي تسمح بحماية المشهدالطبيعي الثقافي. وكان لا بد بالتالي لكي يصبح بالإمكان ترشيح القرى الأثرية لشمالي سورية بما هي «مشهد ثقافي»، من تدعيم الإطار التشريعي بقرارات من رئيس مجلس الوزراء تهدف إلى توسيع اختصاصات المديرية العامة للآثار والمتاحف من المواقع الأثرية، وتؤمن مستوع أعلى من الإلزامية لتلك القرارت.

إن المبدأ الأساسي لحماية المشهد هو «مبدأ عدم البناء» داخل حدود التجمعات (البند ٧). يليه من حيث الأهمية الفقرات التي تسمح بالنشاطات الزراعية التقليدية (البند ٩)، وتمنع أي نشاط صناعي (البند ١٣)، كما وتمنع إنشاء البنى التحتية السياحية (البند ١٤) وشبكات البنى التحتية (البند ١٧).

ويوفر كل تقييد سلسلة من الاستثناءات التي تهدف إلى جعل تنمية حياة السكان داخل التجمعات الأثرية أمراً ممكناً دون أن نعرض مع ذلك المشهد الطبيعي للخطر ولا المواقع الأثرية. وتستجيب هذه «الاستثناءات» ليس فقط للحاجات المشروعة للقاطنين، بل وكذلك لمتطلبات التطوير المستدام لأراضي التجمعات الأثرية.

تنص قرارات التسجيل على:

- تحديد الشروط العامة والخاصة لاستثمار الأراضي داخل المواقع والتجمعات الأثرية.
- تحديد شروط ممارسة نشاطات البناء، والنشاطات الزراعية والحرفية والصناعية، وإنشاء البنى التحتية الأساسية والبنى التحتية السياحية.
- تأمين حماية المواقع الأثرية والمشاهد الثقافية داخل محيط التجمع الأثري.
- إيجاد الشروط الأطر من أجل اعتماد وتنفيذ مخططات الحماية والتجهيز والترويج للتجمع الأثري.

٥-٢ أهمية خلق نظام الإدارة

إن مشروع تسجيل القرى الأثرية في الهضبة الكلسية شمالي سورية على قائمة التراث العالمي هو رهان للمستقبل وطموح استراتيجي مشروعُ ملحُ وإنصافُ عادلُ للمكانة المرموقة لتلك المواقع الفريدة.

إن نجاح نظام إدارتها هو بمثابة صمام الأمان لحماية القيمة العالمية الاستثنائية التي تتمتع بها والمشهد الطبيعي الثقافي الذي يميزها. وبالتالي فالحاجة ملحة للإسراع بخلق نظام الإدارة في التجمعات الأثرية في وقت قد تشكل فيه سياسات الانفتاح والتطوير الاقتصادي وتشجيع السياحة الثقافية والاستثمارات القائمة والعشوائية والمشاريع المقترحة تهديدات حقيقية لهذا الإرث إذا ما تم تطبيقها دون قيود ورقابة صحيحة.

تبرز التجمعات الأثرية بحضورها الأثري والبيئي الأخاذ مدى الحاجة الملحة لوضع استرايتجية وطنية متكاملة وتنمية مستدامة تحافظ عليها وتقدمها للعالم بأبهى صورها.

التجمعات السكانية التي تقع فيها التجمعات الأثرية أو بجوارها هناك خطط ومشاريع لتنميتها ودعمها، ومن المهم الحرص على خلق التوازن بين الحماية والحفاظ على القيم الأثرية الجمالية والطبيعية للتجمعات الأثرية، وتلبية حاجات السكان المحليين في المنطقة.

أخيراً؛ من المهم جداً وضع المبادئ التوجيهية للسياسيات والمبادئ التي يتعين تنفيذها لضمان الإدارة المستمرة للتجمعات الأثرية.

٥-٣ كيفية إدارة التجمعات الأثرية

الأسس التي تقوم عليها الإدارة:

١. تقوم إدارة التجمعات الأثرية على العلم والمعرفة والمهارات الفنية اللازمة لذلك بما يساهم في دراسة التراث والعناية به وبموقعه وفق أسس علمية معترف بها دولياً. ويشمل ذلك ضرورة فهم الأهمية الثقافية والأثرية وقيمتها من قبل أي شخص قبل أن يشارك في إدارة التراث.

٢. على إدارة مرك ز إدارة التجمعات الأثرية أن تشرك في إدارة التجمعات الأثرية كل من له ارتباط خاص بها إذا أعلن رغبته بذلك سواء كان هذا الارتباط مادياً أم معنوياً.

٣. في جميع الأحوال يجب إدارة التجمعات الأثرية بأفضل السبل المكنة بما يحافظ على أصالتها وعدم إجراء أي تغيير في عناصرها الأثرية الرئيسية مع المحافظة على المشهد الطبيعي الثقافي الذي هو جزء لا يتجزأ منها.

٤. يعتبر تحقيق الأهداف المنوطة بمركز إدارة التجمعات الأثرية مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المجتمع والسلطات والمؤسسات المحلية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، وتتولى إدارة مركز إدارة التجمعات الأثرية المسؤولية المباشرة استناداً للصلاحيات الممنوحة له.

٥. على إدارة مركز إدارة التجمعات الأثرية عند ممارستها لصلاحياتها أن تأخذ بالاعتبار أعلى درجات التعاون والتنسيق ما أمكن مع مختلف السلطات والمؤسسات المحلية في المحافظة بما في ذلك الجامعات والمؤسسات العلمية الموجودة ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد وتشجيعهم على القيام بدور فعال لتحقيق الأهداف الموضوعة.

٦. على إدارة مركز إدارة التجمعات الأثرية أن تسعى ضمن إطار أنشطتها الرامية لحماية المجمعات الأثرية الطبيعية لضمان أوسع مشاركة ممكنة للجماعات والمجموعات والأفراد الذين يحافظون على التراث وينقلونه إلى الأجيال اللاحقة.

٧. تعتمد خطة إدارة التجمعات الأثرية على التسجيل والضوابط والنواظم التي تضمنها قرارات تسجيل التجمعات الأثرية على قائمة الإرث الوطني وتقوية إدارة مركز إدارة التجمعات الأثرية بالتعاون مع الجهات المعنية بوضع الخطط التفصيلية للإدارة حسب احتياجات الموقع.

٨. من الضروري جداً حماية التجمعات الأثرية بجميع عناصرها، وتتمثل الخطوة الأولى في هذا الطريق بضرورة إيجاد تخطيط متوازن والسيطرة على النشاطات من خلال خلق توازن بين الحماية والتوظيف الفعال للمجتمع المحلي وبين حاجاته ومتطلباتها، آخذين بعين الاعتبار السيطرة على النشاطات الاقتصادية في المنطقة وتحسين ظروف المعيشة فيها من خلال السياحة والزراعة، ومن المهم جداً أن يتوافق تحسين الخدمات والنشاطات مع نوعية المنطقة التاريخية والشروط البيئية.

٥-٤ أهداف خطة الإدارة

١. إدارة وحماية وصون وتعزيز المشهد الثقافي في القرى الأثرية شمالي سوريا.

٢. تشجيع الأنشطة الاقتصادية المتصلة بالتنمية المستدامة لمواقع التراث العالمي.

٣. تعزيز الترويج للموقع وطنياً ودولياً وتعزيز إمكانية الوصول إليه.

٤. تشجيع البحوث العلمية الأثرية والمعمارية والاجتماعية والاقتصادية والسياحية والنظام البيئي في المنطقة.

٥. تقديم الموقع علمياً وثقافياً وسياحياً للعالم كمنتج ثقافي سياحي بأبهى صورة.

٦. تعزيز الدور التربوي للجهات المعنية بالتوعية والإرشاد.

٧. رفع المستوى الاقتصادي والمعاشي للمجتمع المحلي.

٥-٥ مركز إدارة التجمعات الأثرية

٥-٥-١ تعريف مركز إدارة التجمعات الأثرية

نمط من التنظيم الإداري اللامركزي يهدف إلى تنظيم الشؤون المحلية للتجمعات الأثرية وإدارتها وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والدعم المالي ويقوم بالإشراف والتنسيق بين جميع النشاطات والمشاريع المتعلقة بتنظيم التجمعات والصيانة والتنمية مع خضوعه لرقابة السلطة الإدارية المركزية متمثلاً بـ (وزارة الثقافة – المديرية العامة للآثار والمتاحف) وإشرافها.

٥-٥ -٢ الإطار المقترح للإدارة في منطقة التجمعات الأثرية في ريف حلب وادلب

الهدف من هذا الإطار المقترح هو دمج الحفاظ على المشهد الطبيعي الثقافي للتجمعات الأثرية مع تحقيق التنمية المستدامة تماشياً مع التشريعات والاستراتيجيات الوطنية التالية:

- قانون الآثار رقم ٢٢٢ لعام ١٩٦٣ وجميع تعديلاته.
- قانون الإدارة المحلية رقم ٥١ لعام ١٩٧١
- كما يتماشى الهدف من هذا الإطار مع المواثيق الدولية مثل اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٢ بشأن حماية التراث الطبيعي والثقافي العالمي.

٥-٥ -٣ مهام مركز إدارة التجمعات الأثرية

يهدف مركز إدارة التجمعات الأثرية إلى إرساء القواعد الأساسية لسلامة التجمعات الأثرية وحمايتها من المخاطر البشرية والطبيعية وتتولى في سبيل ذلك المهام التالية بالتنسيق والتعاون مع الجهات العامة المختصة:

الحماية والتعريف بالقرى الأثرية

١. إصدار المطبوعات المتعلقة بالتجمعات الأثرية وتطورات خطة الإدارة.
٢. العلاقة مع المجتمعات المحلية والتنمية المستدامة
٣. التطوير والحفاظ على علاقات فعّالة مع السكان المحليين.
٤. تنمية الوعي العام بمختلف الوسائل للتعريف بأهمية الحفاظ على المشهد الطبيعي الثقافي وسلامة وصحة مواردها الأثرية.
٥. العمل على مراقبة تطبيق التعليمات والشروط والمواصفات اللازمة للمشاريع الزراعية والتجارية والسياحية والإسكانية والتنموية بشكل يضمن الحفاظ الدائم على القيمة العالمية الاستثنائية لمنطقة التجمعات،تيسير تنفيذ الأنشطة التجارية المتوافقة.

التنسيق والإدارة والرصد

١. إدارة العقود مع الاختصاصيين والخبراء بما في ذلك وضع الشروط الفنية والمواصفات والإشراف على المقاولين وتنفيذ العمل وإجراءات تسليم العقود.
٢. التنسيق المباشر والمستمر مع وزارة السياحة والمحافظة فيما يخص وضع خطة الإدارة وتبادل المعلومات.
٣. تنفيذ سياسة إدارة التجمعات الأثرية بمعايير وأسس واحدة وبرؤية تنسيقية تشاورية بين بيتي التراث في حلب وادلب.
٤. العمل على زيادة كفاءة المهنية للطاقم المسؤول عن إدارة المواقع عن طريق تنفيذ خطط التدريب.
٥. التنسيق والمراقبة اليومية لتنفيذ أعمال خطة الإدارة بما يتوافق مع اتفاقية التراث العالمي.
٦. متابعة البعثات الأثرية العاملة في الموقع.
٧. التعاون مع السلطات الحكومية والتنمية الإقليمية في خطط التنمية بالعمل على إدارة وتطوير المنطقة المحيطة بالموقع والتحكم بتطورها وفقاً للمعايير الدولية بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.
٨. كما يعمل مركز إدارة التجمعات الأثرية على تدعيم العلاقات بين المديرية العامة للآثار والمتاحف والجهات الحكومية والخاصة في الأمور والشؤون والاتفاقيات المتعلقة بالمحافظة على التجمعات الأثرية.

الفاسوق

الفصل السادس

ديموغرافية السكان والنشاط الاقتصادي للممتلك

سادساً - ديموغرافية السكان والنشاط الاقتصادي:

١.٦ ريف حلب:

يبين الجدول التالي رقم (١٣) إحصائية تقريبية لعدد السكان في التجمعات الأثرية الثلاثة المقترح تسجيلها في ريف حلب.

اسم القرية	إحصاء عدد السكان
قرية دير سمعان	١٦٥٠ نسمة
رفادة	لايوجد سكان
ست الروم	لايوجد سكان
براد	١٨٥٠ نسمة
كفر نبو	٢٢ نسمة
برج حيدر	١٥٠٠ نسمة
كالوتا	٥٠٠ نسمة
خراب شمس	لا يوجد سكان
قاطورة	لا يوجد سكان
الشيخ بركات	لا يوجد سكان
باطوطة	لا يوجد سكان
سنخار	لا يوجد سكان
الشيخ سليمان	١٢٠٠ نسمة

تمركز العدد الأكبر من السكان في التجمع الأول الذي يضم: (قرية وقلعة سمعان رفادة ست الروم قاطورة)، حيث تعود ملكية الأراضي للسكان المحليين أحياناً في مدينة دارة عزة وقرية دير سمعان والقاطورة كما سبق وأن ذكرنا ذلك بدايةً. في حين يتركز السكان في التجمع الثاني الذي يضم: (باطوطة سنخار الشيخ سليمان). ويتركز السكان في التجمع الثالث الذي يضم: (براد كفرنبو برج حيدر كالوتا خراب شمس).

في جميع قرى التجمع ماعدا خراب شمس الخالية من السكان، يلاحظ ارتفاع بالسوية التعليمية والتثقيفية في التجمع الأول عن التجمعين الآخرين، حيث تزداد نسبة الأمية بشكل واضح في التجمع الثالث.

كما يتمحور النشاط الاقتصادي للسكان في التجمعات الثلاثة ويعتمد اقتصادهم ومعاشهم بشكل شبه كلّي على تربية المواشي والدواجن نظراً لعدم صلاحية الأراضي للزراعة، كون غالبيتها صخرية ويصعب استثمارها زراعياً، الأمر الذي يفرض على السكان نمطاً محدداً من النشاط الاقتصادي، مع ملاحظة أن ٢٠٪ تقريباً من سكان التجمع الأول يعملون في المؤسسات والدوائر الحكومية (موظفون).

٢.٦ ريف ادلب:

تبين الجداول التالية ذوات الأرقام (١٤) و(١٥) و(١٦) إحصائيات تقريبية لعدد السكان في التجمعات الأثرية المقترح تسجيلها في ريف ادلب.

التجمع الأول الشمالي في الجبل الوسطاني:

التجمع الثاني والخامس في جبل الزاوية والمعرة وريفها:

اسم القرية	إحصاء عدد السكان
كفر عقاب	١٥
الفاسوق	١٣٠
بنصرة	لايوجد سكان

التجمع الثالث والرابع في الجبل الأعلى وباريشا:

اسم القرية	إحصاء عدد السكان
البارة	١٥٠٠
بعودا	لايوجد سكان
بترسا	لايوجد سكان
سرجيلا	لايوجد سكان
بشلا	لايوجد سكان
شنشراح	لايوجد سكان
رويحة	٤٠٠
جرادة	١٥٠٠

من الملاحظ تدني مستوى التعليم في التجمعات الأثرية في ريف محافظة ادلب، إذ يتمحور النشاط الاقتصادي للسكان بأعمال الزراعة

اسم القرية	إحصاء عدد السكان
قلب لوزة	١٥٠٠
قرقبيزة	لايوجد سكان
الكفير	لايوجد سكان
التجمع الأثري في باريشا	
باريشا	٤٢٠٠
خربة الخطيب	لايوجد سكان
الديرونية	لايوجد سكان
باقرحا	بعض الرعاة
دارقيتا	بعض الرعاة
بامطا	لايوجد سكان

نظراً للخصوبة اللأرض الجيدة، حيث تزرع أشجار الزيتون وبعض الخضراوات والأشجار المثمرة الأخرى (الخوخ الكرز...).

كما يعمل السكان بتربية المواشي والدواجن، وهناك شريحة واسعة تعمل بالمقالع والمكاسر نظراً لغنى المنطقة بالصخور التي يمكن الاستفادة منها بتصنيع مواد البناء المختلفة، ولازدهار هذه الصناعة وربحها السريع والعالي الذي يعود على القائمين عليها.

من المهم أن نشير إلى أن النشاط البشري في منطقتي رويحة وجرادة حيث يوجد حوالي (٢٠٠٠ نسمة) يعتمد على تربية المواشي (الرعي)، وبعض الزراعات على نطاق ضيق في رويحة، في حين أن غالبية سكان قرية جرادة يعملون بالمقالع الحجرية والمناشر الرخامية وقطع الأحجار وإعدادها للبناء، ويمتلكون لذلك معدات ثقيلة تساعدهم على إنجاز أعمالهم (بلدوزرات تركسات كسارات لوازم الحفر مناشر حجرية...إلخ).

موقع سنخار - تجمع جبل سمعان

الفصل السابع

الأضرار التي تتعرض لها المواقع



سابعاً - الأضرار التي تتعرض لها المواقع الأثرية المقترح تسجيلها ومحيطها:

٧-١ العوامل البشرية:

٧-١-١- المخالفات:

في السنوات العشر الاخيرة ونتيجة التنمية الحضرية وتزايد أعداد السكان في منطقة التجمعات الأثرية، إضافةً لتنامي النشاط الاقتصادي الزراعي والصناعي والسياحي فيها، فقد تم رصد الكثير من مخالفات البناء والتجريف الجائر للأراضي بقصد استصلاحها، وفتح المقالع والمكاسر وإقامة المداجن...الخ

٧-١-٢ الاستعمالات المخالفة وتشمل:

- نزع الأحجار الأثرية من بعض المواقع وإعادة استعمالها في البناء، الأمر الذي تسبب بحدوث تشوهات وفجوات وانهيارات أحياناً.
- استعمال الأراضي للزراعة وخاصة الأشجار، مما أدى لأذى الأوابد الموجودة بشكل عام وأذى كبير لها لما تسبب بخلخلة تماسكها.
- المقالع والمكاسر والمجابل وأضرارها.



٧-٢ العوامل الطبيعية:

- تعرض المنطقة لزلازل متتالية تسببت بانهيارات جزئية أو أحياناً بتصدعات.
- الرطوبة والحرارة والحت والعوامل الطبيعية الأخرى.
- المشاكل الناتجة عن التلوث البيئي، والنباتات البرية.
- ضعف البنية الإنشائية نتيجة التقادم.



الفصل الثامن
الاقتراحات والبدائل

ثامناً - الاقتراحات والبدائل

٨-١ المقترحات على المستوى القانوني:

- يجب الانتباه إلى تحقيق التوافق بين حدود المواقع الأثرية ومناطق حمايتها والمخططات التنظيمية في المناطق التي ستسجل، بحيث يؤدي انعدام هذا التوافق إلى تعريض مناطق الحماية المفروضة لمخاطر عدم النتائج المرجوة في قرارات التسجيل، وبالتالي فإن ضمان وجود التنسيق والتوافق المطلوب والعمل لأجل ذلك مع الجهات ذات الصلة سيساعد المديرية العامة للآثار والمتاحف كثيراً في الوصول إلى أهدافها بمواضيع الحماية والإدارة والتأهيل للمنطقة.
- إن ما تضمنته قرارات التسجيل الأثري التي صدرت، بتحديد حدود المواقع المقترحة للتسجيل على لائحة التراث العالمي ومناطق حمايتها أحياناً لا يجب أن يكون لها أي مفعول رجعي، ويجب الحرص على عدم السماح بإقامة أية منشآت أو أبنية جديدة تتسبب بتشويه المناطق المقترحة للتسجيل، والحرص على الاحترام الكامل للقرارات الصادرة بهذا الشأن، مما يتطلب العمل على إيجاد آليات وقنوات تكفل مستوى أفضل من التنسيق والدعم من السلطات التنفيذية المحلية الموجودة، كذلك وعي وتعاون وتبني من قبل المجتمع المحلي.
- من الضروري العمل على وضع ضوابط واشتراطات (فنية قانونية إدارية) ملائمة لأي تدخل ترميمي في المناطق التي سيتم تسجيلها، بحيث تتم مراعاة الطبيعة الخاصة للمناطق المشمولة بالتسجيل.
- يجب العمل على حث الجهات المسؤولة عن أعمال التحديد والتحرير والمخططات المساحية والعقارية والملكيات لإنهاء أعمالها بالسرعة الكلية على أن تعطى المواقع والمناطق المقترحة للتسجيل على لائحة التراث العالمي الأولوية في عملها.
- يجب الطلب إلى وزارة الإدارة المحلية حث مجالس المدن والبلدات التي تتبع لها المواقع المقترحة للتسجيل على الانتهاء من المخططات التنظيمية في تلك المواقع بالسرعة الكلية بعد أن تناقش وتعتمد من قبل السلطات الأثرية المختصة.
- من المُلح والعاجل العمل على اتخاذ قرارات تنفيذية تدعم النصوص القانونية، وتُبين المعايير المتبعة للتسجيل الأثري وأسس وقواعد تحديد مناطق الحماية، ويجب ألا يغيب عن ذهن العاملين بهذا الشأن ضمان التنسيق والتوافقية قدر المستطاع مع القوانين الأخرى التي لها صلة بحماية الإرث الثقافي.
- من المهم الحرص على وضع القيود القانونية التي تضمن عدم اختراق القرى الأثرية بشبكة طرق إسفلتية حديثة، بالمقابل يجب أن تكون أولويات مخطط الإدارة تجهيز مسارات للمشاة والخيول بين القرى المتقاربة، على أن تجهز بإشارات دلالية مناسبة وصحيحة ومقروءة، (من المفيد أن نُشيد هنا بما قامت به الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بدمشق ضمن هذا السياق في المنطقة).
- من الواجب العمل على وضع ضوابط واشتراطات (فنية قانونية إدارية) لعملية التوسع الأفقي بالبناء الناتجة عن الزيادة الطبيعية للسكان بحيث تتم مراعاة الطبيعة الخاصة للمنطقة.
- نظراً لاتساع مساحات التجمعات المقترح تسجيلها في محافظتي ادلب وحلب واحتوائها على أراضٍ شاسعة ذات طبيعة متجانسة حيناً ومختلفة حيناً آخر، واستخدامها لغايات متعددة من بعض الوزارات، وبعائدية ملكيات متنوعة، نقترح أن يعطى دورٌ لمشاركة فاعلة من وزارات (الزراعة والإصلاح الزراعي الإدارة المحلية والبيئة الدفاع الري).
- في حال الحاجة إلى الاستملاك، فمن المهم اللجوء إليه بالحدود الدنيا وكحل أخير مع مراعاة العمل قدر المستطاع على منح تعويض كامل للملكيات الخاصة التي ستستملك. وإن كنا نقترح أن تتم

الاستعمالات أو الإشغالات المقترحة ضمن مخطط الإدارة للمواقع المقترحة على عقارات تعود ملكيتها للدولة أو مخصصة للمديرية العامة للآثار والمتاحف في حال تحققها، وأن تحدد مناطق توسع أخرى مجاورة لمناطق الحماية الأثرية بحيث لا تؤثر تأثيراً مباشراً على المواقع التي ستسجل على لائحة التراث العالمي تنقل إليها أماكن تربية الدواجن والأبقار......الخ.

- إن مسألة تأمين الحماية القانونية الكافية للمواقع الأثرية في سورية بشكل عام تتطلب القيام بإصلاح دستوري ومؤسساتي، وإعادة النظر بشكل جذري بقوانين الحماية، وعلى رأسها قانون الآثار، واستكمال النقص التشريعي الحاصل فيه من عدة أوجه.
- من المهم جداً النظر لمسألة تداخل الصلاحيات مع وزارة السياحة بموضوع إدارة المواقع الأثرية وتأهيلها بمنتهى الجدية (خصوصاً بعد الاتفاقية الأخيرة الموقعة بين وزارة الثقافة ووزارة السياحة) والعمل على إيجاد صيغة مشتركة تضمن قدرة السلطات الأثرية على الوفاء بالتزاماتها تجاه ملفات التسجيل التي تنفذها، وتحفظ دور وزارة السياحة لجهة الترويج للمواقع التي ستسجل، والإدارة السياحية من ضمنها، ونشدّد هنا من وجهة نظر علمية لا تعصبية للمؤسسة التي ننتمي إليها، على أن دفة قيادة إدارة المواقع ورسم سياساتها وتوجيهها لتحقيق أهدافها يجب أن تكون بيد السلطات الأثرية حصراً، ولكن برؤى وعقلية تشاورية تشاركية مع بقية الجهات ذات الصلة.
- يجب الانتباه لكي لا تشكل عمليات الحفاظ على المواقع الأثرية تأثيراً سلبياً على مستوى معيشة السكان المحليين الذين يملكون الحق الكامل بتأمين مستلزمات الحياة العصرية الضرورية منها والكمالية (تأمين الماء، والكهرباء، والصرف الصحي، والهاتف، ومواقف السيارات،...الخ).
- من الضروري ضبط التغيرات التي ستحصل نتيجة الضغط السكاني والاقتصادي والتي قد تؤدي إلى تغيير طريقة الحياة التقليدية، وبالتالي فإنه يُخشى من تغيرات كبيرة في طابع الموقع الأثري، لذلك من المهم جداً، ومن الضروري رصد تلك التغيرات، وضبطها، وإدارتها، للحفاظ على الموقع.

٨-٢ المقترحات على المستوى الإداري:

- وضع إستراتيجية خاصة واضحة الأهداف تكون محددة زمنياً لحماية وتأهيل وإدارة المواقع المقترح تسجيلها على لائحة التراث العالمي ضمن سياق الاستراتيجية العامة السورية لإدارة الإرشاد الثقافي وإبرازه وتأهيله والترويج له.
- الفهم العميق من قبل القائمين على تطبيق خطة الإدارة في المواقع المقترحة للتسجيل بحيث تحقق التوازن بين المحافظة على الأثر ومحيطه الطبيعي وتحقق التنمية المستدامة في منطقة التجمعات الأثرية.
- العمل على تنفيذ نشاطات تتلاءم وطبيعة المواقع وخصوصيتها الأثرية والبيئية.
- من المهم السعي لأن يعمل بجد مركزا إدارة التجمعات الأثرية في حلب وإدلب بجدية كبيرة على تجسيد سياسة محلية تسعى للحفاظ على أصالة المواقع، والمساهمة بترميم العناصر المتهالكة أو المخربة والقيام بالبحث والدراسة، والسعي لتحقيق التوازن بين مصالح المجتمع المحلي وأسس ومبادئ الحماية والصيانة، وتعزيز الشعور لدى السكان المحليين بعظمة تراثهم وأهميته، مع ضمان فعالية كبيرة في التنسيق فيما بينها وخضوعها لنفس المعايير والقواعد والضوابط وآليات العمل.
- ضرورة التدخل بصورة عاجلة جداً لدراسة وتنفيذ مشاريع ترميم وتدعيم وصيانة للعناصر الأثرية المهددة بالانهيار في القرى الأثرية في الهضبة الكلسية بشكل عام، علماً أنه توجد عدة مواقع مهددة بالاندثار الكامل.
- رفد مديريات آثار ومتاحف حلب وادلب والمعرة بالعناصر المؤهلة القادرة على القيام بمتطلبات الإدارة للمواقع المقترح تسجيلها، ودعمها مادياً بالتمويل اللازم، والمعدات التقنية والتجهيزات.
- تدريب وتأهيل العاملين في الإدارات المعنية بإدارة المواقع المقترح تسجيلها على لائحة التراث العالمي بعد الحصول على استبيانات تبيّن احتياجاتهم للتأهيل وفق برامج محددة تساعد بالوصول إلى الإدارة المثلى لتلك المواقع.

- تدريب وتأهيل العاملين في المديرية العامة للآثار والمتاحف ووزارة السياحة والداخلية والإدارة المحلية ومكاتب السفر الخاصة.... بما يضمن قيام كل جهة بدورها بالشكل المطلوب.
- دعم دائرة إدارة المواقع المحدثة مؤخراً في هيكلية المديرية العامة للآثار والمتاحف بالموارد البشرية المؤهلة والمادية والمعدات والتجهيزات بما يضمن إنجازها للمهام الملقاة على عاتقها.
- العمل مع وزارة التربية على إدخال مواد تدريسية علمية تعريفية بالمناهج المدرسية وعلى مختلف المستويات للتعريف بالمواقع المسجلة على لائحة التراث العالمي.
- العمل مع وزارة الإعلام للقيام بحملة إعلامية واسعة تهدف إلى نشر الوعي بأهمية المحافظة على الإرث الثقافي بشكل عام على أن يتم التركيز فيها على المواقع التي سُجلت على لائحة التراث العالمي.
- العمل مع السلطات المحلية التي تقع المناطق التي سُتسجل على لائحة التراث العالمي ضمن حدودها الإدارية للقيام بعقد ورشات عمل محلية تتناول ملف التسجيل بمختلف جوانبه وانعكاساته مع الحرص على فتح باب الحوار للمجتمع المحلي للدفاع عن مصالحه والتعبير عن هواجسه حيال الموضوع، وذلك بما يضمن تأمين انسجام حقيقي بين مختلف السلطات المشاركة وتبني المجتمع المحلي للمشروع والقرارات التي ستتخذ حياله.
- تشجيع إقامة هيئات وجمعيات محلية وغير حكومية تهتم بالتراث المعماري والطبيعي، وتساعد في حمايته، ومد اليد باتجاه مؤسسات المجتمع المدني القائمة حالياً، وتشجيعها على ممارسة دورها بشكل يدعم ملف التسجيل، ويساعد مستقبلاً على إنجاح إدارة المواقع التي ستسجل على لائحة التراث العالمي، ويؤسس لثقافة الموارد التشاركية بإدارة الإرث الثقافي كما أنه يسهل تنفيذ القرارات الحكومية، ويؤدي إلى تبني حلول متوازنة تأخذ بالحسبان مصالح جميع الشركاء.
- إحداث صندوق وطني لتمويل مشاريع حماية التراث، وإيجاد هيئات وطنية عليا مهمتها مراقبة حماية المباني التراثية وعمليات التمويل ووضع الضوابط والنواظم لها.
- منح المواطنين الراغبين بترميم أبنيتهم ضمن مناطق التسجيل والحماية المقترحة قروضاً ميسرة تساهم بمساعدة المجتمع المحلي في تلك المناطق، وتقوي صلته بالجهات المسؤولة عن إدارة وحماية الإرث الثقافي الموجود في المناطق المقترحة للتسجيل.
- الطلب من المديرية العامة للآثار والمتاحف العمل على تأمين تمويل وطني أو دولي لمشاريع تهدف إلى حماية وصيانة وتأهيل المواقع المقترحة للتسجيل.
- العمل على استقدام خبراء (محليين دوليين) من مختلف الاختصاصات (المعمارية الهندسية الأثرية الجيولوجية القانونية الديموغرافية السياحية....الخ)، لتقديم دراسات تساهم بإلقاء الضوء على الواقع الحقيقي للمواقع المقترح تسجيلها على لائحة التراث العالمي والاقتراحات والسبل اللازمة لحمايتها وتطويرها وتأهيلها وإدارتها.
- العمل على تعميق مفهوم التشاركية بحماية المواقع الأثرية وتطبيق قانون الآثار مع الجهات ذات الصلة الحكومية والخاصة وفق آليات واضحة بحيث تسمح بمشاركة أوسع الشرائح (الرسمية الخاصة الشعبية) بتنفيذ السياسة الثقافية الموضوعة.
- خلق قفزة نوعية بإدارة الإرث الثقافي عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية على أن يتم تجنب مخاطر ومحاذير هذا الأمر عن طريق رسم الإطار التشريعي والتنفيذي بشكل دقيق ومتوازن بما يؤمن حماية الإرث الثقافي وفقاً للضوابط المطلوبة والمرونة والسرعة باتخاذ القرار، (من الممكن أن نتوسع لاحقاً بشرح التفاصيل إذا دعت الضرورة لذلك).
- ضرورة العمل على إيجاد قنوات تنسيقية مرنة ذات فاعلية عالية مع وزارات ومؤسسات الدولة ذات الصلة بالآثار المستقبلية، والالتزامات التي ستترتب على ملف التسجيل.
- يجب الأخذ بالاعتبار عدم القيام بتطوير غير مراقب حول المناطق المعتمدة من أجل التراث العالمي في الوقت نفسه عدم وجود خرائط المخططات المدنية على مقياس لكامل الكتلة الكلسية يمنع الجهاز

الإداري من القيام بإعداد تنظيم استخدام الأراضي ويؤدي إلى فوضى وعدم مراقبة لعمليات البناء والتي تنتهي عادة بتشويه للمنظر الطبيعي.

- لذلك من الضروري العمل لإنشاء ملف التراث العالمي على مستوى كامل للكتلة الكلسية وهذا يعني إنشاء محيط مجهز بخرائط للتوسع المدني.
- مراقبة مناطق الحماية مع مناطق التطوير (توسع القرى- التجهيزات الزراعية- زراعة الأراضي).
- إعداد توصيات حول المنشآت، الحجوم، العمارة الحديثة، مواد البناء.
- استخدام محاور النقل ومعالجتها (طرق ضمن المواقع التراثية- معالجة المناطق المراقبة لتفادي تشويه المنظر الطبيعي). إن العمل مع وزارة الزراعة في مجال تقدير وتطوير المنتجات الزراعية سيسمح على إقحام التراث ضمن تطوير المنطقة.

٨-٣ المقترحات على المستوى الاقتصادي (البدائل الاقتصادية):

من الضروري العمل بشكل جدي وفعّال لتحقيق توازن مقبول بين الحفاظ على التراث الأثري البيئي وإدارته وصيانته وإبرازه، ومصالح المجتمع المحلي الذي يقطن المناطق المقترح تسجيلها. وتزداد أهمية هذا الأمر عند معرفة أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الموجود لا يتيح الكثير من الخيارات والحلول.

إن مسألة الحفاظ على القرى الأثرية في شمال سورية لا يمكن أن يتم إلا من خلال خلق تنمية اقتصادية دائمة فيها، وتعميق العلاقة بين المجتمع المحلي الموجود فيها وبين تلك المواقع بحيث يتم خلق علاقة وثيقة تشكل الدعامة الأولى والأهم في مسألة الحماية، كذلك تساهم بشكل فعال ورئيس برفع مستوى معيشة الأهالي من خلال تطوير المنطقة على جميع الصُعد وتشجيعهم على ممارسة نشاطات حرفية بعضها يدخل ضمن سياق نشاطهم التقليدي، والبعض الآخر ضمن خطة صناعة السياحة بحيث يقوم البعض منهم بتأمين بعض الخدمات التي تتطلبها الحركة السياحية في المنطقة. ونؤكد هنا على ضرورة العمل على رفع مستوى وعي المجتمع المحلي وفق برامج ودورات متخصصة تبين الأهمية الاستثنائية لتلك المواقع، وبالتالي ضرورة الحفاظ عليها ومنع أشكال التعديات التي تقع عليها، وجدوى الحفاظ عليها باعتبارها تراث عالمي ملك البشرية ومورد دخل هام للسكان المحيطين بها.

وننوه بأن هذه المواقع بالرغم من انتشارها على مساحات شاسعة فإنها تتشابه بمحيطاتها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية، بحيث تشكل وحدة متكاملة، وبالتالي فمن الممكن تطبيق البدائل المقترحة ضمن أي موقع منها.





من المفيد الانتباه بشكل جدي لمسألة عدم اعتماد النشاط الاقتصادي بالكامل على السياحة نظراً للمخاطر الكبيرة التي تترتب على هذا الخيار. ونؤكد على ضرورة العمل على تنمية وتشجيع وخلق البدائل الأخرى المناسبة التي تؤمن استمرار مستوى اقتصادي ومعيشي جيد للسكان المحليين.

٨-٤ الزراعة:

- تشجيع الزراعات التقليدية التي كانت سائدة في المنطقة والتي ما يزال بعضها مستمراً حتى الآن، ولكن ضمن نطاق ضيق كزراعة الأشجار المثمرة، مثل: الرمان الفستق الزيتون مما سيساهم بشكل فعال بدعم الصناعات المحلية الموجودة (عصر الزيتون الرمان ...الخ) ويوفر كذلك فرص عمل للسكان المحلين.

- تشجيع زراعة الأشجار الحراجية وفق خطة مدروسة، الأمر الذي سيساهم بإيجاد محميات طبيعية تحافظ على المنطقة بشكل عام، وتخفف مخاطر الأضرار البيئية، وتساهم بالحفاظ على البيئة.
- منح قروض متوسطة أو طويلة الأجل للمزارعين بهدف استثمار أراضيهم في المناطق المحددة لهم وضمن الشروط الموضوعة وبما يكفل عدم الإساءة للآثار الموجودة.

٨-٥ الصناعة:

- تشجيع الصناعات التقليدية في المنطقة، كصناعة الفخار والصناعات الغذائية التي تعتمد على الزراعات الموجودة في المنطقة (عصر الزيتون تجفيف الفواكه كالعنب والتين عصر الرمان تحميص الفستق الحلبي منتجات الحليب صناعة الصابون...الخ) وتشجيع المهن والحرف اليدوية مثل: التطريز النسيج صناعة الحصر السجاد التقليدي صناعة الجلود صناعة الخيام صناعة القش...الخ).







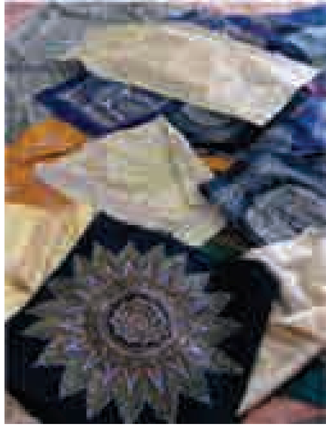


- إيجاد منطقة بديلة غنية بمواردها الطبيعية كالصخور، لكي يتم تقسيمها إلى قطاعين (مقالع ومداجن) بحيث تستثمر من قبل السكان المحليين نظراً لاعتماد ٧٠٪ منهم في حياتهم على القطاعين السابقين، مع مراعاة أن تكون المنطقة المقترحة خارج حدود التجمعات الأثرية ولا تؤثر على المشهد الأثري العام، وبحيث لا تؤثر جهة الرياح فيها على المناطق الأثرية (مثل المنطقة الموجودة في الجهة الشرقية على حدود تجمع كنيسة ودير سمعان).
- منح قروض متوسطة أو طويلة الأمد لأصحاب المهن والحرف اليدوية بهدف تطوير صناعاتهم ورفع سوية ونوعية منتجاتهم.

٨-٦ السياحة:

- تشجيع السكان المحليين على تأهيل بعض المنازل بحيث يمكن توظيفها كمبيت الزوار، ومنحهم القروض اللازمة بشروط ميسرة.
- تشجيع السكان المحليين على عرض وبيع منتجاتهم سواء من صناعاتهم الغذائية أو نتاج المهن والحرف اليدوية لديهم.
- إيجاد أسواق تقليدية ومعارض منتجات خاصة بالمناطق المقترحة للتسجيل في حلب وادلب والمعرة، ويُراعى أن تُقام بأماكن محددة، ومن مواد خفيفة ملائمة وسهلة الفك والتركيب.





- إقامة برامج وحملات توعية للمجتمع المحلي بمحاور متعددة وضمن نظام تحفيز يكون عاملاً رئيساً بإقبال السكان عليها.
- تنظيم بعض المناسبات والاحتفالات والمهرجانات في بعض المواقع.
- إعادة إحياء تراث المنطقة من خلال تجسيد بعض اللوحات من الحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد والأعياد والمناسبات في المواسم السياحية.



وبالنتيجة فإن حصيلة دعم تلك النشاطات وتشجيعها تتلخص بالآتي:

- رفع سوية المجتمع المحلي الفكرية والمعرفية.
- خلق فرص عمل للمجتمع المحلي في المنطقة.
- رفع المستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان.
- خلق عامل جذب سياحي مهم إلى المنطقة.
- زيادة ارتباط السكان بالمواقع التي يقطنوها وتعزيز الشعور بالانتماء إليها لديهم.
- خلق عامل حماية إضافي وحاسم للآثار الموجودة في المنطقة.
- تطوير وإحياء المنطقة اقتصادياً واجتماعياً وسياحياً.

برج حيدر - تجمع جبل سمعان

القسم الثاني

دليل العمل

١- ملامح المحيط الطبيعي
٢- السكن
٣- النشاطات الزراعية
٤- النشاطات الصناعية والسياحية والترويج
٥- إنشاءات البنية التحتية

الفاسوق - تجمع جبل الوسطاني

الفصل الأول

ملامح المحيط الطبيعي

تحليل الموقع

١- مقدمة:

يصف هذا الفصل التجمعات الأثرية الثقافية من خلال ملامحها الريفية ويسلط الضوء على الصفات التي تجعلها فريدة من نوعها وذلك للاعتراف بالحاجة إلى فهم خصائصها واستجابة لرؤى واهتمامات المجتمع المحلي.

٢- الطابع العام

يتميز المشهد الطبيعي الثقافي في المنطقة بهوية واضحة للريف السوري خلال الفترة الممتدة من القرن الأول الميلادي وحتى القرن السابع. وعلى الرغم من قرب المنطقة من المدينة فالطرقات مازالت قليلة وضيقة وتتبع تضاريس الأرض، الاستيطان فيها محدود ولكن في الوقت الحالي هناك تزايد بشري هو بحاجة إلى مناطق للتوسع السكني في بعض القرى مثل براد، الباره، قلب لوزة، الفاسوق.

يعتمد اقتصاد المنطقة على تربية الحيوانات وزراعة الزيتون والقمح والكرمة، حيث تعد زراعة الزيتون حتى اليوم عنصراً مهماً في الطبيعة المحيطة داخل حدود التجمعات.

أما النشاطات التقليدية السائدة للسكان فالمنطقة ما زالت محافظة على النشاطات التي كانت سائدة في الفترة الكلاسيكية من زراعة أشجار الزيتون والقمح والكرمة والأشجار المثمرة وتربية الحيوانات كالماعز والخراف هي لا تؤدي للإضرار بالمشهد الثقافي بل تساهم في الحفاظ على طريقة الحياة السائدة منذ الماضي.


موقع دللوزة

بشكل عام تتميز المنطقة ببيئة طبيعية ذات نوعية عالية ومحمية بشكل جيد، فالموقع موجود في وسط لا يعاني من تلوث جوي أو بصري حيث لاتوجد أية منشآت صناعية كبرى.

كما أنه لا يوجد في المنطقة من مسببات التلوث السمعي الا المقالع الحجرية التي تستخرج منها الصخور باستعمال الديناميت وتثير من جهة أخرى الغبار الذي يؤثر على صحة السكان (لا سيما في جرادة).

٣- الطابع المحلي:

يمكن الوصول إلى هذه التجمعات عبر الطرق المعبدة والتي ستقدم فرصة فريدة للراغبين بزيارة المنطقة حيث تقع خلف هذه الطرق مجموعة من المواقع الأثرية (٤٠ قرية) والعديد من الأراضي الزراعية.

٤-التجمع الأول: تجمع جبل سمعان (القلعة والدير، رفادة، ست الروم، الشيخ بركات):

٤-١ ملخص حول ملامح المشهد الطبيعي الثقافي:

بالاضافة إلى سيادة الطابع الريفي يتضمن التجمع تطوراً ثقافياً كبيراً وفعاليات ذات طبيعة قروية.


أشجار السرو في قلعة سمعان

١- تظهر المداجن بكثافة كبيرة ضمن هذا التجمع.

٢- غيرت عملية التشجير المرتفع بغابة السرو والتي تمت في فترة الانتداب المشهد الأصلي للموقع بشكل كبير.

٣- النمو السكاني والاعتماد على مصادر رزق ومتعددة أدى للتقليل من المساحات الزراعية.

٤- ظهور السكن على النتوءات الجبلية تشوه المشهد إلى حد كبير، وتضيف عملية شق الطرقات والدروب الجديدة للوصول إلى هذه المساكن خطراً آخر.

٤-٢ الخصائص المميزة التي يتمتع بها الموقع:

١- أجواء هادئة.

٢- تحيط بها سلاسل جبلية.

٣- إطلالة من قلعة سمعان.

٤- سماء واضحة.

٥- محيط طبيعي مفتوح.

٦- هواء نظيف، أشجار.

٥- التجمع الثاني: تجمع جبل سمعان (براد - كفرنبو - برج حيدر - كالوتا - خراب شمس):

٥-١ ملخص حول ملامح المشهد الطبيعي الثقافي:

١- مشهد مترابط بين الحجارة الرمادية والأراضي الحمراء لأشجار الزيتون.

٢- الوادي الذي يخترق التجمع يعد نموذجاً ممتازاً لطريقة تنظيم الأراضي وحفظ مياه السيول بحواجز من دون ملاط.

٣- الطريق مزود بالشارات الدلالية والمعلومات المفيدة وهو مندمج بالمشهد الطبيعي الريفي.

٤- ما زالت التقسيمات الزراعية الكلاسيكية مرئية.

٢-٥ الخصائص المميزة التي يتمتع بها الموقع:

١- خمس قرى أثرية أشهرها موقع براد.

٢- دروب المشاة واضحة.

٣- مناطق خضراء.

٤- محيط طبيعي.

٥- هواء نظيف.

٦- المشهد الطبيعي مهم.

٧- كثافة سكانية قليلة/ هادئة /هواء عليل.



قلعة كالوتا


خراب شمس

٦- التجمع الثالث: تجمع جبل سمعان (باطوطة - سنخار - شيخ سليمان):

٦-١ ملخص حول ملامح المشهد الطبيعي الثقافي:

١- حُفظ المشهد الكلاسيكي بشكل كامل، أما الموقع الوحيد المسكون في داخل منطقة المشهد المحمي، والمحدد بتشكيلات الموقع الجبلية، فهو الشيخ سليمان الذي لا يسكنه أكثر من ألف نسمة.

٢- يتألف بالأساس من وادٍ معزول يربط ثلاثة مواقع كلاسيكية ذات قيمة كبيرة.


تجمع جبل سمعان - موقع الشيخ سليمان

٦-٢ الخصائص المميزة التي يتمتع بها الموقع:

١- ثلاث قرى أثرية أشهرها موقع سنخار.

٢- دروب المشاة واضحة.

٣- هواء نظيف.

٤- المشهد الطبيعي هام.

٥- كثافة سكانية قليلة/ هادئة /هواء عليل.


تجمع جبل سمعان - موقع سنخار


تجمع جبل الزاوية - موقع البارة

٧- التجمع الرابع: تجمع جبل الزاوية (البارة - سرجلا - وادي مرتحون - بعودا - بشلا - مجلايا - وشنشراح - دللوزة - خربة ربيعة - بترسا):

٧-١ ملخص حول ملامح المشهد الطبيعي الثقافي:

١- يتألف من كتلتين مفصولتين بوادٍ حيث تقع قرية البارة.

٢- الموقع المهم هو قرية البارة التي بقيت مركزاً مهماً حتى بعد تراجع المنطقة، وهو يتميزعلى مستوى المشهد، بأنه مغطى بأشجار الزيتون التي ترتفع الأطلال بينها،

٣- تقدم المواقع كسرجلة وشنشراح وبترسا ووادي مرتحون إطاراً طبيعياً استثنائياً.

٤- أدى النمو السكاني بالضرورة لزيادة كثافة المنشآت التي توجد اليوم أحياناً قرب أو حتى داخل المواقع الأثرية.

٥- عدلت حملة تشجير تمت حديثاً المحيط الطبيعي جزئياً ولاسيما حول موقع شنشراح.

٦- يشكل مكاناً تحبه العائلات المحلية التي تأتي بشكل منتظم للتنزه خلال الربيع.

٧- تم استعمال المنطقة بشكل مكثف كمقالع مفتوحة.

٨- الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون تبرز البقايا المعمارية الأثرية التي تؤطرها الدروب المرسومة بحواجز جدارية من الحجر دون ملاط، والتي استمر بناؤها على الأرجح بالمواد نفسها على مر العصور. تمت زراعة هذه الأراضي بأشجار أخرى أهمها التين والخوخ والمشمش والدراق.

٧-٢ الخصائص المميزة التي يتمتع بها الموقع:

١- عشر قرى أثرية أشهرها موقعا براد وسرجيلا.

٢- محيط طبيعي مهم ووديان وتلال.

٣- هواء نظيف / أشجار /.

٨- التجمع الخامس: تجمع جبل الزاوية (رويحة وجرادة):

٨-١ ملخص حول ملامح المشهد الطبيعي الثقافي:

١- أثرت المنشآت الجديدة على المشهد العام حول قرية جرادة بسبب الاستثمار غير المنظم للمقالع.

٢- تعاني قرية جرادة من النمو السكاني الكبير، ومن التطور العشوائي.

٣- موقع رويحة المحفوظ بشكل أكبر، مستعمل من قبل الرعيان الذين حولوا الأطلال القديمة إلى إسطبل لقطعانهم.


تجمع جبل الزاوية - موقع رويحة

٨-٢ الخصائص المميزة التي يتمتع بها الموقع:

١- مناطق ريفية، لم تتطور بشكل واسع.

٢- زراعة صغيرة ومتوسطة الحجم.

٣- تربية الحيوانات والأغنام.

٤- الجهل بالقيمة الأثرية من بعض السكان أو الزوار أدى عن غير قصد إلى الإساءة إلى هذه الأماكن.

٥- لا يعتبر السكان الأماكن الأثرية ذات دلالة مهمة يتوجب حمايتها من الإشغالات الاقتصادية السيئة.


تجمع جبل الزاوية - موقع جرادة

٩- التجمع السادس والسابع: تجمعي جبل الأعلى (الكفير - قرقبيزة - قلب لوزة) وجبل باريشا (خربة الخطيب - ديرقيتا - ديرونة - بقيرحا):

٩-١ ملخص حول ملامح المشهد الطبيعي الثقافي:

١- تسيطر زراعة الحبوب والزيتون في هذه المنطقة، كما نجد زراعة التبغ.

٢- أشجار الزيتون في جبل الأعلى هي المزروعات الأقل، وتتم زراعتها بالتناوب مع التين.

٣- الغطاء النباتي الطبيعي أكثر كثافة في جبل باريشا منه في السلاسل الجبلية الأخرى، ويظهر البلوط الأخضر دائماً.

٤- تنمو في موقع ديرقيتا شجرة سنديان معمرة تميز المشهد الطبيعي كثيراً.

٥- إلى الجنوب قليلاً، يظهر موقع بقيرحا في المشهد الطبيعي بمصاطبه الزراعية التي تتبع تضاريس المنحدرات حيث تتم زراعة الزيتون والحبوب بالتناوب.

٦- يتم استخدام الأراضي كمناطق لرعي قطعان الغنم والماعز.


تجمع جبل باريشا - موقع ديرقيتا

٩-٢ الخصائص المميزة التي يتمتع بها الموقع:

١- سبعة قرى أثرية أشهرها قلب لوزة.

٢- هواء عليل.

٣- طبيعة ريفية ومحيط طبيعي مهم.

٤- آفاق واضحة.

٥- منطقة زراعية.

٦- مستوى قليل من السكان والتنمية.

٧- مناطق جميلة، هادئة.

٨- الخيول والأغنام والماشية والطيور.

٩- مناطق خضراء، تلال وأشجار.


جبل الوسطاني

١٠- التجمع الثامن تجمع جبل الوسطاني (كفرعقاب- الفاسوق- بنصرة):

١٠-١ ملخص حول ملامح المشهد الطبيعي الثقافي:

١- تنمو الأشجار العطرية والخروب.

٢- يتميز الموقع بزراعة التبغ والحبوب.

١٠-٢ صفات القيم التي يتمتع بها الموقع:

١- ثلاث قرى أثرية أشهرها بنصرة.

٢- محيط طبيعي مهم.

٣- تجمع ريفي بسيط.

٤- هواء عليل.

٥- كهوف /مناطق حضراء/ تلال.

٦- كثافة سكانية قليلة.

٧- آفاق واضحة.

٨- مكان هادئ.

٩- منطقة زراعية.


تجمع جبل الوسطاني - كفر عقاب

الفصل الثاني

الســــكن

٢- اشتراطات بناء السكن الزراعي وفق قرارات التسجيل:

٢-١ الشـروط العـامة

المادة ٧: مبدأ عدم السماح بالبناء:

يُمنع البناء وتغيير وتوسيع المباني الموجودة حالياً داخل حدود التجمع الأثري وتؤخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الممنوحة بموجب أحكام هذا القرار.

المادة ٨: الاستثناءات الخاصة بالمادة ٧:

يُسمح بالنشاطات التالية بعد الحصول على موافقة السلطات المختصة وموافقة المديرية العامة للآثار والمتاحف أو (إدارة التجمع الأثري) التي تعين شروط الموافقة لكل حالة على حدا:

- تغيير وتوسيع المباني القائمة في القرى والمناطق المحددة باللون الأزرق لاستيعاب النمو البشري، على الخريطة المرفقة مقياس ٢٥٠٠٠/١.
- ترميم وصيانة المباني القائمة ضمن حدود التجمع الأثري، حسب الخريطة المرفقة رقم (٥) بمقياس ٢٥٠٠٠/١.
- بناء المسكن الزراعي على الأراضي الزراعية التي لا تقل مساحتها عن ٤٠٠٠ م٢، وبما يتوافق مع شروط ترخيص السكن الزراعي.
- بناء مبنى المستودع الزراعي داخل حدود التجمع الأثري على الأراضي الزراعية التي لا تقل مساحتها عن ١٠٠٠ م٢وبمساحة قصوى للبناء ٢٠م٢ وارتفاع ٤م بدءاً من سطح الأرض.



٢-١-أ اشتراطات الحصول على رخصة البناء:

العقارات التي يسمح النظام بالبناء عليها هي فقط ضمن المساحات المحددة باللون الأزرق في قرارات تسجيل القرى الأثرية شمالي سورية لعام ٢٠١٠

١- يشترط في منح الموافقة على البناء أن تكون مقدمة من قبل مالك أو مالكي العقارات، وفي حال تعدد المالكين يشترط الموافقة على الطلب أن يكون مقدماً من قبل مالك العقار بالكامل أو من قبل أحد الشركاء على الشيوع إذا أرفق موافقة الشركاء الذين يملكون على الأقل ٤/٣ ثلاثة أرباع مساحة العقار ويثبت ذلك بوثيقة ممهورة بتواقيعهم ومصدقة من مختار المنطقة والجهة المختصة في المحافظة.

٢- على طالب الترخيص استكمال الموافقات من الجهات ذات الصلة بالموضوع وبيان الرأي الصريح لدائرة الآثار بالطلب المقدم.

٣- ويرفق طلب الموافقة على البناء بالوثائق التالية:



مصور عقاري

٤- مصور عقاري من الدوائر العقارية أو مصور صادر عن الجهة الرسمية المعنية إن كان المقسم المراد بناؤه ناتجاً عن التقسيم أو التنظيم وغير مسجل في الدوائر العقارية.

٥- بيان قيد عقاري لم يمض على إخراجه شهر واحد من تاريخ تقديم طلب الموافقة.

٦- بيان بمساحة العقار المراد البناء عليه.

٧- مصور موقع البناء بمقياس (١/٥٠٠) مبيناً عليه حدود العقار وأبعاده وخط رقعة البناء وأبعادها وأبعاد الوجائب ومنسوب البناء بالنسبة للأرض الطبيعية وحدود العقارات الملاصقة له وتوضع البناء ضمن العقارات في حال كونها مبنية.



مصور موقع البناء بمقياس (١/٥٠٠)

٨- مخطط طبوغرافي مقياس (١/٥٠٠).

٩- مصور واجهات البناء بكامها بمقياس (١/١٠٠) مبيناً عليها نوعية الإكساء والفتحات.

٢-٢ تحليل الموقع

عند التخطيط للتنمية في المناطق الريفية لا بد من تحديد الصفات والخصائص المهمة التي يتميز بها الموقع، بالاضافة إلى مراعاة أن كل موقع يملك صفات محلية خاصة.

يتطلب الأمر وضع خطة تحليل الموقع التي تظهر العوامل المحددة ومعالم الموقع والمحيط المجاور له متضمناً:

١- خطوط التسوية لمعرفة شكل الأرض لتقييم المعالم المرئية من خلال نقاط رؤية رئيسية.

٢- الطرقات والدروب بالإضافة إلى الشوارع العامة.

٣- التوضع ونوعية النباتات: أشجار شجيرات مزروعات محلية...

٤- المناطق المفتوحة وغير المزروعة.

٥- المباني المجاورة مع (تحديد نوعيتها).

٦- الأسوار والأسيجة.

٧- الموقع الأثري ومعالم أثرية أو غيرها..

٨- خدمات عامة (خطوط الكهرباء الرئيسية...)

لفهم الموقع لابد من وجود صورة جوية موضحاً عليها خطوط التسوية.

٢-٣ مخططات تحليل الموقع:

لابد من أن يظهر تحليل الموقع، العقار ضمن سياق المحيط الطبيعي المحيط به من كل الجهات بعرض لا يقل عن عرض العقار ويجب أن تكون المخططات بمقياس مناسب لإظهار كافة المعالم المطلوبة:

مقياس ١:٢٠٠٠ أو ١:٥٠٠٠ أو ١:١٠٠٠٠ للمشاريع التنموية الكبيرة.

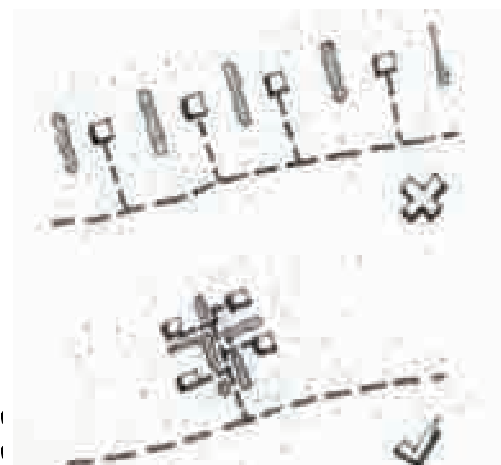
مقياس ١:٥٠٠ أو ١:١٠٠٠ للمشاريع الصغيرة.



خطوط إرشادية لتحليل الموقع



الخريطة المطلوبة لتحليل الموقع



التقليل إلى ابعد حد من تأثير المداخل المتعددة

٢-٤ شروط بناء السكن الزراعي

يسمح بالبناء ضمن المحيط الريفي بزيادة الفائدة من الموقع على أن يراعى بالوقت نفسه تخفيف تأثيره على الموقع، ويجب تحديد موقع السكن بعيداً عن الرؤية وعن الطريق العام وبشكل محمي من الرياح، أما إذا كان تصميم البناء للمرافق العامة فيصمم بارتفاع محدود ومتجانس مع البيئة وغير مهيمن على المشهد الطبيعي الثقافي. بشكل عام لابد أن يحقق اختيار موقع السكن الشروط التالية:

١- أن يكون بعيداً عن الطرق العامة ومخفي قدر الامكان بالأشجار.

٢- يتوضع السكن عادة بين الأشجار وهذا يعني أنه حتى لو تم بناؤه على التلال المنخفضة فإنه لا يمكن رؤية سوى الأشجار المحيطة في خط الأفق ولا يمكن رؤية الشكل الهندسي للبناء.

٣- يتوضع السكن عادة أسفل التلال أو الهضاب الطبيعية في وضع تكون فيه الأشجار المحيطة هي المرئية بشكل عام.

٤- تبنى المساكن بشكل متقارب.

٢-٤-١ الأهداف:

١. تعزيز قيمة النمط المميز للبناء في المنطقة.

٢. تقليل الأثر البصري للبناء ضمن المشهد الطبيعي الثقافي.

٣. عدم البناء في الأماكن المفتوحة مثل الأماكن المرتفعة (قمم التلال – الانحدارات والنتوءات).

٤. التحقق من أن التخطيط قد قدم الاحساس بالفراغ والخصوصية للمناطق الريفية.

٥. عدم تخريب التضاريس في المناطق المعدة للسكن قدر الإمكان.

٢-٤-٢ الخطوط التوجيهية:

يتم اختيار موضع البناء بشكل يقلل من تأثيراته البصرية وبما يحقق الشروط التالية:

١. أن يكون البناء بعيداً عن قمم التلال والأماكن المرتفعة خصوصاً عندما تكون مرئية ضمن خط السماء.

٢. زراعة النباتات المحلية حول البناء.

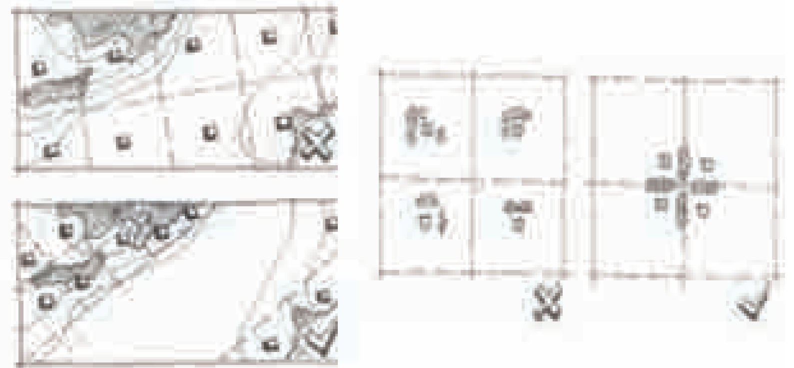
٣. اختيار موضع البناء بعيداً عن الطريق الرئيسي وتوفير غطاء نباتي للحد من تأثيره البصري.

٤. البناء ضمن مجموعات متقاربة تعكس النمط التقليدي للقرية.

٥. توفير الخصوصية لمحيط المبنى مع الحفاظ على الفضاء المفتوح في المناطق الريفية.

٦. تحديد موقع السكن بالنظر إلى المساكن الموجودة في الجوار.

٧. اختيار موقع البناء بشكل يخفف من التأثيرات البصرية لأعمال الحفر والمصاطب وغيرها.



جمع السكن ضمن تجمعات للحد من تأثيره على الطابع الريفي والمشهد العام

٢-٥ تصميم السكن الزراعي:

يجب أن تراعى بعض الإرشادات المهمة عند بناء السكن الريفي:

١. بناء طابق أرضي فقط بنموذج بسيط متواضع.

٢. المنشآت المرافقة مثل الأسوار أو البوابات والمستودعات الزراعية تبنى من المواد المحلية (حجر وخشب) وذلك لضمان تماشي المنشآت الجديدة مع المحيط ولا تهيمن بصرياً على المشهد الريفي للمنطقة.

٣. عدم بناء السكن في المناطق المرتفعة وعدم استخدام الزخارف والألوان.

٢-٥-١ الأهداف:

التحقق من أن المباني الجديدة متماشية مع البيئة ولا تتناقض بصرياً مع المشهد الطبيعي الثقافي.

٢-٥-٢ التوجيهات:

١. الحفاظ على نطاق متواضع من المباني في المناطق الريفية.

٢. استخدام الحواجز والأسوار الحجرية البسيطة التي تتناسب مع المنطقة.



تلاشى الخطوط القاسية للبناء من خلال الاختيار الصحيح لموقع البناء.



الأبنية التي تخترق خط الأفق غالباً ما تشوه المشهد الطبيعي

٣. ليس الهدف اخفاء المبنى أو تمويه المبنى وانما تجانسه مع الوسط المحيط ومن المهم أن يظهر المبنى كأنه جزء من المحيط الطبيعي باستخدام مواد محلية.

٤. من المهم تحديد مكان رؤية المبنى هل هو من الطريق أو الدرب أو القرية المجاورة أو مواقف السيارات أو الموقع الأثري وذلك لتحديد مدى تماشيه وانسجامه مع البيئة والمشهد الطبيعي.

٢-٦ اختيار موقع البناء:

إن تحديد موقع السكن الريفي ضمن العقار وعلاقته مع المباني المجاورة يؤثر تأثيراً مباشراً على شكل المبنى ضمن المشهد الطبيعي. ويجب اختيار موقع المبنى بشكل جيد بدءاً من الدروب الموصلة والجوار والمحيط الطبيعي ومعظم الأشياء التي صممها الإنسان فيه. إن تحديد موقع البناء هو من أهم العوامل التي تؤثر على جدوى ومظهر المبنى وينبغي أن لا يؤخذ قرار التوضع على عجل حيث يمكن أن يكون هناك أكثر من موقع واحد للبناء ضمن العقار وهناك العديد من النقاط يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إعطاء الموافقة على البناء.

في البداية من الضروري تحديد نقاط الرؤية (من أين يمكن أن يُرى المبنى) من الطرق وممرات المشاة والقرى والمدن المجاورة أو أماكن التنزهات، ومن مواقف السيارات، وهذا يعني أن المبنى يمكن أن يرى على بعد عدة أميال خاصة في الأماكن المرتفعة. ومن خلال تقييم الموقع المقترح يمكن غالباً استنتاج تعديلات طفيفة لتحديد الموقع المقترح وهذا يؤدي إلى تحسينات كبيرة على المظهر العام للمبنى ضمن المحيط الطبيعي.

تراعى الشروط التالية عند اختيار موقع البناء:

١. التقليل من التأثير المرئي للمبنى ضمن المحيط الطبيعي وذلك من خلال بناء السكن بين التلال والمنحدرات وعدم البناء على المرتفعات.

٢. توجيه البناء باتجاه الجنوب للاستفادة القصوى من الشمس والضوء في غرف المعيشة.

٣. الاستفادة من الظل من خلال التضاريس والنباتات الموجودة.

٤. عدم البناء على قمم الجبال لأنه يؤدي إلى التشويه البصري للمحيط الطبيعي.

٥. عدم قطع الأشجار الموجودة والأسيجة النباتية وعدم هدم الجدران الحجرية الفاصلة للعقارات والاستفادة منها لتأمين الخصوصية والظل.

يجب تجنب ما يلي:

١. فرض المنزل على المحيط الطبيعي: يجب تصميم المنزل بحيث يكون متجانساً مع المحيط ومع طبوغرافية الأرض ويمنع البناء في المرتفعات.

٢. حجب أو اقتحام المشهد الطبيعي الثقافي.

٣. اختراق خط الأفق.

٤. أعمال الردم والتسوية غير الضرورية.

٥. البناء بالقرب من الطريق والأخذ بعين الاعتبار الظل، التوجيه، طبوغرافية الموقع.

٦. البناء الكبير الحجم ذو السقفٍ المرتفعٍ، يمكن في هذه الحالة تقسيم البناء إلى عدة كتل للتقليل من ارتفاعه وتشويهه البصري.

٢-٧ خط الأفق

١. يظهر البناء ضمن خط الأفق مهيمناً على المحيط الطبيعي ومخترقاً الأفق بين الأرض والسماء. وفي حال كون الأرض منبسطة يؤدي البناء المصمم بشكل جيد إلى مساهمة ايجابية مع المشهد الطبيعي.

٢. إن تحديد خط أفق البناء أخفض من خط أفق السماء يقلل إلى حدٍ كبير من التدخل بخطوط مستقيمة على أفق الأفق. ومن الضروري قدر الإمكان إيلاء الاهتمام بحجم وتصميم ولون المبنى وعلاقته مع المحيط الطبيعي.







٢-٨ زراعة الحديقة المحيطة بالمبنى:

١. زراعة الأشجار الصادّة للرياح.

٢. زراعة النباتات والأشجار السائدة في المنطقة للتقليل من التأثير البصري للبناء وجعله متجانساً مع المحيط.





٣. نجد في الحقول المحيطة بالمنطقة زهرة السوسن، ياسمين البر، العايق والنرجس، وهناك تنوع كبير في الأشجار كالبلوط/ السنديان والبلوط الأخضر والخروب، والأشجار المثمرة المزروعة كالزيتون والعنب واللوز والمشمش.



يجب تجنب ما يلي:

زراعة الأنواع غير السائدة من الأشجار والنباتات والأسيجة.



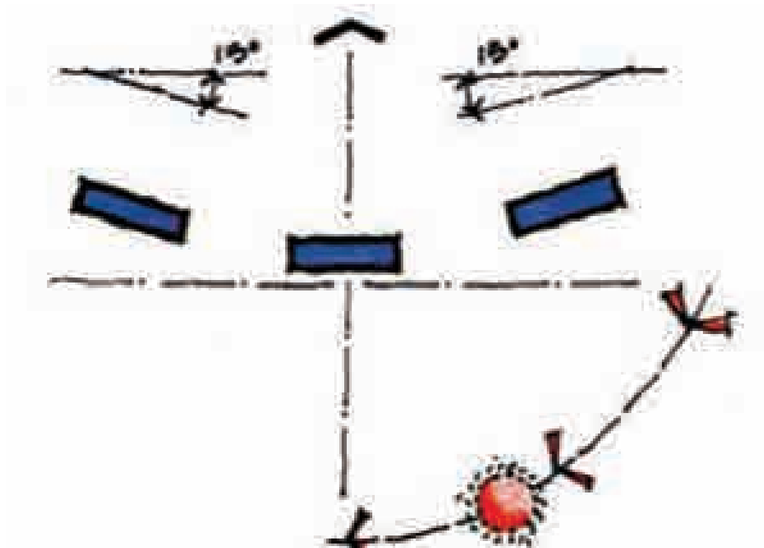
٢-٩ توجيه البناء

١. يراعى توجيه البناء بالاتجاه الصحيح وفتح النوافذ الواسعة باتجاه الجنوب والنوافذ الصغيرة باتجاه الشمال.

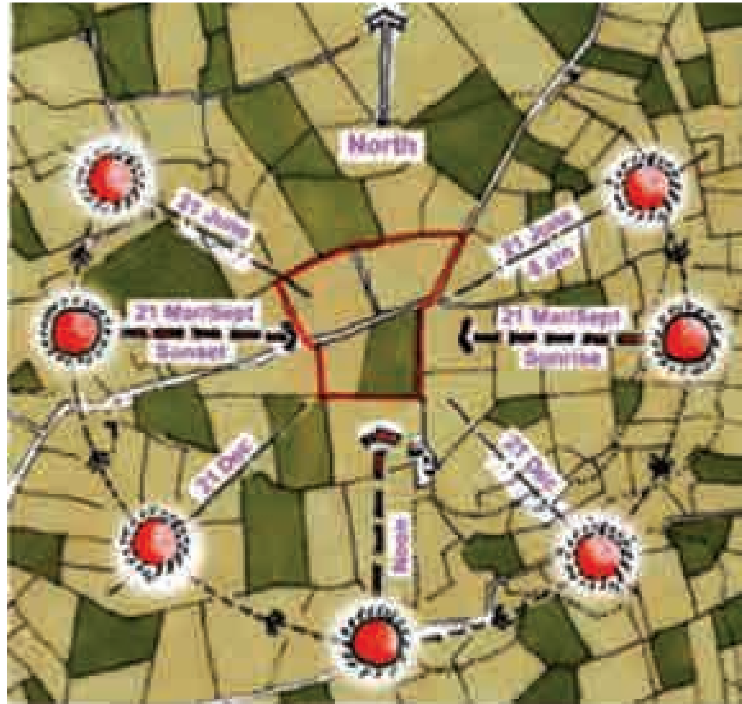
٢. إن مسقط المبنى المستطيل يساعد على الاستفادة القصوى من أشعة الشمس وفي حال كون أبعاد البناء بسيطة فهذا يساعد على أن يتوافر الدفء والضوء لكل الغرف ويوفر الطاقة المستخدمة في التدفئة والإضاءة.

يجب تجنب ما يلي:

البناء الضخم الذي لا يمكن أن تكيفه الطاقة الطبيعية المتوفرة.



يمكن توفير ٣٠ ٪ من الطاقة في حال تم توجيه البناء بدرجة ١٥ باتجاه الجنوب بحيث يتم توجيه غرف المعيشة للاستفادة من الطاقة الشمسية



يجب دراسة الموقع بشكل جيد واختيار موقع البناء الذي يحقق أفضل توجيه باتجاه أشعة الشمس وبما يحقق التخفيف من عوامل الطقس والرياح السائدة

٢-١٠ التضاريس والميول

العلاقة بين المبنى وميول الأرض أمر أساسي وينبغي أن يظهر المبنى كأنه منبثق عن الأرض وخاصة عندما يكون مبنياً من مواد البناء التقليدية المحلية. ويؤثر على ذلك جزئياً شكل البناء الذي ينبغي أن يكون متناسباً مع الموقع كما أن تحديد موقع البناء بدقة يؤدي إلى إخفاء خطوط المبنى ضمن المحيط

إن أعمال تهيئة الموقع من حفر وردم تشكل كلفة إضافية ويمكن أن تجعل المنزل غير متلائم مع المحيط. ومع ذلك من الممكن في بعض المواقع الأقل أهمية، القيام بأعمال الحفر من أجل الحد من التأثير البصري للسكن. وفي ظروف معينة، يمكن أن نلجأ إلى أعمال الحفر للحد من

تعرض المسكن إلى الرياح السائدة. كما أنه من الأفضل أن يكون الحفر والردم بحده الأدنى ويمكن تحقيق ذلك من خلال بناء المصاطب وبناء طوابق تنحدر مع ميول الأرض أو تحديد موقع البناء متماشياً مع تضاريس الأرض وليس معاكساً لها.

إن البناء في المناطق المنحدرة قد يبدو صعباً ولكن له مزايا عديدة:

١. بناء المبنى على منحدر يقلل من تأثير حجم المبنى ضمن المشهد الطبيعي ويساعد على دمجه مع المحيط.

٢. يعطي الانحدار إحساساً بالظل والدفء.

٣. الموقع المنحدر لا يكون عادة أراضٍ زراعية.

يجب تجنب ما يلي:

١. القيام باعمال الحفر العميق الذي يمكن أن يؤدي إلى تشويه المشهد الطبيعي الثقافي. (يمثل الرسم التوضيحي أدناه إلى اليمين بناء مصطبة عالية، وبالمقابل نجد أعمال الحفر العميق المحيطة بالمبنى تظهر منصة غير طبيعية لاعلاقة لها بالمشهد الطبيعي المحيط بها).

٢. البناء عكس تضاريس الأرض.



٢-١١ النوافذ والأبواب

٢-١١-١ الأبواب

تستخدم الأبواب بالمواصفات التالية:

١. الأبواب التقليدية تتناسب أكثر مع تصميم المبنى.

٢. الأبواب الحديدية ذات لون أسود أو بني.

يجب تجنب ما يلي:

١. استخدام الزجاج الملون. ٢. أبواب الألمنيوم والحديد الملون.





٢-١١-٢ النوافذ

تستخدم النوافذ بالمواصفات التالية:

١. نوافذ ضيقة وطويلة
٢. ذات قضبان معدنية
٣. مصنوعة من الخشب أو الحديد والزجاج.

يجب تجنب ما يلي:

١. الإطار الأبيض حول النوافذ والأبواب.
٢. النوافذ العرضية والأفقية.
٣. النوافذ ذات التقطيعات الزجاجية الكثيرة.
٤. نوافذ الألمنيوم.

٢-١٢ الأسقف ومواد البناء واللون

٢-١٢-١ الأسقف

تستخدم الأسقف بالمواصفات التالية:

١. أسقف مستوية.
٢. عدم ظهور سماكة البلاطة البيتونية على الواجهات الخارجية.

يجب تجنب ما يلي:

استخدام الأسقف الجملونية المائلة.



٢-١٢-٢ مواد البناء

إن الحجر الكلسي هو المادة التقليدية الغالبة في المنطقة وما زالت الأكثر تناسباً وتحتاج إلى القليل من الصيانة.

قد تكون أكثر كلفة عند بناء سكن جديد ولكن من الممكن إعادة استخدام بعض أحجار البناء الموجودة سابقاً.





عموماً تستخدم مواد البناء بالمواصفات التالية:

١. استخدام الحجر المحلي المقطوع يدوياً.

٢. استحدام الكحلة غائرة.

يجب تجنب ما يلي:

١. استخدام الحجر المقطوع بالصاروخ.

٢. الكحلة الظاهرة.

٣. الكحلة ذات اللون الأفتح أو الأغمق من لون الحجر.

٢-١٢-٣ اللون

يعد لون حجر البناء العنصر الأهم لانسجام المبنى ودمجه مع المحيط كون البناء من الحجر المتوفر من مقالع المنطقة.

لون الحجر الغامق يظهر البناء أصغر حجماً خاصة عندما نراه من بعيد، أما الألوان الفاتحة تظهر البناء أكبر حجماً وأكثر وضوحاً.

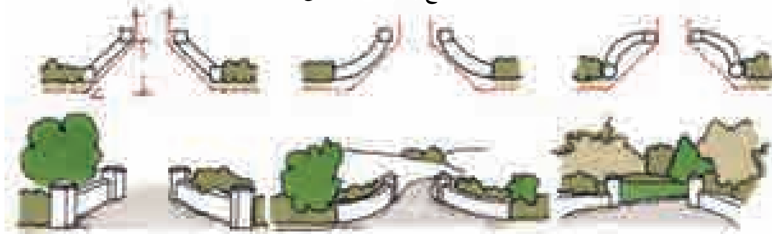
٢-١٣ الأسوار والمداخل

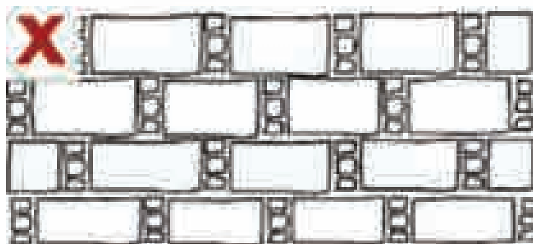
يستخدام حجر الدبش غير المشذب وبدون مونة رابطة لتسوير الحدائق المنزلية وتحديد المسارات الطرقية.



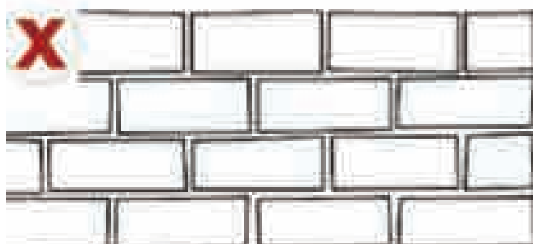


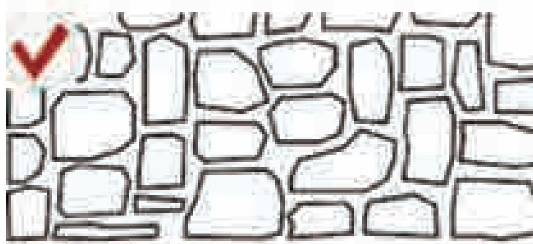
نماذج لمداخل السكن











نماذج لأعمال الحجر

الفصل الثالث

النشاطات الزراعية

اشتراطات النشاطات الزراعية وفق قرارات التسجيل:

٣- الشــروط العــامة

المادة ٩: النشاطات الزراعية الممنوعة

يُمنع داخل حدود التجمع الأثري القيام بالنشاطات الزراعية التالية:

١. قلع الأشجار التي تُشكل جزءاً لا يتجزأ من المشهد الطبيعي ذي الأهمية الثقافية مثل (شجر البلوط، السنديان، الزيتون...الخ)
٢. غرس الأشجار.
٣. استصلاح الأراضي.
٤. إنشاء واستثمار المزارع الجماعية للأبقار ومرابط الأغنام والمداجن.
٥. قلع الأحجار بالآليات الثقيلة في الأراضي الزراعية داخل حدود الموقع الأثري.

المادة ١٠: الاستثناءات الخاصة بالمادة ٩:

تخضع الأعمال التالية لموافقة السلطة المختصة وموافقة المديرية العامة للآثار والمتاحف أو إدارة التجمع الأثري وحسب الشروط التي يتم وضعها لكل حالة على حدة:

١. قلع وقطع الأشجار المذكورة (في نطاق أعمال التجديد ومعالجة الأشجار المريضة) حسب الفقرة / ١/ من المادة / ٨ /.
٢. أعمال التشجير.
٣. الإصلاح الزراعي خارج حدود الموقع الأثري.
٤. يستمر نشاط المزارع الجماعية للأبقار ومرابط الأغنام والمداجن القائمة سابقاً بشرط أن تأخذ كل الإجراءات الممكنة للحد من التلوث والتأثير السلبي على التجمع الأثري والمحيط الطبيعي حوله، ويمنع كل توسع لهذه المنشآت يهدف إلى كثافة الإنتاج.
٥. أعمال قلع الأحجار باستخدام الآليات الثقيلة في الأراضي الزراعية داخل حدود التجمع الأثري وتضع السلطة المختصة شروط هذا النشاط.

المادة ١١: النشاطات الزراعية المسموحة

يسمح القيام بالنشاطات الزراعية التالية داخل حدود التجمع الأثري:

١. الأعمال الزراعية التقليدية في الأراضي الزراعية.
٢. تربية المواشي التقليدية.

المادة ١٢: الاشتراطات الخاصة بالمادة ١١

تخضع الأعمال التالية لموافقة السلطة المختصة وموافقة المديرية العامة للآثار والمتاحف أو إدارة التجمع الأثري وحسب الشروط التي يتم وضعها لكل حالة على حدة:

١. الأعمال الزراعية التقليدية في الأراضي الزراعية داخل حدود المواقع الأثرية.
٢. تربية الحيوانات (الدواجن، المواشي... الخ) داخل حدود المواقع الأثرية بالطرق التقليدية.

٣-١ النشاطات الزراعية

إن الأشجار القائمة والشجيرات والمزروعات هي غاية في الأهمية لطبيعة المنطقة الريفية إذ نجد أشجاراً بشكل خاص بالاضافة إلى مزروعات موزعة لها أهمية تاريخية مثل شجرة سنديان معمرة في موقع دير قيتا، هذه النباتات تغني البعد الثقافي وتعيد للأذهان تاريخ المنطقة.

يمكن إضافة مزروعات جديدة مما يعزز طابع المنطقة ويوفر الظل والمأوى كما يخفف من الآثار الضارة للأبنية ضمن إطار المشهد الطبيعي الثقافي.

إن المحافظة على الأنماط الزراعية القائمة والتوسع في الغطاء النباتي مهم لتحقيق الترابط والتكامل البصري.

إن توضع النباتات بشكل عقلاني يمكن أن يساعد في مساحات التكامل البصري للأبنية والمنشآت التي ستشاد مستقبلاً بالإضافة إلى الأسيجة حيث من الممكن زراعة الأشجار لتحديد حدود العقار أو الحقل وذلك في المناطق الممسوحة للتوسع السكني والبناء

إن توضع الأشجار على طول الطرق يوفر الظل والخصوصية ويساهم بالاحساس بالانتماء لهوية المجتمع وزيادة قيمة العقارات كما أن الزراعة ضمن العقارات وحول السكن تساهم في الحد من تأثير الرياح وخلق مناخ ملائم للعيش.

٣-١-١ الأهداف:

١. تعزيز واستكمال أعمال الزراعة والتشجير بنفس أنماط الزراعة الموجودة في المنطقة
٢. توفير الظل والخصوصية وتحسين المعيشة وتقليل التأثيرات البصرية السلبية للأبنية المطلة على الطرق والمباني المجاورة.
٣. توسيع نمط زراعة الأشجار.

٣-١-٢ المبادئ التوجيهية:

١. استخدام أنواع الزراعة والأشجار المحلية المتوفرة في المنطقة وذلك بأخذ عينات من المزروعات القائمة المرتبطة بالمباني والطرق وقمم التلال وحوافها.
٢. الحفاظ على الأشجار الكبيرة عندما تكون جزءاً من تحديد العقارات ضمن المحيط الطبيعي.
٣. زراعة الأشجار التي تساعد على دمج المباني السكنية الريفية ضمن المشهد الطبيعي
٤. تجنب زراعة الأحراج على التلال.
٥. عندما يكون هناك حاجة إلى تعديل خط الأفق بسبب البناء أو الطرقات فإنه من المهم استخدام التشجير للتخفيف من أثر التغيير الذي طرأ على تضاريس المنطقة.
٦. تستخدم الأشجار حول الأبنية للتخفيف من أثر البناء ولتوفير الظل والخصوصية وذلك بزراعة النباتات المتوفرة في المنطقة.

جرادة - تجمع جبل الزاوية

الفصل الرابع

النشاطات الصناعية والسياحية والترويج

اشتراطات النشاطات الصناعية والسياحية والترويج وفق قرارات التسجيل:

٤- الشـروط العـامة

المادة ١٣: النشاطات الصناعية:

يُمنع القيام بالنشاطات التالية داخل حدود التجمع الأثري:

١. النشاطات الصناعية وإنشاء مناطق صناعية.

٢. إنشاء واستثمار مقالع حجرية.

٣. إنشاء واستثمار مواقع لوضع مخلفات البناء والنواتج المنزلية والصناعية.

المادة ١٤: المنشآت السياحية:

يُمنع إقامة المنشآت السياحية وعلى سبيل المثال لا الحصر (الفنادق الكبيرة المجمعات سياحية المسابح الكازينوهات المطاعم...الخ) داخل حدود التجمع الأثري.

المادة ١٥: الاستثناءات الخاصة بالمادة ١٤:

١. يُسمح بإقامة المنشآت لغرض إدارة وترويج المواقع الأثرية وعلى سبيل المثال لا الحصر (مركز زوار موقف سيارات كافتريا صغيرة حمامات مركز طبي مراكز خدمة غير ثابتة خيم مؤقتة...الخ) داخل حدود المواقع الأثرية بعد موافقة المديرية العامة وحسب الشروط التي تحددها.

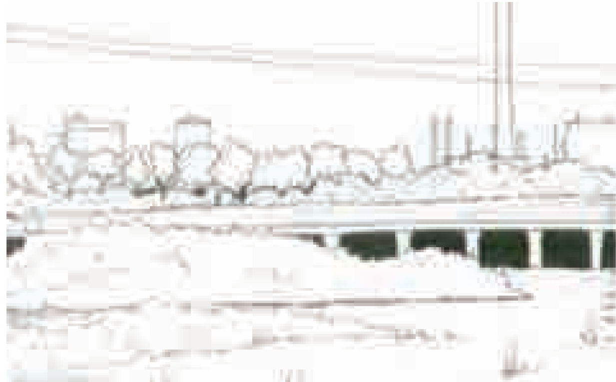
٢. يُسمح بإقامة المنشآت السياحية الخفيفة وعلى سبيل المثال لا الحصر (مطاعم صغيرة فنادق صغيرة خيم مؤقتة...الخ) في التجمعات السكنية والقرى والمناطق المحُددة للتوسع السكني الطبيعي داخل حدود التجمع الأثري والمحددة باللون الأزرق على الخريطة الطبوغرافية المرفقة رقم ٢ مقياس ٢٥٠٠٠/١ والتي تُشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار بعد الحصول على موافقة المديرية العامة للآثار والمتاحف أو (إدارة التجمع الأثري) وحسب الشروط التي تحددها.

المادة ١٦: الترويج للتجمع الأثري:

يخضع لموافقة السلطة المختصة بعد الحصول على موافقة المديرية العامة للآثار والمتاحف أو (إدارة التجمع الأثري) ما يلي:

١. الترويج الثقافي والتربوي والاجتماعي والسياحي والاقتصادي للتجمع الأثري.

٢. نشاطات الترويج حسب الفقرة ١ من هذه المادة استناداً لدفتر شروط تضعه السلطة المختصة ولكل نشاط على حدة وحسب خصوصية الموقع أو التجمع الأثري.



المباني الصناعية المتاخمة لحدود التجمعات الأثرية يتم إدماجها ضمن المحيط الطبيعي

٤-١ النشاطات الصناعية الريفية

نحو تعزيز الاقتصاد الريفي، لابد من تسهيل تنمية النشاط الصناعي في المناطق الريفية في مواقع مناسبة وعلى مستوى بسيط ومناسب.

ويشمل النشاط الصناعي في التجمعات الأثرية: تجهيز الإنتاج الزراعي المحلي، وتجهيز الموارد الطبيعية، تأمين الخدمات الزراعية وتشجيع السياحة المحلية.

٤-٢ المرافق والمؤسسات الخدمية

يجب أن تتوضع المرافق المجتمعية التي تخدم التجمعات الأثرية خارج هذه التجمعات في المدن المجاورة.

٤-٣- منشآت البنية التحتية

معظم منشآت البنية التحتية والاستثمارات العامة التي تخدم هذه التجمعات تتوضع خارج التجمعات بسبب حاجتها لمساحات واسعة، ومتطلبات مكانية خاصة وأحياناً يكون لها تأثير سلبي على المناطق المحيطة بها.

لابد من ضمان أن تكون هذه المنشآت العامة متوضعة في مواقع مناسبة خارج التجمعات الريفية.

٤-٤ الترويج

بما أن معظم المواقع الأثرية تملك ميزات اقتصادية وثقافية، لذلك لا بد من أن تنشر ويعلن عنها ويروج لها من قبل الجهات المهتمة بهذا الموضوع، ويجب أن تحرص هذه الجهات على الحصول على الفائدة العظمى والضرر الأقل للموقع، ولهذا الغرض عليها إعداد المطبوعات والنشرات والإعلانات التي تخدم أغراض الترويج. إن الموقع الأثري هو منتج في مجال التسويق العالمي لذا يجب أن يوصف بدقة مع إبهار بهدف جذب الزوار مع توضيح للفعاليات الموجودة ضمنه، إن صفحات المجلات والمنشورات الدورية أفضل بكثير من الإعلان، وبالتالي لابد من تشجيعها وتزويدها بالمعلومات الصحيحة ونشرها بشكل صحيح، إن تصميم كافة المواد المعدة للترويج والنشر لابد أن تكون ذات نوعية عالية وجذابة، وإن تحديد نوعية الزوار المطلوب جلبهم للموقع وجذب اهتماماتهم هو عامل مهم في تحديد مستوى الإنفاق الهادف إلى رفع مستوى الموقع.

يمكن أن يتضمن الترويج لهذه التجمعات عدة مقترحات:

١. إقامة معرض دائم للحرف والصناعات اليدوية في المنطقة.

٢. المشاركة الفعالة في المعارض المحلية والخارجية وتفعيل الجذب السياحي.

٣. إقامة دورات تدريبية لرفع مستوى الوعي لدى المجتمع المحلي بشأن مزايا السياحة وتعزيز أنماط استقبال الزوار.

٤. إعداد البرامج التلفزيونية لإلقاء الضوء على أهمية المعالم الطبيعية والتاريخية لهذه القرى.

٥. عقد الندوات والمؤتمرات في القرى مع المواقع السياحية والتعريف بالمعالم الأثرية الموجودة.

٦. وجود أدلة مهرة في مداخل المواقع الأثرية.

٧. تقديم المشورة للناس حول زيارة هذه القرى في المناسبات.

٨. تحفيز الزيارات المحلية إلى هذه المناطق.

٩. توفير المرافق العامة مثل المياه والكهرباء، والاتصالات، وخدمة جمع القمامة.

١٠. توفير أماكن للجلوس ودورات مياه لدعم وتعزيز مجالات مبدأ التنمية الريفية والسياحة.

١١. إقامة بيوت للسياح، العرائش والمقاهي التقليدية.

٤-٥ النشاطات السياحية:

تعتبر السياحة واحدة من عوامل النجاح الاقتصادي في أي بلد، وهي مصدر مهم للدخل في كثير من البلدان، في المناطق الريفية والسكنية على حد سواء، ولاسيما في البلدان النامية حيث يواجه المجتمع صعوبات مثل الهجرة إلى المدن، والعمالة وانخفاض مستوى الإنتاج الزراعي، أو عدم وجود البنى التحتية للتسلية والخدمات.

تملك التجمعات الأثرية الكثير من إمكانيات الجذب السياحي لمزاياها الجغرافية والمناظر الطبيعية والمواقع الأثرية، بالإضافة إلى المناخ اللطيف والتقاليد. كما يساعد الواقع الاقتصادي والاجتماعي، على تلبية الحاجة إلى الاسترخاء، والتعرف على الثقافات، والاستمتاع بجمال الطبيعية.

٤-٥-١ شروط المرافق السياحية المسموحة في المنطقة الزرقاء:

تضمن القرار السماح بإقامة المنشآت السياحية الخفيفة وعلى سبيل المثال لا الحصر (مطاعم صغيرة فنادق صغيرة خيم مؤقتة...الخ) في التجمعات السكنية والقرى والمناطق المُحددة للتوسع السكني الطبيعي داخل حدود التجمع الأثري والمحددة باللون الأزرق على الخريطة الطبوغرافية المرفقة بقرار التسجيل.

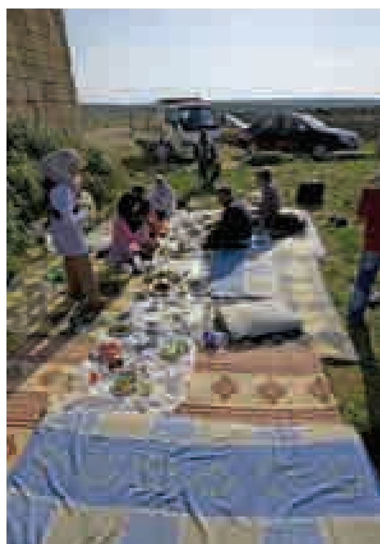
يتم تشجيع السياحة البيئية في المنطقة التي تتميز باحترام سلامة الموارد الطبيعية والأثرية، والتي تغرس أيضا شعور التقدير للموقع لدى الزائر. وفي هذا السياق، سنقدم بعض المبادئ لتطوير الموقع ومن المهم ملاحظة أن هذه الشروط تنطبق على أي موقع، وتعتبر ضرورية للحفاظ على سلامة الموارد وتقديم تجربة عالية الجودة للزائر.

ومن أهم مبادئ تنمية السياحة البيئية:

- من منظور السياحة، ينبغي تصميم مواقع السياحة البيئية وتطويرها لتوفر تجربة مميزة للزائر. فهي ليست مجرد مسألة وضع المنتج السياحي أو جذب الزوار وإنما الأهم هو نوعية للتجربة المقدمة ؛
- يجب ألا تتعرض سلامة الموارد للخطر ويجب أن تضفي إحساسا باحترام الموارد من خلال التدخلات في الموقع والنشاطات التفسيرية.
- أن تلبي احتياجات الزوار الخاصة والخدمات المساعدة، ومرة أخرى دون تعريض سلامة الموارد.
- إن التدخلات في الموقع لإنشاء تجربة يجب أن تتبع الممارسات المقبولة دوليا ومعايير إدارة الموارد وحمايتها وتبين بوضوح استدامة الموارد.
- زيادة المعرفة بقيمة الموقع هو المفتاح الرئيسي لتصميم السياحة المناسبة والزيارة المتوافقة مع مكونات التجمع والطابع الخاص له، بالإضافة إلى المناخ والتضاريس والتربة والغطاء النباتي والأهم أن تكون متوافقة مع القيمة الاثرية الموجودة.







ينبغي الاستفادة من المباني القائمة قدر الإمكان، والبناء بالتقنيات والمواد المحلية والموائمة مع البيئة الطبيعية بالإضافة إلى استخدام حلول بسيطة التصميم حيثما أمكن ذلك قد تكون متواضعة ولكن مع إقامة مريحة ونظيفة.

٤-٥-٢ السياحة البيئية

تعتبر السياحة البيئية ذات مقاييس نشاط صغيرة، وهي تضمن معظم عوائدها للسكان المحليين، وتقدم لهم فوائد اقتصادية محلية، كما أنها تحافظ على البيئة، وتسمح بالمشاركة المحلية في التخطيط والإدارة، ويتم تخطيطها بطريقة اجتماعية تراعي الحساسية الثقافية للمنطقة.

في حالة التجمعات الأثرية نجد أن سياحة المشاة هي السياحة المناسبة للمنطقة فهذا النوع من السياحة هدفه زيارة المنطقة على الأقدام للتعرف على المواقع الأثرية من جهة وعلى الطبيعة والسكان من جهة أخرى وهذا الاحتكاك سواء مع الأرض أو مع السكان مفيد جدا ويجعل السياحة أكثر غنى من السياحة التقليدية التي تهتم بالتاريخ فقط.

وعلى سبيل المثال يمكن تنظيم رحلة سياحية مدتها يومان أو ثلاثة يقضيها السائح بالمسير على الطرق الترابية ويتعرف خلالها على الأزهار بأنواعها والأشجار بأنواعها، ويمكن أيضا أن يمتطي دابة أو أن ينام في بيوت القرويين المحليون ويشاركهم طعامهم.



هذا النوع من السياحة مختلف، ولكن له رواده ومحبيه وله فوائد عديدة في تطوير المنطقة الريفية بحيث يؤمن فرص عمل جديدة للسكان مثلا: أدلاء محليين أصحاب مطاعم صغيرة قيادة دابة... الخ



صورة ٨٨-٨٩ الإقامة في بيوت القرويين ومشاركتهم الطعام توفر فرصة للتغرف غلى ثقافة البلد والعادات والتقاليد.

المؤشرات	السياحة البيئية	السياحة الرائجة
الهدف	التركيز على حفظ وتفسير الموارد الطبيعية والثقافية للسكان الأصليين الهدف الأساسي هو مساعدة الزوار على تقدير تفرد القيمة الطبيعية والثقافية للموقع عن طريق التواصل معها ضمن المكان.	تقديم الراحة للزوار في محيط مألوف مع الكثير من التلاعب بالبيئة الأصلية، حيث يتم استخدام المسطحات المائية، والمصاطب والنباتات المستوردة
المقياس	نطاق صغير إلى متوسط والتنمية البشرية ضمن نطاق الميزات الحسية للمناظر الطبيعية الأصلية، مثل المشاهد والروائح والأصوات التي هي محل تقدير ويجب الحفاظ عليها.	جميع المستويات، تطور سريع على نطاق واسع.
استراتيجية الاستثمار	استثمار معتدل/منخفض، تحقيق التوازن لدعم البنية التحتية، تأمين الوصول والحفاظ على المحيط الطبيعي الثقافي	استثمار مرتفع. دعم واسع النطاق للبنية التحتية. الأولوية للوصول بطريقة سريعة وسهلة ومريحة
الأهداف التطويرية	تعزيز أهداف الحفاظ. توفير التمويل اللازم لإدارة المناطق المحمية. توفير الإيرادات للمجتمعات المحلية	تعزيز أهداف التنمية الوطنية توزيع الأموال على الحكومة المركزية إشراك القطاع الخاص/شراكة
التخطيط	موقع ذو قيمة استثنائية. الحفاظ على الطاقة الاستيعابية للمنطقة.	استيعاب الزوار بأعداد كبيرة تفوق طاقة استيعاب الموقع.
الفعاليات المسموحة	البحوث. مشاهدة المواقع الأثرية مع تسهيلات الشروحات والخدمات. التصوير الفوتوغرافي. برامج المتطوعين البيئية والأثرية (قوائم الجرد والرصد). الأنشطة الرياضية مثل المشي والتخييم	أنشطة ذات تأثير مرتفع/ وكثافة عالية/الأنشطة الرياضية انشطة غير فردية، رحلات إلى الطبيعة ذات وسائل راحة عالية المستوى (على سبيل المثال حافلة مكيفة الهواء). نقاط الجذب المركزية
نقاط الجذب المركزية	الموقع الأثري والمشهد الطبيعي الثقافي أولا. الفعاليات الموجودة ثانياً. التركيز على وسائل التعليم.	الموقع الأثري والمحيط الطبيعي الثقافي والفعاليات الموجودة بنفس السوية.

٤-٦ تجهيز المواقع

تأخذ برامج تجهيز الموقع بعين الاعتبار الدراسات المسبقة حول إمكانيات استيعاب الموقع للزوار ومناطق المسارات بالإضافة إلى الدراسات التي أُعدت حول ارتياد المكان فيما يتعلق بتحديد التجهيزات الضرورية بناء على عدد الزوار المتوقع، وكذلك الدراسات الخاصة بتحديد أساليب وأدوات الترويج الثقافي والتربوي والاجتماعي والسياحي والاقتصادي للتجمع الأثري.

يجب برمجة العديد من أنواع التجهيزات الرئيسية:

١. شاخصات الدلالة.
٢. مواقف للسيارات.
٣. مراكز الاستقبال والاستعلام والمكاتب الإدارية.
٤. مركز الزوار.
٥. متحف للموقع والمستودعات.
٦. المكاتب الإدارية، قاعة اجتماعات وقاعة محاضرات.
٧. مراكز استقبال الرحلات المدرسية.

٤-٦-١ شاخصات الدلالة

تقدم اللوحات المعلومات بطرق متعددة ولا بد من أن تصمم كجزء من مجموعة شروحات مثل البروشورات، المطبوعات، إرشادات العامة، تجنب مخاطر معينة.

قبل أن نقرر فيما إذا كنا سنضع سلسلة من اللوحات لابد من الأخذ بعين الاعتبار سلسلة من المعايير:

١. أن تكون جذابة وتقدم معلومة جيدة مع نص وصور ملفتة.
٢. أن تكون سهلة الإتباع ومفهومة.
٣. أن تكون عازلة للماء ومقاومة للتخريب.
٤. متجانسة مع الطبيعة المحيطة.
٥. للوحات الدلالة العديد من الفوائد مثل:
٦. تزيد متعة الزائر وتقديره للمكان.
٧. متوفرة في أي وقت ضمن أماكن معينة.
٨. قليلة التكاليف.
٩. تركز على موضوع معين.
١٠. تعتمد الدمج بين النص والرسوم.
١١. تستخدم في بعض الحالات لتقليل المخاطر التي قد يتعرض لها الزوار.





مع ذلك تعاني اللوحات من مشاكل متعددة مثل:

١. اللوحات السيئة تقلل من الاستمتاع بالموقع.
٢. النص أو التصميم السيء للوحة
٣. قد لا يقدم الرسالة المطلوبة.
٤. غير مناسب لعدد كبير من الزوار بنفس الوقت.
٥. تحتاج إلى صيانة مستمرة.
٦. العدد الكبير من اللوحات يشوه المشهد الطبيعي.

٤-٦-١-١ مكان توضع اللوحات

عند بداية طريق المشاة، المواقع الأثرية المهمة، تقاطع الطرق، يراعى في لوحات التوجيه الطرقية أن توضع على ارتفاع ١،٥ متر عن سطح الأرض.

٤-٦-١-٢ أنواع لوحات الدلالة:

هناك أنواع متعددة من اللوحات:

١. لوحات توجيهية تتضمن معلومات تتعلق بالطرقات واستخداماتها:

٢. لوحات لتقديم الإرشادات العامة (السلامة العامة، حماية البيئة، ظروف خاصة) هذه اللوحات يجب أن تكون واضحة بشكل كافٍ بحيث يمكن قراءتها.

٣. لوحات تفسيرية تقدم معلومات حول الميزات الطبيعية والثقافية للموقع وتوضع في أماكن الاهتمام عند بداية الموقع، بداية الدرب، مواقف السيارات ولا بد من أن تصمم كجزء من خطة شاملة لتفسير الموقع تتضمن لوحات الاتجاه، العلامات، ولوحات إعلامية أخرى.

٤. لوحات تنظيمية وهي علامات لتحديد متطلبات النظام واللوائح والقوانين المرتبطة باستخدام الموقع، محتوى هذه اللوحات من اختصاص السلطات الأثرية.



٥. لوحات تحذيرية: للتحذير من خطر معين ويجب أن تتضمن المعلومات التالية:

- تحديد المخاطر.
- الإجراءات الاحترازية.

٦. علامات في الأماكن الهامة توضع لتحدد نقطة أو معلم معين غير متضمن في اللوحات التفسيرية مثل اسم معين أو ميزة جغرافية أو طبيعية.



٤-٦-١-٣ اللوحات التفسيرية

قد تتضمن نص أو خرائط أو صور أو رسومات ويجب أن تكون المعلومة صحيحة ممتعة وتستقطب انتباه الزائر.

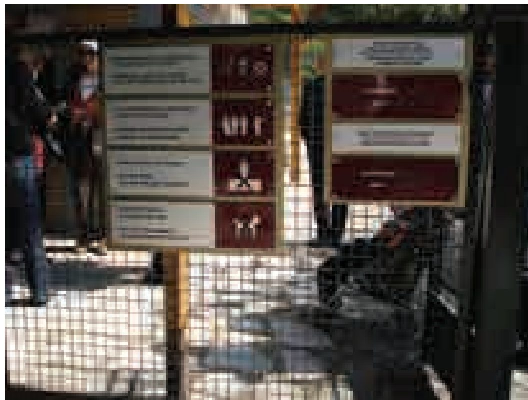
يجب أن تقدم معلومة يمكن فهمها بسرعة وأن تكون:

- ممتعة من حيث التصميم والألوان
- مختصرة والمحتوى منظم بشكل جيد
- ذات موضوع محدد وواضح.



عنوان الموضوع يجب أن يكون العنوان متضمناً الرسالة الرئيسية أو عنوان الموقع وقصيراً وجذاباً قدر الامكان أما النص فيجب:

- لا يتجاوز عدد الكلمات ١٥٠ – ٢٠٠ كلمة
- استخدام لغة بسيطة ومفهومة.
- تجنب استخدام المصطلحات البلاغية أو التقنية.
- ترتيب النص ضمن فقرات قصيرة.
- استخدام العناوين الفرعية التي تجذب انتباه الزوار وتساعد في العثور على المعلومة المطلوبة.



- جمل قصيرة من ١٠ -١٥ كلمة تقدم تسهيلاً للقراءة.
- مراجعة النص لعدة مرات من قبل عدة قراء للتأكد من مراعاته للمبادئ أعلاه.

٤-٦-١-٤ توصيات:

١. توضع لوحات الدلالة في مكان واضح للعيان.

٢. يجب أن يكون الأشخاص الذين يعانون من ضعف في النظر قادرين على قراءة اللوحة عن قرب وفي هذه الحالة تفضل لوحات الدلالة المعلقة على الجدران ويجب أن توضع على مستوى الرؤية حيث الارتفاع الأمثل للمشاهدة ١٤٠ – ١٧٠ سم.

٣. توضع في مكان لا يعيق الحركة.

٤-٦-١-٥ الصور والرسومات:

يمكن استخدام الرسوم البيانية والصور على نحو فعال لدعم وصول المعلومة. لا تستخدم الرسوم البيانية والصور التي تظهر ببساطة ما يمكن أن يحصل عليه القارئ بنفسه من النص. استخدام الصور التاريخية التي تظهر الموقع كما كان سابقاً يعتبر أسلوباً فعالاً جداً كن يجب تجنب استخدام اللوحات ذات النوعية أو الدقة الضعيفة لمجرد توافرها. إن الرسومات التي تظهر اعادة البناء تعد أكثر فاعلية من الوصف اللفظي.

٤-٦-١-٦ الخرائط:

إن استخدام الخرائط والمخططات ذات البعدين مفيد وضروري ليقدم معلومات أساسية ورسوماً تفصيلية حول الموقع وتوضعه مع ذلك يجد الزوار عادة صعوبة بقراءة الخريطة وفهمها وبالتالي لابد من مراعاة أن تكون سهلة القراءة وأن تشتمل فقط على المعلومة التي يحتاجها الزائر. ان الخرائط المأخوذة من مصادر منشورة تحتاج إلى التبسيط (اعتماداً على التقنية المستخدمة والميزانية) يمكن استخدام الخرائط والرسومات ثلاثية الأبعاد والتي تعطي نظرة أوضح للموقع وأسهل للقراءة وأكثر جاذبية. هناك عدد من العناصر المهمة التي يجب وضعها عند استخدام الخرائط:

- مقياس الرسم وإشارة تحديد جهة الشمال
- توضع المخطط بنفس اتجاه اللوحة ففي حال كانت اللوحة متجهة إلى الجنوب يجب أن يوضع الرسم متجهاً إلى الجنوب بحيث ينظر الزوار إلى الخريطة مواجهة مع الاتجاه الصحيح.
- من المهم وضع عبارة «أنت هنا» حتى يعرف الزائر موقعه.
- أن تكون سماكة وحجم الخط مناسباً.

٤-٦-١-٧ التصميم:

- إن التصميم الجيد يقدم لوحة سهلة القراءة وتجذب اهتمام الزائروهناك عدد من القواعد الأساسية التي يجب الأخذ بها عند التصميم:
- وضع بعض الرسوم مع النص.
- خط واضح ذو حجم مناسب.
- تقطيع النص واستخدامه كتعليق على الصور والرسوم.
- هوامش ثابتة.
- ابداع في استخدام الألوان.

٤-٦-١-٨ المواد:

يجب استخدام المواد الجيدة والجذابة وعند اختيار المادة يجب أن نأخذ بعين الاعتبار مدى مقاومة المواد للعوامل التالية:



نموذج للوحة الشروحات المنفذة في سرجلا.

الحرارة الشمس الرياح التخريب السرقة، وقبل اتخاذ القرار النهائي لنوع المواد المستخدمة يجب الانتباه إلى:

- هل تحتاج إلى صيانة طويلة المدى.
- الميزانية المرصودة.
- الديمومة.

٤-٦-١-٩ أبعاد اللوحات:

تقدم الإرشادات التالية المساعدة في اختيار حجم وشكل اللوحة:

- عدم استخدام لوحة مربعة الشكل.
- اللوحات المستطيلة التي تتراوح نسبها بين ٥ إلى ٣ و٥ إلى ٤ تعتبر مريحة أكثر للنظر.
- يجب أن تكون اللوحات معروضة بشكل طولي عندما تكون ضمن المحيط الطبيعي.
- ابعاد اللوحات تتراوح بين A٣ إلى A٤ والحجم الأكثر استخداماً ٩٠٠×٦٠٠ مم.

٤-٦-١-١٠ لوحات الدلالة التي تم تنفيذها من قبل الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في جبل سمعان:

تضمن المشروع تأهيل ثلاثة دروب مشاة يبلغ طولها حوالي ٦٠ كلم، بهدف تنمية السياحة البيئية والثقافية والتنمية المحلية والمؤسساتية والمحافظة على الغنى الطبيعي والثقافي للمنطقة. روعي أثناء تصميم لوحات الدلالة التي توزعت في أماكن متفرقة على طول الطرق عدة مبادئ:

- صيانة بسيطة.
- مقاومة للطقس
- كلفة تنفيذ قليلة
- يتم تنفيذها في الموقع من قبل السكان المحليين.
- مقاومة للصدمات من قبل السكان / العربات / الحيوانات الخ...



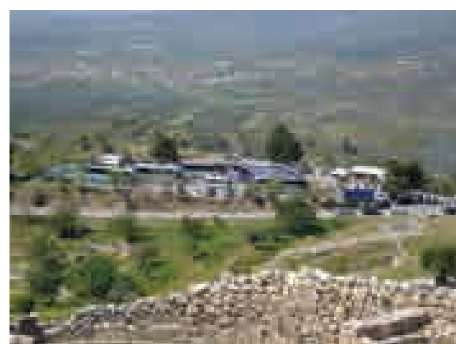


تم اختيار المواد بدقة وهي من أكثر المواد مقاومة للطقس وتتألف من البيتون ومادة PVC لتنفيذ الأحرف وأسهم الدلالة والعناصر الأخرى.

٤-٦-٢ مواقف السيارات

تتطلب مواقف السيارات عناية خاصة، حيث تشكل طبيعة التجهيزات والمواد المستخدمة والمساحات الضرورية ومواقعها عناصر مهمة في استراتيجية إظهار قيمة المواقع. وتتبع قدرة استيعابها للتحليل التوقعي الذي يمكن القيام به لقياس مدى استيعاب الموقع للزيارات. يمكن التمييز بين اصطفاف السيارات الصغيرة الخاصة والحافلات الكبيرة وكي نحافظ على قيمة الموقع، يجب استخدام تجهيزات خفيفة مثل:





توضع مواقف السيارات في المنطقة المنخفضة بعيدة عن الموقع الأثري

١. تمهيد الطرقات دون تغطيتها بالإسفلت.

٢. استخدام فواصل مكونة من مواد محلية (كالحجارة).

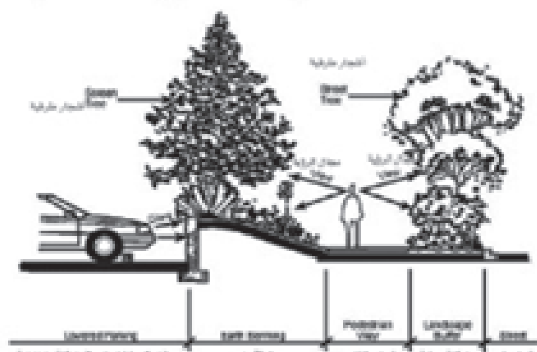
٣. استخدام المزروعات الخضراء بكثافة واعتماد طرق الري بالرشاشات أو غيرها مع ملاحظة ضرورة إخفاء أجهزة الري.

٤. دمج البُنى مع محيطها.

٥. توضع مواقف السيارات في المناطق المنخفضة مع توفير مناطق انتقالية.

٦. تجنب وضع مواقف السيارات بمواجهة الموقع الأثري وبما يعيق رؤية الأثر من بعيد.

٧. توفير اللافتات اللازمة لتوجيه السائق، عدد الحافلات، معلومات أخرى.



مقطع يوضح توزع النباتات ضمن مواقف السيارات المتوضعة في المناطق المنخفضة

٤-٦-٣ أماكن الاستراحة

تعتمد تجربة زيارة التجمعات على احترام الموقع والتوافق مع البيئة المحيطة.

يقدم الموقع خبرة للزائر تتطلب الهدوء والملاحظة. والأولوية للأنشطة التي تنطوي على التعرف على الموقع الأثري والبيئة الطبيعية بشكل ذاتي مثل المشي لمسافات طويلة بداخله.

وسوف تهدف الأنشطة في المقام الأول إلى اكتشاف المعالم التراثية. ولابد من السيطرة على أعداد الزوار للحفاظ على جودة التجربة الترفيهية والبيئة الطبيعية.

وعند النظر في تصميم أماكن الاستراحات ينبغي مراعاة الأمور التالية:

١. تجنب خلق بنية تحتية جديدة لمنشآت تخديمية.

٢. توفر أماكن الاستراحة الخدمات السياحية والإعلامية، مياه الشرب، آلات بيع المشروبات، وحاويات القمامة، نباتات وأشجار، أماكن مظللة، المقاعد والطاولات، الشروحات الضرورية.



هيكل معدني مع جدران بلوك



٣. توضع الطاولات بحيث تسهل حركة الدخول والخروج ولا تشكل عائقاً لها.

٤. وينبغي أن تراعي تصميم هذه الاستراحات الميزات الطبيعية الموجودة والغطاء النباتي والمسارات وأن تتناسب الأرضيات والنمط المعماري مع المناطق المحيطة بها.



هيكل خشبي مائل وأعمدة معدنية



هيكل خشبي مدعم بجدار من الحجر وأعمدة من الخشب



٤-٦-٣-١ مقاعد الجلوس

١. يجب أن تبنى المقاعد من المواد المناسبة الحجرية أو الخشبية أو البيتون.

٢. يجب أن توضع المقاعد للاستفادة من الإطلالة وتعزيز تصميم المناظر الطبيعية.

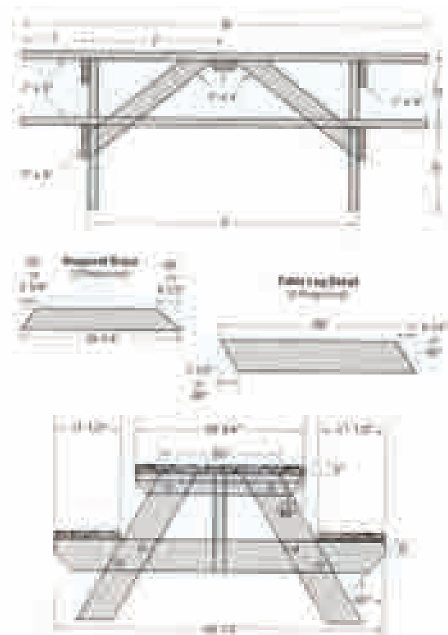
٣. ويتم تشجيع استخدام المواد الطبيعية لتحسين المقاعد المقترحة حيثما يكون ذلك مناسبا مع استثناء من البلاستيك.

٤. تستخدم المقاعد البسيطة التصميم بدون ظهر بلون متلائم مع الطبيعة المحيطة.

استراحة في سرجلا استخدام الألوان غير متناسبة مع المحيط وتدخل غير سليم ضمن المحيط











٤-٦-٤ أكشاك المعلومات

تتوضع أكشاك المعلومات في جميع مداخل التجمعات الأثرية ينبغي أن تشمل أكشاك المعلومات البنود التالية:

١. خريطة التجمع الأثري وتبين الموقع الدقيق للكشك داخل التجمع.

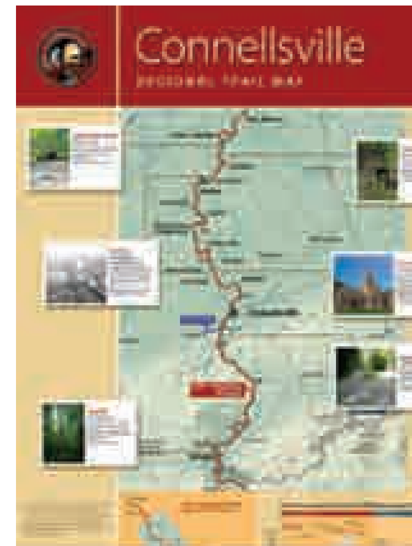
٢. خريطة تفصيلية للموقع تبين الموقع الدقيق للكشك، أماكن وقوف السيارات، أماكن الاستراحة ومصادر مياه الشرب، الشروحات، مناطق الجذب، وجميع المواقع الأثرية، مع المسافات بالكم بين المواقع الأثرية، القواعد واللوائح داخل التجمعات، ارقام الاتصال بالطوارئ، شعار الموقع، أي معلومات أخرى ذات صلة.











٤-٦-٥ أماكن البيع:

تعمل طرق التدخل في الموقع على تعيين أماكن صناديق قمامة ولوحات الدلالة ووسائل أخرى مرتبطة بالزائر. إن كلّ تدخّل يلعب دوراً مهماً في إدارة الزائر، وبنفس الوقت ينقص أيضاً من تقدير الزائر للموقع والبيئة المحيطة، لذلك يجب مراعاة وجود توازن دقيق في نوع ونوعية التدخّل والفهم العامّ لأهميته وطريقة تفسير الموقع، فالتصميم الممتاز الجيد لعناصر التدخل يمكن أن يحسّن الموقع بدلا من الإساءة إليه.





في التجمعات الأثرية وضمن المناطق المسموح فيها بالبناء يخضع تصميم الكافتريات وأماكن البيع لعدة اشتراطات:

١. اعتماد المنشآت الخفيفة بدون أساسات وسهلة الفك.

٢. حجوم صغيرة، ألوان متناسبة مع البيئة، مواد بناء طبيعية (حجر - خشب- قرميد).

٣. استخدام النباتات الموجودة في الموقع لتحسين أماكن الجلوس.

٤. الأرضيات حصوية.





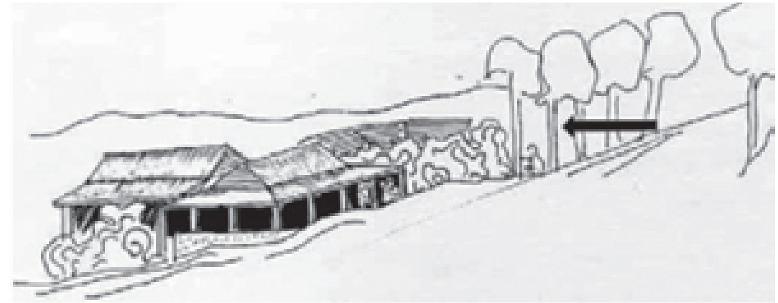


٤-٦-٦ تجهيزات الاستقبال والاستعلامات

يجب على مراكز الاستقبال أن تحقق مهمتين رئيسيتين:

١. التزويد بالمعلومات.

٢. تقديم الخدمات (تذاكر، دورات مياه، إرشادات، نقاط بيع، مكاتب أدلاء).



في بعض الحالات، يمكن بناء مبانٍ جديدة للاستقبال يوضح الشكل توضع البناء بشكل مدمج مع المحيط الطبيعي تحت منسوب الطريق ومغطى بالأشجار.



مركز التذاكر، حيث يمكن للزائر شراء تذكرته يجب على هذا المركز أن يتمتع بوسائل الإرشاد. وهو عبارة عن كوّة زجاجية منعزلة لأسباب أمنية



استخدام مواد البناء المحلية أو البناء بمواد بناء خفيفة

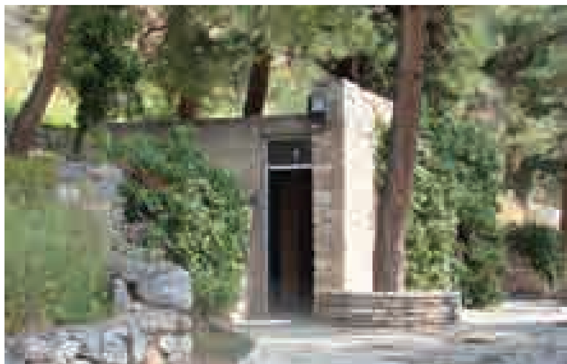
٣. يمكن تحديد إمكانيات الاستقبال عن طريق إجراء تحليل مسبق لإمكانيات استيعاب عدد الزيارات والزوار في الموقع. فعلى مساحة تمتد ما بين ١٥٠ و٢٠٠ م^{٢} ووجود كوّتين للتذاكر يمكن استقبال من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ زائر في الساعة، أي بمعدل ٣٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ زائر في اليوم.

٤-٦-٦-١ الخدمات الصحية والمخيمات

يجب توفير دورات المياه في الموقع، ويتعلق عددها بصفة عامة بالعدد المتوقع لمستخدمي الموقع وقربها من المناطق الحضرية أو المناطق السياحية الترفيهية وذات الجذب السياحي. ينبغي تتوضع دورات المياه عند بداية الدرب، الذي غالباً في المناطق الحضرية ما يكون مزوداً بخدمات أكثر من ضمنها مرافق ترفيهية. من المهم أيضاً مراعاة التأثير البصري للهياكل، وسهولة الصيانة، وقربها من المصادر المائية. أما بالنسبة للمخيمات فإنه يجب مراعاة الشروط التالية:



- الإقلال من التأثيرات البصرية للهيكل.
- إمكانية وصول المركبات الخاصة بطاقم الصيانة أو خدمات الطوارئ.



دورات المياه، ويتم تقدير عددها بحسب تقويمات تواتر الزيارات

- الحماية من التخريب للمناطق وأماكن التخييم والمرافق المتصلة بها.
- توفير المرافق المتصلة بها مثل المراحيض والمياه.
- توفير مساحة كافية من الغطاء النباتي.





المسافات بين مناطق التخييم تحددها تضاريس المنطقة، وتوافر البنية التحتية القائمة وموقع مناطق الجذب السياحي.



غرف مسبقة الصنع يتم استخدامها بشكل مؤقت كخدمات صحية في الموقع.

٤-٦-٧ التقويم المتوقع للزيارات

ويعني ذلك تقدير العدد الأعلى للزوار الذين يمكن أن يتواجدوا ضمن الموقع في الوقت نفسه. ويمكن الحصول على هذا التقويم عن طريق وسائل تقنية خاصة بالتسويق وهي التي تجمع بين استطلاعات الرأي لدى الجمهور والمجموعات والأفراد ودراسة البيئة السياحية وتحليل وسائل التحفيز والنشاط وعدد الدخولات المسجلة إلى مواقع مشابهة.





مباني بسيطة التصميم

يمثل هذا التقويم أساس استراتيجيات الإدارة، بحيث يسمح بتقدير الاحتياجات في الأماكن، مثل: مواقف السيارات، وقسم الاستقبال، ومركز الزوار، والمتاجر، والمطاعم، والسكن. كما يمكن أن يساعد على تقدير رقم الأعمال المتوقع تحقيقه من الموقع. وأخيراً فهو يُستخدم كأساس لوضع وسائل تقنية موجهة لإدارة نقاط الزيارة. وعندما يتجاوز عدد الزوار العدد

المتوقع الذي يمكن أن يستوعبه الموقع يمكننا استخدام عدة إجراءات كتحديد عدد الزوار في الدفعة الواحدة، والحجز المسبق، وزمن ومدة الزيارات برفقة دليل، ووضع خيارات أخرى بديلة (كإنشاء مسارات خارج الموقع) أو تحديد مناطق وقوف للسيارات مختلفة، تجبر بذلك الزوار على السير على الأقدام مما يتطلب منهم وقتاً أكبر للوصول إلى الموقع ليتم الوصول على دفعات متتالية. وبشكل عام تتطلب إدارة الزوار مراعاة عدة نواحي:

١. تنظيم الوصول إلى المنطقة.

٢. تنظيم الوصول بواسطة وسائل النقل.

٣. تنظيم الزيارة للمجموعات وأعداد السواح.

٤. تنظيم الزيارة حسب نوع الزائر واهتمامه.

٥. تنظيم سلوك الزوار.

٦. تنظيم الدخول عن طريق تحديد الأجور المستخدمة.

٧. التركيز على الشركات المعتمدة التي تجلب الزوّار إلى موقع.

٤-٦-٨ مركز الزوار

يهدف مركز الزوار إلى تزويد الزوار بمجموعة من المعلومات تسمح لهم بفهم وإدراك أهمية الموقع ومحيطه، ويسمح تفسير الموقع بإعطاء بُعد تربوي كبير يتضمن العديد من الموضوعات المتممة، ويكون دوره تقديم شاهد على الماضي بإعادة صياغته ضمن طابع إنساني واقتصادي وتقني وليس فقط أثري وفني وتاريخي. الأمر الذي يسمح للزائر فهماً أكبر للموقع أو الصرح أو القطع الأثرية التي سوف يراها. هناك أربع خصائص لأي موقع:

١. الموقع: وهو مكان في الفضاء، يحدد بشبكة مرجعية.

٢. الحيز المادي: الخصائص الفيزيائية لسطح الأرض، التضاريس والجيولوجيا، الغطاء النباتي أو المباني القائمة.

٣. الزمن: تملك كل الأماكن ماض وحاضر ومستقبل. الماضي سوف يترك اثاراً في الموقع من خلال المباني والمناظر الطبيعية، والحاضر هو ما يمكن رؤيته، أما المستقبل فهو الشعور أو ‹روح› المكان.



مركز زوار صغير في جزيرة GulkrÖna الفنلندية بني في نهاية عام ١٩٩٠ بتمويل من الاتحاد الأوروبي والمقصود من المشروع خلق وجهة جديدة للبحارة في المنطقة وكما يتبين الصور، فإن حجم التدخل متواضع جدا ويعزز فكرة تصور الجزيرة كأرخبيل ومكان لتوفير الوقت للتفكير والمرح.





مركز الزوار في موقع ماري، نموذج للعمارة البيئية، يضم المركز مختلف الخدمات الأساسية التي يتطلع لها زائر المواقع الأثرية مثل قاعة لعرض المعلومات والوثائق المتعلقة بالموقع الأثري ومكان لبيع الهدايا التذكارية البسيطة إضافة إلى توفير الكتيبات والملصقات ذات العلاقة بالموقع كما يتضمن غرف مخصصة لبيت الضيافة.

وهنا نحن في حاجة إلى التفكير في دور مراكز الزائر في مساعدة الناس على فهم هذا المعنى للمكان، ومساعدة الناس من ثقافات أخرى للتعامل مع الموقع من الداخل كبداية لفهم ‹روح المكان.

ينبغي أن تقوم مراكز الزوار بواحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

١. توفير المعلومات والتوجيه والشروحات.

٢. توفير مكان للبيع.

٣. توفير الخدمات الأساسية مثل المراحيض.

٤. توفير الإقامة لمديري موقع.

٥. ليس من الضروري توفير خدمات الطعام على الرغم من أن هذا المركز غالبا ما يأخذ أعلى نسبة كبيرة من مساحة الأرض وداخل سياق التنمية السياحية، وهو بذلك يقدم فرصة واضحة لتجربة المطبخ المحلي والانخراط مباشرة مع منتجي المواد الغذائية المحلية. وبناءً عليه تقدم مراكز الزائر نماذج كثيرة ومختلفة في المحتوى. يفضل أن يقع مركز الزوار في بداية مسار الزيارة، ويمكن أن يقع أيضاً ضمن الموقع نفسه أو بالقرب منه.

٤-٦-٩ متحف الموقع

إن الاهتمام بتفسير الموقع والتعليم عن طريق المتحف يلعب دوراً حاسماً في الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية لأنها وسيلة لتمكين الزوار من تعزيز الاتصال العاطفي والفكري بما تعنيه هذه الموارد.

يعرض المتحف القطع الأثرية الأصلية التي تم اكتشافها في الموقع أو بالقرب منه أو على صلة به من قريب أو بعيد. ويخضع إنشاء متحف للموقع لعدة معايير تقنية فيما يتعلق بشروط الحفاظ على القطع الأثرية (من الرطوبة والضوء، والتلوث والارتجاجات وتأمين سلامتها).



متحف في قاعة الأساقفة، يعرض القطع الأثرية التي عثر عليها في موقع Rock of Cashel، مقاطعة تبيراري، أيرلندا.



بوترينت القديمة Buthrotum، مرفأ من الفترة الإغريقية حتى العصر العثماني، موقع للتراث العالمي في جنوب غرب ألبانيا.
يقع عند مضيق كورفو، وتحيط به بحيرة خلابة، وهو أحد من المواقع الأثرية الأكثر أهمية في منطقة البحر الأدرياتيكي
بعد اثني عشر عاما من الحفريات الأثرية والاستثمارات الكبيرة في مجال إدارة الموقع، جعل الموقع والمتحف الآن الزيارة مكاناً جذاباً بصورة استثنائية
تم تحديث متحف الموقع وأعيد افتتاحه في ٢٠٠٥ ويقع ضمن القلعة

غالباً ما نتبع التصاميم المعمارية الحديثة من أجل تشييد متاحف جديدة، وبالإضافة إلى ذلك هناك أمثلة على أبنية متاحف تم تشييدها مع مراعاة تطبيق الطابع القديم ودمجها ضمن المنظر العام للآثار الموجود.

تشكل المباني الإدارية (كالمكاتب) وقاعات الاجتماعات، ومراكز الاستقبال وقاعات العرض، جزءاً من مبنى المتحف. وفي حال عدم وجود متحف للموقع تكون هذه المباني مشيدة ضمن مبانٍ ليست بالضرورة واقعة في الموقع نفسه، بل بالقرب منه مباشرة.



متحف دورا أوربوس تم إنشاء متحف الموقع الذي هو نتائج تنقيب موسم ٢٠٠٢ من قبل البعثة السورية الفرنسية المشتركة حيث تم العثور على بيت روماني مؤلف من خمس غرف حفضت منه الاساسات بارتفاع لاتتجاوز (١) متراً وأعيد بناء هذا البيت بنفس الأسلوب الروماني في فن العمارة حيث بنيت الجدران من اللبن والسقف من الخشب والجص الاسود، خصصت ثلاث غرف منها للعرض المتحفي لكي تعرض فيه قطع جصية منسوخة عن الأصل ومجموعة من اللوحات والصور التوضيحية التي تخص تاريخ الموقع وغرفتان كاستراحة للزوار.



يقع الموقع الأثري **Ban Prasat** في تايلاند، على بعد حوالى ٤٥ كم إلى الشمال من مدينة كورات يعرض متحف الموقع الكثير من الاثار القديمة من العصر الحديدي أو العصر البرونزي والتي اكتشفت في الموقع مثل عظام بشرية وأنواع مختلفة من الأعمال الفنية يعبر هذا الموقع عن المجتمع الزراعي في عصور ما قبل التاريخ حوالي ٣٠٠٠ سنة مضت

قرية دير سمعان- تجمع جبل سمعان

الفصل الخامس

إنشاءات البنى التحتية

٥- الشــروط العــامة

المادة ١٧: إنشاءات البنية التحتية:

يُمنع القيام بالأعمال التالية:

١. شق الطرق الدولية والسريعة وإنشاء ممرات السكك الحديدية داخل حدود التجمع الأثري.

٢. تعبيد الطرق القائمة حالياً داخل حدود الموقع الأثري.

٣. حفر ممرات لشبكات الكهرباء والماء والهاتف والغاز والصرف الصحي داخل حدود الموقع الأثري.

٤. تمرير شبكات الكهرباء (شبكات التوتر العالي) داخل حدود التجمع الأثري.

٥. إنشاء محطات التوليد الكهربائية ومحطات الهاتف العادية والبرجية وأبراج استقبال وتقوية البث التلفزيوني ومحطات تجميع وضخ المياه والسدود وقنوات الري ضمن حدود التجمع الأثري.

المادة ١٨: الاستثناءات الخاصة بالمادة ١٧:

١. يُسمح بالأعمال التالية بعد الحصول على موافقة السلطات المختصة وموافقة المديرية العامة للآثار والمتاحف أو (إدارة التجمع الأثري):

٢. شق الطرق الإسفلتية والترابية والزراعية بغرض تخديم التجمعات السكنية والأراضي الزراعية ضمن حدود التجمع الأثري.

٣. شق الطرق الإسفلتية والترابية وتجديدها داخل حدود الموقع الأثري وحصرياً بهدف الإدارة والترويج للموقع الأثري.

٤. إنشاء شبكات الكهرباء المتوسطة والخفيفة داخل حدود التجمع الأثري وتحديد مسارها.



٥. إنشاء محطات التوليد الكهربائية ومحطات الهاتف العادية والبرجية وأبراج استقبال وتقوية البث التلفزيوني وتحديد مكانها ضمن حدود التجمع الأثري.



٥-١ الطرقات الرئيسية

إن السفر على الطرقات التي تصل بين التجمعات الأثرية تشكل جزءاً مهماً من التجربة الريفية وذلك للسكان المحليين والزوار على حد سواء. تأمين الطرقات الآمنة للمشاة والدراجات والحيوانات يجب أن تكون من الأولويات بالإضافة إلى تأمين شبكة طرق تصل بين الفعاليات مثل المدارس والساحات العامة ومناطق المنتزهات.

٥-٢ الطرق الفرعية والمداخل:

- تشكل الطرق تأثيراً مهماً على طبيعة المنطقة والراحة كذلك يمكن أن تحدث آثاراً بيئية بالاضافة إلى الضوضاء الناتجة عن حركة العربات.

- الطرقات التي تتبع تضاريس الأرض وذات الانعطافات المريحة تنطوي على الحد الأدنى من الاختراقات للمشهد الطبيعي وملائمة أكثر للمنطقة.
- إن الطرقات العريضة للمشاة غير مسموح بها في المنطقة كما يجب التخفيف من المداخل الرئيسية الجديدة المتفرعة عن الطرقات الرئيسية وتوفير مدخل واحد لتخديم مجموعة من المساكن إذا أمكن.

٥-٣ ممرات المشاة والدراجات:

لابد من الأخذ بعين الاعتبار تأمين ممرات المشاة والدراجات خاصة في الأماكن المعدة للتوسع السكني، إن المداخل السهلة والآمنة ضمن الموقع هي أحد العناصر الأساسية في المناطق الريفية وهناك ضرورة لتأمين الدروب للوصول إلى المناطق المختلفة من التجمع (المواقع الأثرية،،الطبيعية، المرتفعات، الأماكن الترفيهية).

٥-٣-١ الأهداف:

١. التحقق من أن التطور الجديد مقبول وشبكة الطرق مصممة بشكل كافٍ ومريح وآمن.

٢. ضمان أن يتم تصميم الدروب وطرق الوصول بأقل تأثير بصري وأقل تدخل على المشهد الطبيعي الثقافي.

٣. تعزيز الوصول إلى المنتزهات من خلال شبكة الطرق.

٥-٣-٢ المبادئ التوجيهية:

١. التأكد من أن الطرق الجديدة متوافقة مع الطبيعة الريفية.

٢. تصميم الطرقات العامة والمداخل ضمن المقياس الريفي.

٣. عدم شق الطرق بالقرب من المجاري المائية وتجنب شق الطرق بالقرب من التمديدات قدر الإمكان.

٤. مجاراة تضاريس الأرض من أجل تجنب تشويه المشهد الطبيعي الثقافي والتقليل من أعمال الحفريات وتأثيرها البصري السلبي.

٥. ضمان أن تشجير الطرقات يشكل قيمة مضافة للموقع ولا يشكل خطراً على سلامة الحركة.

٦. عند الإمكان شق طريق واحد يؤدي إلى عدة مداخل للسكن.

٧. توفير الأمن والسلامة لدروب المشاة والممرات المخصصة لركوب الحيوانات داخل التجمع.





٥-٤ مخطط المسارات

يتضمن مخطط المسارات تحديد خط سير السيارات، الأشخاص، وحيوانات الركوب ضمن الموقع. ويجب أن تتناسب مسارات الزيارة المحددة مع المدة اللازمة لهذه الزيارة، ومن المعروف أن المعدل الوسطي لزمن الزيارة لأي موقع مهما كان طولها أو هدفها هو ساعة ونصف إلى ساعتين. ومن الضروري اقتراح عدة أنواع من المسارات تتناسب وأنواع الزوار ومستوياتهم:

١. مسارات لمدة ساعة واحدة للزوار ضمن مجموعات.

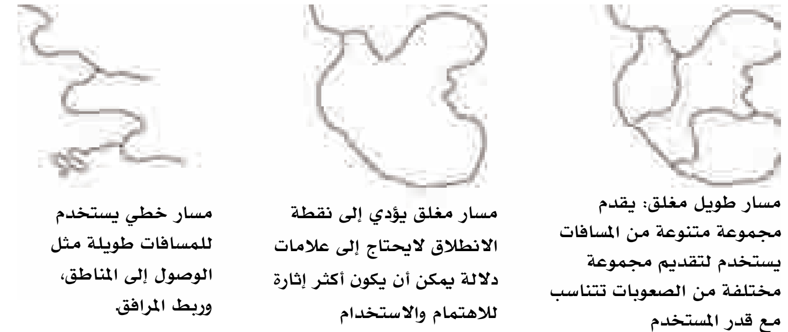
٢. مسارات لمدة ساعة ونصف حتى الساعتين للزوار المنتظمين (كالعائلات والمجموعات الصغيرة من الأصدقاء).

٣. مسارات لأكثر من ساعتين حيث يمكن أن تدوم نهاراً كاملاً للهواة والمتخصصين.

من المفضل ضمن المواقع الطبيعية والأثرية ومهما كانت مدة الزيارة إعداد مسار دائري مغلق يكون فيه المدخل والمخرج واحداً بشكل يلبي تطلعات الزوار في الحصول على المعلومات عند الدخول واستخدام المرافق الصحية والخدمات الأخرى كالمقهى والمطعم عند الخروج.

يفترض أن تكون مواقف السيارات والحافلات بعيدة نسبياً عن الموقع وإنزال الزائرين مباشرةً عند مراكز الاستقبال في الموقع لكبار السن أو


تتبع مسارات الزيارة التضاريس الطبوغرافية للموقع.


مسار طويل مغلق: يقدم مجموعة متنوعة من المسافات يستخدم لتقديم مجموعة مختلفة من الصعوبات تتناسب مع قدر المستخدم

مسار مغلق يؤدي إلى نقطة الانطلاق لايحتاج إلى علامات دلالة يمكن أن يكون أكثر إثارة للاهتمام والاستخدام

مسار خطي يستخدم للمسافات طويلة مثل الوصول إلى المناطق، وربط المرافق.





الأشخاص ذوي الحركة البطيئة أو الأطفال، حيث من الواجب بعد ذلك تنظيم إدارة العربات التي تتجه إلى مواقف السيارات وتعود منها بشكل مستمر. كما يجب أن تخصص طرق خاصة بالعربات الصحية وعربات الإسعاف التي تُخدّم المرافق (كالمتاجر والمطاعم) وبالسيارات الأخرى، الخاصة مختلفة عن تلك المخصصة للجمهور العام.

٥-٥ تمديدات البنى التحتية:

- تمديدات الصرف الصحي والمياه والهاتف وخطوط الكهرباء: يتم تمديدها تحت الأرض.
- توفير الإضاءة للمسارات والمواقع الأثرية من الضروري في بعض المناطق لتأمين السلامة والأمن. النهج العام للإضاءة ضمن التجمع ينبغي أن يحقق التوازن بين السلامة والأمن مع وضوح الرؤية الليلية، يكون ذلك باختيار الألوان الخفيفة والحد من التوهج.
- تعني «إضاءة الموقع» تأمين وسائل الإضاءة بتركيبها إما على الأرض، داخل الموقع، أو داخل التجمع لغرض توفير ممر آمن حول الموقع، أو استخدامها مجرد ديكور بواسطة الإضاءة.
- يجب أن لا تكون إضاءة الموقع (إنارة الاثار / إضاءة الممشى) أعلى من ١٨ بوصة، كما يجب أن يكون الدرع الذي يوجه مصدر الضوء بشكل منخفض على الممر، والغطاء النباتي، أو صخور الأرض. تستخدم الإنارة ضمن النطاق التالي:

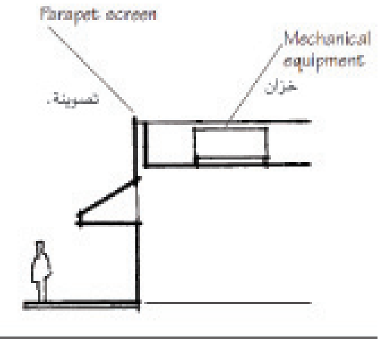
١. إبراز بعض التفاصيل المعمارية في الموقع الأثري.
٢. في المناطق المسكونة.
٣. لإبراز لوحات الدخول.
٤. توفير بيئة آمنة.



استخدام أجهزة الإنارة الأرضية داخل الموقع الأثري وللمواقع المزارة ليلاً.



استخدام الإضاءة لإنارة للطرقات في المناطق المسكونة



الحد من التشويه البصري للخزانات المتوضعة أعلى السطح.

- يجب دفن الخزانات تحت الأرض.
- الهوائيات وصحون الأقمار الصناعية، يسمح للأطباق الأقمار الصناعية الصغيرة إذا وضعت على الارض، أو الحائط على ارتفاع لا يتجاوز المترين، ويمكن وضعها على الجدران المخفية عن الشوارع المجاورة. الصحون اللاقطة التي تعلق على الحائط يجب أن يكون بنفس لون الجدار. ويمنع وضع الطبق على السطح.
- يتم تشجيع تطبيقات الطاقة الشمسية، ويسمح بالالواح الخارجية إذا كانت مركبة على الأرض، أو إذا أدرجت معمارياً على متن سقف المبنى، يجب ألا تكون الألواح الشمسية المركبة على الجانب الأمامي من المسكن.

٥-٦ الإنشاءات المسموحة

- طرق ترابية ضيقة بعد أخذ ترخيص.
- مباني خدمية لا تعارض حماية البيئة.

٥-٧ الإنشاءات الممنوعة

- أبنية المداجن – المباقر – الأغنام.
- المنشآت الصناعية.
- مجابل الاسفلت والبيتون.



شق الطرقات العريضة في موقع براد



المداجن في موقع دللوزة



المقالع في موقع سنخار

- محطات معالجة الصرف الصحي.
- مكبات القمامة.
- المنشآت الملوثة للبيئة.
- معاصر الزيتون.
- مناشر الأحجار.
- شق الطرق الجديدة.
- قلع الصخور وتجميعها.
- المقالع.
- الأبنية البرجية.
- المباني الرئيسة للدوائر الحكومية وشبه الحكومية والمؤسسات العامة.
- محطات التنقية.
- وحدات معالجة وتنقية مياه الشرب.
- منشآت توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها.
- حفريات استكشاف الغاز ونقله وتوزيعه بالإضافة إلى حفريات آبار البترول.
- تمديد خطوط الغاز الطبيعي وإنشاء ملحقاته.
- إنشاء محطات الوقود.
- التعديات على الغطاء النباتي مهما كان حجمها.
- استصلاح الأراضي بالآليات الثقيلة.
- التنقيب السري.
- إنشاء السكك الحديدية.

تقرير مهمة خاص بمشروع السياحة الثقافية، نيسان ٢٠٠٤م، رضا فراوة.

مشروع تطوير القرى الأثرية في شمال سورية، كانون الثاني ٢٠٠٢م.

المراجع

المرسوم رقم/٢٢٢/ لعام ١٩٦٣م المتضمن قانون الآثار.

المرسوم رقم /١٤٨/ لعام ١٩٤٩م المتضمن القانون المدني السوري.

القانون رقم /١٥/ لعلم ١٩٧١م المتضمن قانون الإدارة المحلية.

القانون رقم /١٢/ لعام ١٩٧١م المعدل للقانون رقم /١٥/ السابق.

القانون رقم /٩/ لعام ١٩٧٤م الخاص بفرز وتحسين وتنظيم المدن.

المرسوم رقم/٢٥/ لعام ١٩٧٤م المتضمن قانون الحراج.

القانون رقم /١/ لعام ٢٠٠٣م المتضمن مسؤولية الجهات الإدارية حيال المخالفات.

القانون رقم/ ١٩٧/ لعام ١٩٧٥م المتضمن تنظيم وزارة الثقافة.

المرسوم رقم/٢١٧٦/ لعام ١٩٨٠م المتضمن ملاك المديرية العامة للآثار والمتاحف.

قرار وزير الثقافة رقم /٢٧١/ لعام ١٩٩٥م المتضمن النظام الداخلي للمديرية العامة للآثار والمتاحف.

القرار رقم /١٤٤/ ل ر لعام ١٩٢٥م المتضمن نظام الأملاك العامة.

المرسوم رقم /٢٠/ لعام ١٠٨٣م المتضمن قانون الاستملاك.

المرسوم رقم /١٨٩/ لعام ١٩٢٥م المتضمن نظام تمليك الأجانب في سورية.

المرسوم رقم /٢٠٨/ لعام ١٩٧١م المتضمن الدستور السوري.

دراسة مسح للمخالفات في قرية دير سمعان. محمد خالد حمودة ١٩٩٧.

المرسوم رقم /١٤٨/ لعام ١٩٤٩م المتضمن قانون العقوبات السوري.

مجموعة القوانين العقارية لغاية عام ٢٠٠٥م.

ملف ترشيح قلعتي صلاح الدين والحصن للتسجيل على لائحة التراث العالمي، كانون الثاني ٢٠٠٥م.

اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام ١٩٧٢م باريس.

توصية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي على الصعيد الوطني عام ١٩٧٢م.

توصية اليونسكو بشأن صون الممتلكات الثقافية التي تهددها الأشغال العامة والخاصة عام ١٩٦٨م.

توصية اليونسكو بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة عام ١٩٧٦م.

قرارات تسجيل القرى الأثرية في شمال سورية، أرشيف مديرية المباني.

البريد الرسمي (السيد محمد عثمان) ع/ط آثار حلب.

البريد الرسمي (د: نجوى حاج بكري) ع/ط آثار إدلب.

البريد الرسمي (السيد نقولا كباد) آثار إدلب.

البريد الرسمي (السيد غازي علولو) آثار المعرة.

البريد الرسمي (السيد حازم جركس) ع/ط آثار إدلب.

قرار وزير الثقافة رقم/٨٥٥/آ لعام ٢٠٠٦م، المتضمن إحداث دائرة إدارة المواقع الأثرية.

كتيب قلعة سمعان والمناطق المحيطة مشروع تأهيل وإظهار،مطبوعات برنامج تطوير السياحة الثقافية، دمشق ٢٠٠٧م.

المرسوم رقم /٤١/ لعام ١٩٧٢م، المتضمن إحداث وزارة السياحة السورية.

قرار السيد رئيس الوزراء رقم /١٦٤/ لعام ٢٠٠٦م المتضمن تصديق الاتفاقية الموقعة بين وزارة السياحة والثقافة.

ملف تسجيل القرى الأثرية شمالي سورية على لائحة التراث العالمي، المديرية العامة للآثار والمتاحف،٢٠٠٩

السياحة الثقافية، دليل إدارة المواقع الأثرية، برنامج تطوير السياحة الثقافية الذي يموله المجموعة الأوربية، سورية /ب٧-٤١٠٠/رلكس/٩٦/٨٥١، ٢٠٠٧

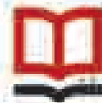
مشروع تطوير القرى الأثرية شمالي سورية لإظهار وحماية مستدامة للتراث الثقافي والسياحي في جبال الكتلة الكلسية، المديرية العامة للآثار والمتاحف، كانون الثاني ٢٠٠٢.

- The Nature Conservancy، Saving the last Great Places on Earth، Ecolodge Guidelines.
- Design Sheet، Eco Tourism Development، Ministry of Housing and Lands، November 2004
- Appendix 3، Vineyards District Landscape and Design Guidelines
- Trail Design and Construction، Sustainable Recreational Trails Guidelines
- Car Park and Landscape Design، Design Guidance Note، sport England. Ref:،SBN 1 86078 101 2
- Rural Area Design Guide
- Investigation Challenges and Guidelines Development of Rural Tourism – A Case Study of Rural Semnan Province، South Asian Journal of Tourism and Heritage (2010)، Vol. 3، No. 2
- Hiking Trails in the Forgotten Cities، Phase 1، Final Report، Nov.2007، Syria
- Graphic Identity، Sign Guidelines Manual، Great Allegheny Passage، A collaboration of the Allegheny Trail Alliance and the Trail Town Program، 1st edition، Augest 2008 31
- Cork Rural Design Guide: building a new house in the countryside، Colin Buchanan and Partners Ltd and Mike Shanahan + Associates، Architects، Published by Cork County Council 2003
- Guidelines for Producing Trail Signage، Direction، Interpretation and Management، Greg Drew، Craig Grocke and Peter Caha lan، February

قرى الكتلة الكلسية في شمال سورية

إرشادات أولية





www.syrbook. gov.sy
E-mail: syrbook.dg@gmail.com
هاتف: ٢٣٢١١٦٤
مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٤م

سعر النسخة ٦١٠ ل.س أو ما يعادلها